مصاقع الخطباء عنتر وجه كل منطيق شقاشقه الهادرة وكبت

في عضد كل مطق حقادقه النادرة وعلى آله وصحبه مصابيح

الظلم ومجاديح الكرم أما بعد فإن نوع الأدب على كثرة شعوبه

تتشعب فنونه نوع يأبى عن الطلبة مرامه وتستعصي على يعطس زمامه

بأنف شامخ من الإباء وينثني بعطف جامح من الاستعصاء على

أنه في زماننا مطموس المعالم مخفوض الدعائم عفت رسومه

واندرست صواه وانبكثت مراثره وانتقضت قواه وتزعزعت بنيانه

وتضعضعت أركانه واستتر على الدروس رسمه وأشفى و

يتقوس حبابه الأقوام بمبلغ حتى كان لم يكن بين الحجون إلى الصفا

أنيس ولم يسمر بمكة سامر وقد أبا الحداثة وعنفوان الصبا على سواد

من طالبيه واحتفت بي جم غفير من منتحليه مع قلة غنائي

في الصناعة وخيبة قدحي في البراعة يظنون بعض الظن اثم

ان عندي صبابة من اقداحه او وفور سهم من قداحه بل ابرو

على الاختلاف اليه ويتنافسون للاقتباس بين يدي ويواظبون

على الاعتكاف حول بيتي ابدا وتحل ارامها ولا يركبون كل

صعب وذلول في تحصيل مرامهم اي ركوب وشرما عندهم والي

محبة عرقوب تحدو ولحوا على تواتر الاقتراح واستفوا

بالابرام والالحاح ان اجمع لهم مجلة في صنف الاعراب اشتمل

ما يفتقر اليه من الفصول والابواب فلما تمحا عند اليهم بالنواله

واعتنا عليهم بالاوتاد والاجلة واتخاذهم عما لووا اليه

أخادع الالتماس وأواعدهم من يوم إلى يوم ظمء أخماس
بالأسداس علماً مني بأن دون مرامهم خرط القتاد وتجشم عرق
القربة منه بالمرصاد فلما لم يرتدعوا عن سوء الظن ولم أجد بدّاً
من تحقيق آمالهم وتحركت بي نشاط مطالبهم وتوجهت تلقاء
مدين مآربهم كتبت في شرح المصباح كتاباً جمعت فيه من
القواعد ما يفتح الغلق وضبطت من الشوارد ما يسيغ الشرق إلا أن
عاقتني عن ترقيحه وتشذيبه والربائث ثبطتني عن تنقيحه وتهذيبه فلم
أنقد السواد ولم أنقف منه مأناً وقد سوّل انتساخه صدور مهم أقلاؤ
وسئلوا واستعجلوا ذات بينهم فامتلوا وطارت الأجزاء فيما بينهم
بقوادمها وخوافيها وشاعت عوارض السقم والاعتلال فيها لتحريفهم

لكلم عن مواضعه ويتصحفون في مبادية مقاطعه فمن متصدٍّ فيه

بالزيادة والنقصان نقضا وهدما ومن مفوّق نحوه اسهم القدح

والطعن كالادوم ما جزاء سنمار حين بنى الخورنق للنعمان ويلك

لعمري من خطايا لقمان فما حظيت بغير الابؤس من هذا العنا

ولا جليت لايمن في الاديم من كل كسيس عيي ولم ازل الجا

بنفسي بان لم اذا ما انشعب من صدعه وانفطر اقوم ما العرج من

لعوية وانا الملوح هيهات قد انهمر الفتق واتسع على الراقع الخرق

من الى بسكن جذا الحرف الهائبا وتظليل الجم بالاثلاثي الهوجا وقد

ضيعت اللبن في الصيف وسبقت قوارع العذل مضارب السيف فتركته

لعرهم وطونيه غره وحلم جرى ان وردما مد من الغضا وعلى علي

الافاضل حضرة مولانا الشيخ الامام ملجأ الانام كاشف الاسرار
والحقائق منشئ اللطائف الدقائق ناشر الوية المعقول والمنقول
عامر ابنية الفروع والاصول مهذب القواعد العقلية مبين
الاحكام الدينية برهان الحق والدين حجة الاسلام والمسلمين
وارث الانبياء والمرسلين قدوة العلماء المتبحرين علم الهدى استاذ
علماء الدنيا لازالت رباع العلوم بلطائف نكته اهلة واحناء
الحكم بعواطف فكره مبلولة غنيت جواهر مناقبه عن ان تتم والتعريف
وكبر عن مائته عن طوق التقليب والتوصيف بل الاوصاف
تتضاءل دون جنابه والالقاب تتزين بالتحلي وشعر ما ان مدحت محمدا
بمقالتي لكن مدحت مقالتي بمحمد فالحظ الي بعين الاعطاء والاجلال

على جناح الاكرام والاجلال وتواتر على شوارد فوائده

تبارى على فرائد قلائده فكنت اهتدى بانواره فاغترف من تياره

غماره واستشرف الى روائع فقره واستطلع طوالع فكره

والمثل مفقود من بدائع حكمه والظفر منشود من بديع كلمه شعر

او ابدا لا انهن بنى قلائد انهن فرائد ولم ازل اتلقف من لفظه

ماهو الدر المنثور والدر المنثور والسحر الحلال والماء الزلال

الى ان اشار الى من اجل قداح نظرى فى ذلك الكتاب

وانتخل ما فيه وامتحض زبدة معانيه والتقط روائع

نكته وعلاواته وافتك الاناسى من عنوانه مستمرا على

وتيرة الايجاز والاختصار متضادا فالوجهى عن

الاطالة والاكثار مصرحا بمحصل الكتاب معرضا

عن التعرض لما ليس من مسائل الكتاب

فتلقيت اشارته بالامتثال والانقياد واشتغلت

في مطاوعته علالة الجد والاجتهاد ساعيا

تصديت لتسويد هذه الاجزاء قصيرة عن طويلة

تلبية لدعوته واوفدتها الى حضرته لتكتسي

من مياسم قبوله بين الاقبال وترتدي

من ملامح نظره برداء العز والجلال

والله ولي التوفيق وبتحقيق الامنية

حقيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله أما بعد حمد الله الخ أما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك
كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه في قولهم أما زيد
فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وإنما أدخلت
الفاء في خبرها لما قصد أن يتوالى بين جزئي الشرط والجزاء
لفظا ولتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها
إلا الاسم وتستعمل في الكلام على وجهين أحدهما أن
يستعملها المتكلم لتفصيل ما أجمله على طريق الاستئناف كما
تقول جاءني إخوتك أما زيد فأكرمته وأما خالد فأهنته
وأما بشر فقد أعرضت عنه والثاني أن يستعملها أخذا

في كلامٍ مستانفٍ من غير ان يتقدمها كلامٌ ومنه ما يأتي في
اوائل الكتب وبعدُ من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف
منه المضاف اليه ويبنى على الضم ويسمى غاية وههنا لم يحذف
منها المضاف اليه فلم يبن وترك منصوبا على الظرفية
والعامل فيه امّا عند سيبويه وجميع النحويين لانها انما نابت
عن الفعل لتعمل في الظروف خاصة ولا يجوز ان يعمل فيه اردت
على معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله ولا المظله على معنى
اردت ان الظله بعد الفراغ من حمد الله لانّ انّ تقطع
ما بعدها عن العمل فيما قبلها نص على ذلك سيبويه فلم يجز
في اما اليوم فاني خارج ان يعمل في الظرف خارج ويجوز
جعله منصوبا باما وذلك لانهم اذا كانوا ممن يمنعون تقديم
معمول انّ عليها فهم لتقديم معمول معمولها عليها امنع واما
اذا قلت اما اليوم فانا خارج فانت فيه بالخيار ان شئت
اعملت فيه اما وان شئت اعملت خارجا لعدم المانع
واما اذا قلت اما زيدا فانا ضارب لم تعمل في زيد الا ضارب

أمّا لا تعمل في المفعول به وإذا قلت أمّا زيدًا فإني ضارب فالمسألة ممتنعة
عند جميع النحويين إلا عند أبي العباس المبرّد فإنه أجاز نصب
زيدًا بضارب بحيل لأن لأمّا خاصية تصحيح التقدم لما يمتنع
تقديمه ونقل ذلك بعض المتأخرين عن سيبويه جلذا ولعل قول
أبي الدرداء أمّا بادي بدي فإني أحمد الله مما يتصيّد من الجن
فإن انتصاب بادي بدي على الحال من الضمير المستكن في أحمد والعامل فيه
فقد عمل مع وقوعه في حيز أنّ فيما تقدم عليها ولا يمكن أن يجعل العامل
في الحال أمّا لأنها لا تعمل إلا في الظروف فاقا ولا عامل لفظه
مانع آخر وهو وقوعه في حيز أنّ وشيء مما في حيزها لا يتقدم عليها
قوله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام وجه التشبيه بين
الملح والنحو ظاهر وهو الصلاح باستعمالهما والفساد بإهمالهما
فإن الملح إن استعمل في الطعام صلح وإلا فسد وكذا النحو
إن استعمل في الكلام نحو عرف زيد عمرا برفع الفاعل ونصب
المفعول صلح الكلام فصار منتفعا به في تفهيم المراد وإذا لم يستعمل
برفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به

وجاعل مجرور على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا له
لكون الاضافة غير محضة لانها اضافة اسم الفاعل الى المفعول
على معنى انه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام ومن شرط
الموصوف والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا بخلاف البدل
والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
شديد العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم بانه بدل من الله
الصفة لكونه نكرة في تقديره الانفصال معنى لا يقال الاضافة
اسم الفاعل الى مفعوله انما يكون غير حقيقية اذا اريد به الحال
او الاستقبال فيكون في حكم الانفصال اما اذا قصد
معنى الماضي نحو زيد مالك عبيده امس او زمان مستمر
نحو زيد مالك العبد كانت الاضافة حقيقية والمعنى
ههنا على المضي لان جعله النحو في الكلام كالملح في الطعام
شيء قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين
حيث اوقع مالك صفة لله لانا نقول هذا لا يستقيم فيما
نحن فيه لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن في الحال او الا

اعمل عمل الفعل وقد عمل ههنا فيكون بمعنى الحال والاستقبال
فيكون اضافة لفظية فى حكم الانفصال واما قلنا انه قد
عمل لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من
الافعال القلوب المستدعية لمفعولين الممتنعة من الاقتصار
على احدهما وقد عمل فى الثانى وهو اما الكاف فى قوله
كمثله ان جعلناه اسما واما الجار والمجرور مع المتعلق به
المحذوف ان جعلناه حرف جر بشهادة فحوى الكلام اذ
عمل فى الثانى عمل فى الاول والا يلزم الاقتصار على احدهما
وهو ممتنع فوجب ان يكون عاملا فى الاولى وان تكون
الاضافة غير محضة وهذا مثل قوله تعالى وجاعل الليل
سكنا فان قلت لم لا يجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق
مثله فى قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اى خلق وان
الكاف منصوب المحل على الحال من المحذوف للفعل
الثانى فيتاتى لك جعل الاضافة محضة معرفة قلت يمكن ان
يوجه الكلام على هذا ولكن التزامه يكاد يعنفا من

ولانتصاب جاعل على الحال او على المدح و

لارتفاعه على انه خبر مبتداءٍ محذوف وجه

قوله مويدي الاسلام مويدي مجرور بطريق الوصفية

لاصحابة واسم الفاعل ههنا تعرف بالاضافة لكونه بمعنى

الماضي قوله لازال كاسمه مسعوداً هذه الجملة تمنع

سياقها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها

من الاعراب والاوجه ان يجعل كاسمه خبراً لازال

مسعوداً بدلاً منه اي لازال كائناً كاسمه او مثل اسمه

مسعوداً قوله لما استظهر مختصر الاقناع اي حفظ وقرأ

عن ظهر القلب ولما هذه ظرف بمعنى حين وهي مضافة

الى الجملة بعدها والعامل فيه اردت اي اردت تلميظه

وقت استظهاره والجملة اعني اردت مع ما عمل فيه مرفوعة

المحل على الخبرية لان الولد الاعز مراد مني تلميظه

ومزيد انه تلميظه والاضافة المختصر الى الاقناع لتنبيه

ان يكون من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي المختصر

بهذا الاسم كما فى قولهم لوسرنا ذات يوم اى مدة مخصوصة

بهذا الاسم والضمير المجرور للمتصل فى بحفظه جاز ان يعود الى المولف

باضافة للمصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك اى بحفظه

اياه ويحتمل ان يعود الى المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر

الى المفعول وذكر الفاعل متروك قوله واحاط بمفرداته حفظا

واتقن ما فيه من النحو معنى ولفظا انتصاب حفظا على انه تمييز

اى احاط حفظه بمفرداته وكذا انتصاب معنى ولفظا اى اتقن

معنى ما فيه من النحو ولفظه وهذا كقوله تعالى وفجرنا الارض

عيونا وما اسم موصول والجملة الظرفية اعنى فيه صلته ليسد

حصل او كان من النحو بيان له وانه اعنى من النحو ظرف مستقر منصوب

المحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن فى فيه

والعامل فيه اتقن والظرف المستقر اعنى فيه فكان المعنى اتقن الذى

حصل فيه وهو من النحو وانه اعنى من النحو وان كان حالا الا انه

يغنى غناء التمييز فى دفع الابهام لما من فيه ههنا للبيان فان قلت

فرق بينه فى دفع الابهام ههنا وبين التمييز الذى بعد اعنى ولفظا

الابهام الرافع اياه من النحو هو الابهام الكائن في مضمون

الموصول والابهام الرافع اياه التميز هو الابهام الكائن في

مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله لان الاتقان

قد يكون باتقان لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد يكون بهما

جميعا الى غير ذلك من المحاسن فاذا قيل معنى ولفظا ارتفع الابهام

وتبين المراد قوله ان المظه اي اطعمه واذاقه والتلمظ التتبع باللسان

بقية الطعام في الفم وقد يكنى به عن الاكل لانه من لوازمه

وتوابعه قوله والحبر المدقق الحبر في الاصل واحد الاحبار ويقال

للرجل العالم بتحبير الكلام حبر والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره

الجوهري في الصحاح قوله من لفظه ظرف مستقر منصوب المحل

على الحال من فاعل يتعلق وهو الاسم الموصول اعني ما فيما يتفجر

منه ولا يجوز ههنا ان يكون حالا من الضمير المتصل بمن لان شيئا

مما في حيز الصلة لا يتقدم الموصول قوله فوجدت اكثرها تعاورا

بين الائمة التعاور التداول اعتوروا الشيء وتعاوروه اي تداولوه

فيما بينهم وانتصابه على التميز قوله كراهة ما فيها من الاشباه المعادة

انتصاب كرامة على انها مفعول لها وهو مصدر مضاف الى المفعول
وذكر الفاعل متروك اي كرامتي ما فيهما قوله وتغنيت عن كل
ما تكرر اي عن كل واحد منهما والتنوين عوض عن المضاف اليه كما
في قوله تعالى وكلا آتيناه حكما وعلما وما فيما تكرر مصدرية
والمتكرر فيه ضمير كل اي تغنيت عن كل تكرره ولا يحسن ان يكون موصولة
لان الذي هو المتكرر دون التكرر قوله استثقالا للمعاد واستقلالا
للمفاد انتصاب استثقالا واستقلالا على انهما مفعول لهما والانتصاب
على الحال بمعنى مستثقلا ومستقلا ايضا وجه والمراد بالمعاد المتكرر
وهو معنى المصدر دون المفعول كمثل ما تقدم والمفاد اسم مفعول
والمراد به الصبي المفيد مذكره واللام فيه للعهد او كل من يستفيد
منه فاللام للجنس قوله غير مدخر فضل النصيحة انتصاب غير
على انه حال من ضمير المتكلم باستغنيت جاز فيه خر بالدال و
الذال للمدغم فيه المنقلبة عن تاء الافتعال ومثله اذكر واذ
وقد حكى ايضا فيه البياد خراذ ذكر قوله الا ما اندر او شاع
محل ما الموصولة اما منصوب على الاستثناء او على البدل من كل شيء

اى لم الطول الا ذكر ما نشر بحذف المضاف وانما جرّ على البدلية

من شئ او من مسائلها ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المتصل

بالمسائل لفساد المعنى وكذلك محلّ ما فى قوله الا ما كان بالنزر ناويا

حريّا منصوب على الاستثناء او على البدلية قوله وليستغنم مغانم اثاره

اى ليغتنم والمغانم جمع بمعنى الغنائم واضافته الى الاثار من باب خاتم

فضّة اى مغانم من اثاره لانّ المغانم هى الاثار اى الثمرات الحاصلة بمسائله

قوله وكسرته على خمسة ابواب اى طويته او جعلته مشتملا عليها اى المختصر

وهو مستعار من كسر الطائر جناحيه اذا ضمّهما اليه للوقوع والنقض

الباب الاول فى الاصطلاحات النحوية

كل لفظة دلّت على معنى مفرد بالوضع فهى كلمة كلّ ههنا غير واقعة لفظة

موقعها لما فيها من التعرّض لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف

والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد ثمّ التعريف مشتمل على قيود

القيد الاول كونها ملفوظا بها وقد احترز به عن الدوالّ الاربع

المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعانى التى هى الاشارة والعقد

والنصب والخط وقد اعترض عليه بانّ المنوى فى زيد ضرب كلمة بالاتفاق

وليس بملفوظ به فاجيب بان اللفظ يتناول ما كان ملفوظا به
وما كان ملفوظا به حكما والمنوي في زيد ضرب ان لم يكن
ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به حكما بدليل اسناد الفعل اليه
وصحة التاكيد والعطف عليه وغير ذلك نحو ضرب هو وعمرو
ونحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة القيد الثاني كونها
بمعنى وقد احترز به عن المهملات المشاركة للكلمة في كونها لفظا
ومن المخرج جحب وحبق ومشق مثلا وغير ذلك من
الالفاظ التي لا معنى لها ثم ان كلا ما حصل من القيدين اعني اللفظة
ينبغي ان يكون كل واحد منهما جنسا للكلمة بالنسبة الى ما
فيه وفصلا لها ايضا بالنسبة الى الذي لا يشاركها فيه القيد
الثالث كون ذلك المعنى الدالة هي عليه مفردا وقد احترز به عن
مثل الرجل فانه يدل على المعنيين التعريف والذكورة مع الاتصال
فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره الزمخشري في حاشية
قلت اليس قد خرج امثال هذا بالافراد المؤذن به التاء
قلنا ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم واتصاله به

ومجاوزة العامل اياه اليه قد تنزلا بمنزلة لفظة واحدة بحيث يصح اطلاق اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج امثال ذلك بقوله لفظة فلا بد من التعرض لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا يحمل سيضرب وضربت وضربنا ونحوها مما يجرى فيه الكلمتان مجرى كلمة واحدة فان قلت اليس التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء في اللفظة اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد قلنا مثل عبد الله علما يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد وهو لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسمين باعرابين اعني المضاف والمضاف اليه في قولك جاءني عبد الله الكلمة الواحدة لا تكون معربة باعرابين ولا شك انه اذا كان علما كان معنا متحدا فاذا افراد المعنى مع تعدد اللفظ ممكن فلا يكون التعرض لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ فلا بد من التاء للوحدة بالافراد في لفظة احترازا عن مثل عبد الله وقول من قال ان الحد منقوض لانه ما من اسم الا وهو ينطوي على معنيين احدهما المعنى المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التعريف او التنكير

الطاريات عليه وكذا الفعل لدلالته على الحدث والزمان وغيرهما

وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد منه بطريق المطابقة ولا

تعدد فيه بل التعدد لو كان لكان في اجزائه واما الذي نعم منه

من اللوازم الداخلة والخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع

ولا كلام فيه فان قلت اليست الغنية تحصل عن ذكر المفرد بالتنكير

لما مر في معنى اذا التنكير في الاسم الواحد يقتضي الافراد فانه

اذا قال يدل على معنى بالتنكير علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا

قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا اي لا ينقسم

اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى وقد يكون مركبا كما اذا انقسم اجزاء اللفظ

على اجزاء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان

ذلك المعنى مركب غير مفرد فذكر المفرد احترازا عنه وعن مثله لا سيما

وقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله لفظة القيد الرابع كون الدلالة له

بالوضع قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العامة مثل قولهم

ميشوم للمشئوم وهو ضد الميمون وغير ذلك مما يحرفونه

ويغلطون فيه وقيل انه احتراز عن نحو اخ فانه يدل بالطبع على الوجع

لا بالوضع ولذا اخ اخ فانه يدل على السعال بالطبع
لا بالوضع فانّا مثال ذلك لا تعدّ كلمات ولقائل ان يقول
على الاول ان المحرف لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة على
معنى ما او كانت فان كان الاول فقد خرج بقوله دلّت على
معنى وان كان الثاني فدلالته اما بالوضع او بالطبع وسبيله
الى الثاني لان قولنا ميشوم مثلا لا يدل بالطبع على المعنى
الاول فيكون كلمة فلا يصحّ ذكر الوضع احترازا عنه والجواب
ان المحرف له دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم عنه المعنى ليست
تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفا عنه ولا بالطبع ايضا
بل بطريق استعمال الخطاء ولمّا كان الفهم حاصلا كانت
الدلالة حاصلة وان كان اللفظ خطاء فنظرا الى المحرف لا يخرج بقوله
دلّ على معنى وانّ ذكر الوضع لا بدّ منه فهذا شرح القيود المذكورة
في هذا التعريف قوله فهي كلمة انما ادخلت الفاء في قوله فهي كلمة لانه
وقع خبر المبتدا المتضمّن لمعنى الشرط والمبتدا اذا تضمّن معنى
الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك اما ان يكون اسما موصولا

صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل
والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل يأتيني او في الد
فله درهم وقوله كل لفظة دلت على معنى من قبيل الثا
فان قوله كل لفظة نكرة وصفت بقوله دلت على معنى اثبت ا
للحكم في دلت الكان لفظ كل مذكرا اعتبار المعنى
الجليل الحكم حلم للخفا في فانه قد دخلت الفاء في الخبر ايذانا
بان استحقاق اللفظ لتسميتها كلمة انما هو لسبب دلالتها
على معنى مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل للدرهم انما
لسبب الاتيان حتى لو لم يأت لما استحق قطعا ولو ترك الفاء
الخبر لما افاد الكلام هذا المعنى لما في الفاء من معنى التسبيب قوله
وجمعها كلمات وكلم الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات
جمع قلة يتناول العشرة وما دونها الى الثلثة قوله وهي على
ثلثة انواع اسم وفعل وحرف وجه الحصر ان يقال كل كلمة اما
ان يكون لها دلالة على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة اوله

والاوّل هو الفعل والثاني امّا ان يكون بحيث يكون له اعراب بوجه
ما اولم يكن والاوّل هو الاسم والثاني هو الحرف وقد قالوا
كلّ كلمة امّا ان تكون مستقلّة بنفسها اولم تكن والثاني هو الحرف
والاوّل امّا يقترن باحد الازمنة الثلثة اولم يقترن والاوّل
هو الفعل والثاني هو الاسم ثمّ فسّروا المستقلّ بانّه الّذي يتمّ الخطاب
به فيلزمهم ان يعدّ الاسماء الموصولات من قبيل الحرف
لانّ الخطاب لا يتمّ بها قوله فالاسم ممّا جاز ان يحدّث عنه
عرّف الاسم بصحّة جواز الحديث عنه ثمّ لمّا علم انّ من الاسماء
ما لا يجوز الحديث عنه كالاسماء اللّازمة للظرفيّة اردفه بقوله
او كان في معنى ما يحدّث عنه ليكون ذلك شاملا للاسماء
اللّازمة للظرفيّة مثل متى وحيث فانّهما وان لم يصحّ الحديث
عنهما الّا انّهما في معنى ما يحدّث عنه فانّك اذا قلت اتيك
متى طلعت الشمس كان في معنى اتيك وقت طلوع الشمس
وكذا اذا قلت اجلس حيث زيد جالس معناه اجلس في مكان
جلوس زيد والوقت والمكان ممّا يحدّث عنه نحو طاب الوقت

المكان وفي ارادة اذ واذا من هذا القبيل نظرا الى انهما لا يلزمان
للظرفية نص على ذلك سيبويه رحمة الله عليه في الكتاب فاجاز اذا
يقوم زيد اذ يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وما وقع
ههنا مبتدأ وخبرا وانشد غيره شعرا وبعد غد يا لهف نفسي
من غد + اذا راح اصحابي ولست برائح + قالوا اذا ههنا مجرور
المحل على البدلية من غد وكذلك اذ فانهم حكموا عليه بانه منصوب المحل
بالمفعولية لوقوع الفعل عليه في القرآن في اوائل القصص مما
ذكر مضمرا في معظمها نحو واذ قال ربك للملائكة واذ قال الله وغير
ذلك وقد اعترض بعضهم على هذا التعريف باسماء الافعال فان صه
بمعنى اسكت ومه بمعنى كف فانك لا تحدث عنه ولا عن معناه
الدال هو عليه فان صه يدل على اسكت ولا يأتي الاخبار عن اسكت
كما لا يأتي عن صه وعلى هذا سائر اسماء الافعال والجواب عنه
انهم وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة موضع الافعال
الا ان ذلك تجوز منهم فان هذه الاسماء موضوعة موضع
مصادر سادة مسد فعلها فاذا قلت صه فمعناه اسكت على النصب

معنى اسكت سكوتك ثم اقيم صه مقامه ولما كان هو اسما اذا
مسند الفعل عبّر النحويون بان هذا الاسم اسم الفعل فصار المسند
والا فهو اسم للمصدر في الحقيقة وهذا هو الذي يحقق تسميته
وقد كان يختلج هذا التاويل في صدري حتى ظفرت بنص
من قبل ابي اسحاق الزجاج فانه ذكر في آمين انه حرف
موضوع موضع الاستجابة كما ان صه موضوع موضع السكوت
والسكوت مما يحدث عنه في قولك السكوت حسن فاذا لا
فرق بينه وبين متى في ان كل واحد منهما في معنى ما يحدث عنه واعلم
ان تعريف الاسم بجواز صحة الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف
ولم يعر عن فساد فان صحة الحديث عنه ليست من الفصول
الذاتية المقومة للاسم ولا من لوازمه حيث يلزم من انتفائه
انتفاء الاسمية فان قلت احدهما اعني صحة الحديث عنه
او كونه في معنى ما يحدث عنه من لوازمه لامتناع تحققه
بدون احدهما قلنا التعريف باحد الشيئين الصاغر مناسب
لما فيه من الجهالة المنافية للتعريف على ان لقائل ان يقول انه

الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان
مطلقاً مما يستشفه الضعف من وراء الاعتراض با حل ا-
فان الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان مطلقاً
بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما والوقت والمكان مقيد
بهذا القيد مما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون النبي مخبراً عنه
مع كونه محلاً للفعل والا يلزم كونه مرفوعاً ومنصوباً معاً
فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه فان قلت اذا كانت
معنى الوقت والمكان المقيدين بالقيد المذكور فقد اشتمل معناها
على معنى مطلق الوقت والمكان فيصح ان يقال انها في معناهما
قلت فعلى هذا يلزم ان يكون عامة الافعال اسماء لكونها
على معنى المصدر والمصدر مما يحدث عنه قوله كالكرم والعلم والجهل
في ايراد هذه الامثلة ايذان منه بان الاسم ينقسم الى نوعين
عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو والمعنى وهو ما
لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجودياً كالعلم او عدمياً كالجهل
قوله ومن علامة اللفظية دخول الالف واللام عليه وانما اختص

بالاسم لانهما يفيدان التعريف على ما سيجي والتعريف ممتنع

الا في الاسم لان الافعال والحروف انما تدل على معانٍ لا يتصور

فيها التعريف واما قول الشاعر قوله ويستخرج اليربوع من نافقائه *

ومن جحره بالشيحة اليتقصع * فلا يعتد به لقلته وندرته والذي

شجعه على ادخالهما على يتقصع وهو فعل مضارع انه رآهما

في الصفات بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد فاستعملهما

على هذا المعنى قوله وحرف الجر انما اختص دخول حرف الجر

بالاسم لان حرف الجر انما دخل على الكلام ليجر معاني الافعال

التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء نحو مررت بزيد واخذت

وغير ذلك فامتنع دخولها الا على الاسماء لفظا بعد مجيء فعل لفظا

او تقديرا وانما عملت الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على

الاسم عملت الحركة التي لا تكون الا في الاسم وهو الجر

لا يقال ان الجر قد يدخل في الفعل لوقوعه مضافا اليه

لاسماء الزمان نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم في محل الجر

وان اردت صورة الجر فهي ايضا مما يدخله نحو قوله تعالى لم

يكن الذين كفروا ولانا نقول ان الاعراب له اعتبارات ثلثة
ان نظر صورة لا تقديرا نحو مررت بزيد وان نظر تقديرا
ولا نظر صورة كامتناع حرف الاعراب عن الحركة نحو مررت
بقاض وان نظر محلا لا صورة ولا تقديرا اى كان فى
محل لو كان فيه غيره من المعرب لظهرت تلك الحركة كهؤلاء
من عرفته فاذا تقرر هذا فنقول الجر المستفاد من العامل ممتنع
الفعل على الوجهين الاولين دون الثالث لانهم حكموا على
مثل من وما فى الذى عرفها بانه مبنى مع كونه البتة مرفوع
او منصوب به او مجرور فلم يعتدوا بالحركة المحلية وكذلك فى
الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية قوله والتنوين انما اختص
لحاق التنوين بالاسم لانه انما يدخل فى الكلام اما فرقا
المنصرف وغير المنصرف نحو زيد ورجل واحد واحمد وذلك
لا يتصور الا فى الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة كما
فى صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه افعل السكوت
واذا نونت كان المعنى افعل سكوتا ما وذلك لا يتصور

ايضا الا فی الاسم واما عوضا عن المضاف اليه فی نحو
اذ فی حينئذ والاضافة لا يتصور الا فی الاسم فقد عرفت
ان التنوين الداخل لاجل هذه المعانی لا يتصور الا فی الاسم
واما التنوين اللاحق قافية الشعر بدلا عن حرف الاطلاق
فی نحو قول جرير شعرا اقلی اللوم عاذل والعتابن + وقولی
ان اصبت لقد اصابن + فان الاصل عتابا واصابا
حذف حرف الاطلاق وناب التنوين منابه والتنوين
الغالی الذی يلحق القافية المقيدة فی نحو قوله وقاتم
الاعماق خاوی المخترقن + فان الاصل المخترق ساكنا ثم
لحقه التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم وقوله التنوين
مختص بالاسم اراد به الثلثة الاول دون الاخيرين قوله
والفعل ما دخله قد والسين وسوف اعلم ان للفعل
حدا وعلامات فحده علی ما ذكره الزمخشری وغيره وهو
ما دل علی اقتران حدث بزمان معين واما العلامات
فمنها دخول قد وانما اختص دخوله بالفعل لانه وضع للتقريب

للماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة اي قرب حال
القيام الى الصلوة او لتقليل الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب
قد يصدق او للتحقيق نحو قد يعلم الله المعوقين وهو مختص
بالفعل فيمتنع دخوله الا على الماضي والمضارع ومنها حرفا
السين وسوف انما اختص دخولهما بالفعل لانهما وضعا
للاستقبال والاستقبال ممتنع الا في الفعل فدخولهما فيما
ممتنع الا في الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة
تسويف وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج ولما يخرج
انما اختص دخولهما بالفعل لاختصاص الجزم بالفعل كاختصاص
الجر بالاسم على ما سيجيء من بعد ومنها اتصال الضمائر البارزة
المرفوعة نحو اكرمت واكرمنا واكرموا واحترزنا بالبارزة
عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تستكن في الصفات
ايضا نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد يضرب
واما البارزة فلا تتصل الا بالافعال ولم يتعرض المصنف
لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال في قوله وما اتصل

به الضمير المرفوع العرفي اللغوي دون النحوي وحينئذ لا ينافي قول

هذا الا الضمير البارز لانا نرى انك اذا قلت ضربت ضربنا صح

ن يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت زيد

ضارب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء الا باصطلاح

النحوي لان الحس يشهد بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد

احترز بها عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا تتصل بالفعل اصلا

انما تتصل بالاسم والحرف نحو غلامك ومررت بك واما المنصوبة

قد تتصل بالحرف نحو انني وانك وكذا اخواته وبالاسم ايضا عند

الشيخ عبد القاهر رحمة الله عليه فانك اذا قلت الضاربك والضاربه

فالضمير هنا ضمير منصوب عنده على ما سيجيء من بعد لا يقال ان اسماء

الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو هاتِ هاتيا هاتوا

ونحوها لانا نقول لا نسلم ان ما اتصل بها من الحروف ضمائر مسندة

اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك

وهنالك واولئك والتاء في انت انما اسنادها الى الضمائر المستكنة

فيها ابدا لانها لو كانت ضمائر لفاعلها لوجب ان يكون اسناد جميعها

انيما كما في الافعال واذا كانوا يتولون يا هي فلا

ونحوهما فلا شك في اسنادها الى ما استكن فيه
فذلك لانه اسناد الى ضمير مستكن وانما الخطاب في الواو انا
بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهي كالواو في اكلوني
البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على
احد التاويلات الثلث ومنها لحوق تاء التانيث الساكنة
واحترز بالساكنة عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو مسلمة
وقائمة واما الساكنة فلا تكون الا في الفعل نحو نصرت ونعمت
وبئست وانما اختص المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لثقل
الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما قوله وله ثلثة امثلة
المفتوح الاخر يسمى الماضي وهو الدال على اقتران حدث
قبل زمانك وهو مبني على الفتح وسبب بنائه لما علم من انه فعل
والاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فبالحري
يبنى ولا يعرب واما سبب بنائه على الحركة وان كان الاصل في

السكون فهو ان له ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه صفة في نحو مررت
برجل قام كما تقول مررت برجل قائم ففضّل بالحركة على الفعل
الذي لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه فالحاصل ان المضارع لما
ضارع الاسم مضارعة تامة من [illegible] وجه اعرب والماضي لما كان مضارعا مضارعة
غير تامة لم يعرب لكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة
والامر لما لم يضارعه بوجه ما ترك على اصل البناء وهو السكون وانما
اختيرت الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح
الا ان يعرض له ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال
نحو دعا ورمى الاصل دعو ورمي وقد ثبت في اصول التصريف ان الواو
والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبت الواو والياء الفا والالف لا تقبل
الحركة وكذا عند لحوق بعض الضمائر نحو ضربت ضربنا وضربن وانما سكن عند
لحوق هذه الضمائر فرارا عن توالي الاربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل
وفاعله اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجيء اما الضم فمع الضمير نحو
ضربوا لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابدا قوله والتاء ما يتعاقب على اوله الزوائد
الاربع والمضارع ما تعقبت الزوائد على اوله المضارع وانما سمي بهذه الزوائد لانه لما جنس لفظة الماضي للمضارع

من جهة المعنى وجب ان يخالفه من جهة اللفظ ولما كان الفعل اما
صادرا عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن
الغائب فطلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني
جريا على سننهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة
حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ الكلام لا يخلو
عنها او عن بعضها اعني الحركات فعمدوا الى الالف لحركوها
في الابتداء ليتاتى الابتداء بها واختصوها بالمتكلم لموافقتها انا
ولانها في الاصل اخف فاستوفى المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى
الواو فوجدوا زيادتها اولا يفضي الى الاستثقال لان الفاء
العاطفة تؤدي الى اجتماع الامثال وكان يشتبه بنحو ووجل
فعوضوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل منها نحو تراث وتجاه واصلها
وراث ووجاه وجعلوها للمخاطب وللتانيث لكونها علما للمخاطبة
والتانيث في الماضي ولم يمكن الفرق هنا باسكانها في احد الموضعين
لوقوعها اولا بخلاف الماضي ولم يمكن ضمها ايضا لالتباس
الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول ولم يمكن كسرها ايضا

لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حرف المضارعة فيقول تعلم
بالكسر ثم عمد والى الياء فلم يجد واما نعلم يمنع من يائه
او لا فزادوها وتعينت للغائب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا
للمتكلم مع غيره حرفا تزاد في اول الفعل فوجدوا ابلق الحروف
بذلك للموضع النون لانها علم للمتكلمين في الماضي ولموافقتها انا و
نحن ولانها اقرب الحروف شبها بحرف المد واللين لكونها غنة
في الخيشوم كما انها مدة في الحلق فان قلت فلم اختص صيغة
المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي قلنا لان الصيغة المزيد
عليها بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد
الزمان الماضي فجعلوا الصيغة السابقة للزمان السابق واللاحقة
للاحق قوله وسمي المضارع وانما سمي مضارعا لانه يضاع
الاسم اي يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلموا
اسم الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه في نحو ضارب
ويضرب ومدحرج ويدحرج اما المعنى فمن وجهين احدهما انه شائع
فيتخصص اعني انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما

بدخول اللام او السين او سوف كما ان اسم الجنس شائع في امته ويختص
بواحد بعينه بدخول لام العهد وثانيها انه بذلك قد شابه الا
في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة واختصاصه
منها عند دخول احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد شابه
الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها مبادرة الفهم في كل واحد
منهما اعني في اسم الفاعل والفعل المضارع الى الحال عند الاطلاق
نحو زيد يصلي وزيد مصل واما الاستعمال فمن وجهين احدهما
وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم والثاني دخول
لام الابتداء على كل واحد منهما نحو ان زيدا لقائم وان زيدا
ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه
سمي مضارعا واعرب بوجوه اعراب الاسم وعوض الجزم
مكان الجر على ما سنبينه في موضعه ان شاء الله تعالى

قوله . واذا دخلت عليه لام الابتداء خلص

للحال يعني ان اللام في قولك ان زيدا ليقوم
مخلصة للحال فان قلت اذا كان اللام للحال

فكيف جامعت حرف الاستقبال في قوله تعالى
ولسوف يعطيك ربك ولسوف اخرج حيا قلنا ان اللام
يفيد التاكيد والحال وفي الايتين قد تجرد لمعنى التوكيد
ونظيره حرف التعريف في يا الله فانه يفيد التعريف مع
انه عوض عن همزة اله ثم تجرد في النداء للتعويض مضمحلا
عنها معنى التعريف فلهذا اجيز نداؤه مع ان الجمع بين
حرف التعريف وحرف النداء ممنوع ولذا اقطع همزته
نحو يا الله قوله والثالث الموقوف الاخر ويسمى الامر اعلم ان صيغة
الامر المخاطب توخذ من المستقبل المخاطب لانه لا مخالفة بين
صيغتهما الا ان تنزع الزوائد ثم بعد ذلك ينظر ان كان ثانيه
ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن
وان كان متحركا تركته على حاله فتقول من تضرب اضرب
ومن تعد عد ومن تجرب جرب ومن تحاسب حاسب وهذا معنى قوله
كل ما كان مشتقا على طريقة افعل اي يشتق من مضارعه كاكرم اشتقاق
افعل من تفعل واما قولهم في تكرم اكرم فقطع الهمزة فلاجل الاصل لانه في الاصل تؤكرم

بالهمزة لكون ما ضمه على اكرم فجاؤا بالامر على الاصل تفاديا
عما يلزم من الالتباس بين الامر من المجرد الثلاثي وبينه من المزيد فيه
واما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا عن اجتماع الهمزتين
في فعل المتكلم نحو اكرم وقد حذفوا من الكل اجراء للباب على
وتيرة الاطراد ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني
على السكون لان الاصل في الافعال البناء على ما سبقت الاشارة
اليه والاصل في البناء السكون وانما اعرب منها ما اعرب مبنيا
على الحركة ما بني لحصول المشابهة بينه وبين الاسماء ولا مشابهة
بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحري ان يكون باقيا
على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم لان الاصل
في افعل لتفعل عندهم كما في امر الغائب ليفعل وعلى ذلك
قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام
جريا على سننهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف
المضارعة تفاديا بذلك من وقوع اللبس بينه وبين المضارع
فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت همزة الوصل وابتدئ بها واضحا

ذكروا بان علة وجود الاعراب في الفعل المضارع وجود حرف
للمضارعة فما دام حرف للمضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة سالمة
عن المعارضة فكان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله فبذلك فلتفرحوا
وامثاله معربا لوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة مختلف
في محل النزاع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب
منتفيا وهو المطلوب **قوله** والحرف ما جاء لمعنى ليس معنى اسم
ولا فعل اعلم ان الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لان الحروف
وصل وروابط تتلافى بها المعاني الاسمية والفعلية ولا اعتبار
لمفهوماتها على الانفراد الا ترى ان معنى في مثلا لا يحصل
على الانفراد اصلا حتى لا يتوسط بين الكلمتين على هذا سائر
الحروف لا يقال ان في قد تدل على الاشتمال وعلى على الاستعلاء
والى على الانتهاء وهذه كلها معان لا يحتاج في تصورها
الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف قد تدل على المعاني
ولكن عند انضمامها الى الاسماء والافعال ولا تدل عليها
دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال في واقع كما يقال

وانما وقع على هذه اسماء الحروف فهذا معنى قوله والحروف اذا ما
لا يكون حديثا ولا محدثا عنه قوله واذ قد عرفت ان كل واحد
من هذه الثلثة ليسمى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها اسم و
وافاد ائتلافهما كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على ما
يحسن السكوت عليه وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد
وهو في عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على
وجه الافادة التامة اى على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد
لا ينعقد بين فعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا
بين حرفين ولا بين حرف واسم ولا بين حرف وفعل لما عرفت ان
الحرف ليست دلالة الا استقلال وانما هي عند انضمامها الى الاسم
والفعل فالاسناد الصحيح انما ينعقد بين اسم وفعل لان الاسم
هو الدال على الذات والتشخص والفعل هو الدال على المعنى النسبة
فالاسناد الصحيح ينعقد بينهما لا محالة وكذا بين اسمين بشرط ان
يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتقوم
بدون المعنى النسبي وهذا معنى قوله ان الجملة لا بد

من ان يكون فعلا او فى معنى فعل وقد نصّوا على ان زيدا اخو
فى تاويل مواخيك وعمرو غلامك مأوّل بمملوكك فمن هذا
عرفت ان الكلام يفتقر الى شرائط احدها التاليف تحقيقا
او تقديرا نحو زيد قائم واقوم تقديره اقوم انا والثانية كون
ذلك التاليف من اسمين او اسم وفعل والثالثة كون ذلك
التاليف على وجه الاسناد لا على وجه التعداد والاضافة وا
اعنى التوصيف وغير ذلك نحو غلام زيد وغلام رجل والرجل الذ
فقوله اذا ائتلف منهما اشارة الى الشرطة الاولى وقد
احترز به عن افراد الكلم وقوله اسمان او اسم وفعل اشار
الى الشرطة الثانية وقد احترز به عن الاقسام الاربعة ا
اليها وقوله وافاد اشارة الى الشرطية الثالثة وقد احترز به عن
التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها ثم اعلم ان الجملة قد تطلق
على ما تطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين فقوله والجمل اربع قد
عرفت ان الكلام والجملة لا يتاتى بدون الاسناد فلابد ان المسند والمسند اليه
ان تعرض لهما ما عن صلاحية السكوت عليهما نحو جعلهما اجملة اخرى وقد لها ذلك

الجملة الشرطية نحو ان اتاني زيد اكرمه والاول اما ان لا يكون
للمسند موخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او يكون
موخرا عنه اما لفظا واما تقديرا والثاني هو الجملة الاسمية
نحو زيد قائم او قائم زيد والاول اما ان يسد مسد المسند ظرف
او ما جرى مجراه اولا والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد و اقائم
الزيدان وهيهات الامر وغير ذلك والاول هو الجملة الظرفية
نحو افي الدار زيد وامامك بكر فان قلت قولهم عندي مال جملة
اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف المقدم مرفوع
المحل على الخبرية فكيف عدها ظرفية قلنا الجواب عن هذا مبني
على مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني الساد مسد الفعل لا يخلو
من ان لا يعتمد على احد الاشياء التي هي المبتدأ والموصوف
والموصول وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبل او اعتمد
والثاني يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وفاقا
لان الظرف ههنا لنيابته عن الفعل يعمل عمله لا سيما اذا اعتمد وقد
يعمل بلا اعتماد وذلك نحو قولك زيد في داره عمرو وجاء الذي في الدار اخوه

ومررت برجل في كمه كتاب لقيت زيدا وعليه جبة وشيء مما
في الدار اخوك وما فيها ابوك واما الاول وهو الظرف الذي لم يعتمد
على شيء قبله فالاسم الواقع بعده لا يخلو من ان يكون حدثا
او غير حدث والثاني لا يعمل في لفظه بعده عند اصحابنا رح
بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم محتمل لضمير وهو مع
ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندك مال فارتفاع
مال بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم ضمير وهو معه واقع
خبرا له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية مثله
اذا اعتمد فانهم لا يشترطون لعمله الاعتماد كما لا يشترطوا في عمل
اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم الاخفش منا في المسئلتين ا
في اعمال الظرف واعمال الصفات من غير شرط اعتماد هذا
اذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان
حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه ايضا وان لم يعتمد
الظرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة الخروج واما مات لو وقف
ومنه قوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض لان التقدير

وقوله تعالى ومن اياته ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء
وعند الخليل لا فرق بين المكث وغيره في انتصاب الظرف عنها دا
هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس فاذا
تلخص هذا فنقول عندي مثال جملة ظرفية عند الكوفيين لا
وعند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر اعني الظرف مع ما
من ضمير المبتدا جملة ظرفية عندهم لكونه مستاولا بالفعل
نحو استقر او حصل دون اسم الفاعل بدليل وقوعه
للموصول نحو الذي في الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة و
كلا المذهبين فالاستشهاد به للجملة الظرفية صحيح
او الجزء الثاني جملة ظرفية بلا شبهة قوله وكل منها تقوم
مقام المفرد فتكتسي اعرابه اعلم ان للجمل كثيرا ما تقوم
المفرد فيقدر في محلها اعراب المفرد القائم هي مقامه و
المعني من قوله فتكتسي اعرابه وذلك يحكم باستقراء في
احدها خبر المبتدا وذلك نحو قولك زيد ذهب ابوه وبلد
وبكر ان معطلة ينكران وخالد في الدار فقولنا في الدار جملة عندنا

لسده مسد استقر او حصل على ما ذكرناه انفا وعند الكوفيين
لان التقدير فيه اسم الفاعل عندهم وانه مع الضمير ليس بجملة
على ما سنبين ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى وثانيها
الخبر في باب ان نحو ان زيدا ذهب ابوه وابوه ذاهب وبلغني
ان عمرا قد ذهب اخوه وكان عمرا غلامه اسد جاء زيد لكن عمرا
لم يجئ وليت زيدا ان تاته يكرمك ولعل زيدا في الدار وثالثها
الخبر في باب كان نحو كان زيد قام ابوه وابوه قائم او ان
يعطه لينكر او اماه فهذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية ورابعها
المفعول الثاني في باب حسبت نحو حسبت زيدا قام ابوه على ما
تقدم وحكم هذه الثلثة حكم خبر المبتداء وخامسها
صفة النكرة نحو مررت برجل يعجبني كرمه او ابوه كريم او ان
اعجبك حسنه او في جيبه بشرف والجملة لا تقع الا صفة للنكرة
لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة
لكونها خبرا انشائيا كالفعل فموصوفها لا يكون الا نكرة
وسادسها الحال واعلم اولا ان الحال لا استغناء صاحبها

عنها وشبهها له في حال دون حال ومجيئها فضلة ابدا تجعل
بصاحبها ذلك الاتحاد فاقتضت الحال لذلك ان تكون
وشيجة الاشتراك بينهما مزيد ربط وذلك عند كونها جملة
واما عند كونها مفردة فلدلالة الاعراب لفظا على نسبة
وتعلق بها معنوي لم تفتقر الى تكلف تعلق آخر ثم ان للحال
اصلا واسلوبا ونهجا في الاستعمال ملحوظا به اما الاصل فهو
ان تكون صفة منتقلة دالة على الحدوث والتجدد اللهم الا في الحال
المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فلا تنحرف بها عن ذلك الاصل
الا بتاويل واما النهج في الاستعمال فهو ان يكون مثبتا فقلما
يذكر حرف النفي فلا يكاد يقال جاء في زيد لا راكبا اللهم الا
في الالفاظ العامية وكلام المولدين بل يقال غير راكب ثم ان
الجملة الواقعة موقع الحال متى بقيت على هذا الاصل والنهج
جرت مجرى المفرد واستغنائها عن رابطة تجمع بينها وبين
صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الاصل والنهج فانها
تتوسط ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها حتى واذا تمهد

هذا فنقول ان الجملة الاسمية فحقها ان تقبل ربما يدل على
الربط وهو الواو الموضوعة لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة عما هو
اصل الحال اعنى التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية فى الا
العام مفيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاءنى زيد وغلامه
راجل وقد تحذف فى الندرة نحو كلمته فوه الى فى ورجع
عوده على بدئه ونحو قول الشاعر شعر ولولا جنان الليل
ما آب عامر * الى جعفر سرباله لم يمزق * وعلى هذا اذا كانت
منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو ههنا لانحرافها عن
اصل الحال وعن نهجها فى الاستعمال جميعا اوجب اللهم الا ان
تكون الحال موكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى الم ذلك
الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو لكون
الحال تامة التعلق بصاحبها بل جارية مجراه فى المعنى فتحل الفاصل
ههنا كتخلله بين العصا ولحائها واما الفعلية فلا تخلو
من ان يكون مضارعا او ماضيا اذ الامر لا يتاتى وقوعه فى
هذا الموقع لكونه طلبيا غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا لغيره فاما

مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا فان كان مثبتا

فهو وارد على اصل الحال لفصحه فلا يجب الواو نحو جاء الامير

تقاد الجنائب بين يديه وان كان منفيا فقد جاز فيه الامران

لوروده على اصل الحال دون فصحه فى الاستعمال نحو جاء

زيد لا يركب او ولا يركب وان كان ماضيا فكذلك لسوغ الامرين

لخروجهما عن نحوها اذ لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة

مثبتا او من حرف النفى اذا كان منفيا نحو جاء زيد قد

ركب او وقد ركب وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم

اى قد حصرت صدورهم وعلى هذا قولك كنت قد اسعى فى

كذا ما كان يغنينى السعى او وما كان اما الجملة الظرفية فالنظر

فيها لا يخلو من ان يكون عاملا فى ضمير صاحب الحال المستكن فيه

او فى اسم مظهر بعده اما الاول فبغير واو البتة لانحراطها

فى سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم على ما سبقت اليه

الاشارة وذلك نحو جاء نى زيد على فرس اما الثانى فالمعروف فيه

الواو وتركه نحو جاء نى زيد وعلى كتفه سيف او على كتفه سيف

لما يتجاذبها من شبهي الجملتين الاسمية والفعلية لفظا ومعنى
واما الجملة الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا
يقال جاءني زيد ان يسأل يعط على الحال بل لو اريد ذلك
تجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاء
زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية
دون الشرطية ولعل السر فيه هو ان الجملة الشرطية لتصدرها
بالحرف المقتضية لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان
يكون هناك فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والصفة
فان المخبر عنه لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه مما وقع بعده
ما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين الصفة من
الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا شيئا واحدا في غير
موضع بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها جدا ولذلك سموها فضلة
قطعا فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان يزيلوها عن معرض الا
التي ليست بتلك المثابة نعم قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال
ولكن بعد اخراجها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة لا تخلو من ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف

مستمر فيه نحو آتيك ان اتيتني وان لم تأتني اذ لا يخفى ان المقصد

من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط

بل يحولان الى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين في

نحو قوله تعالى أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون وقوله تعالى

استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم واما الثاني فلا بد فيه من الواو

نحو آتيك ان لم تأتني اكرمك ان اهنتني ولو ترك الواو لالتبس

بالشرط حقيقة وقد ذكر الحميدي في مسائل العشرين بان الواو

هنا للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف في النقيض اي آتيك

ان اتيتني وان لم تأتني واكرمك ان اكرمتني وان لم تهنني محتجا

بان ان المستقبل والمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه حاشا

فان الجملة المصدرة بلم تجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنه معنى

الشرط واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة على الاستقبال واذا

جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالا بجعلهما عن معنى الشرط

فليجز في الواحد على ان قوله ان ان المستقبل والمستقبل لا يقع موقع

الحال ممتنع اذ يصح وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب التأويل منه الكلام

وهي مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا اي مقدّرًا الصيد به غدًا

كما في قوله لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين

رؤسكم ومقصرين اي مقدّرين التحليق والتقصير والّا لا حلق

يقصر عند الدخول بل عند الخروج ثم صحّح ان المستقبل لا يقع

حالًا في الجملة فهذه هي للمواضع الستّة التي ذكرها المصنف رحمه الله

ان الجملة فيها تقع موقع المفرد ووراءها اشياء اخر وهي كالمتفرعة

عن هذه منها المفعول الثالث في باب علمت نحو اعلمت زيدًا عمرًا

شرف ابوه او ابوه شريف او ان تاته يكرمك او عنده مال ومنها

خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل شرف حسبه على قياس ما تقدم

ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد ولا رجل ابوه قائم على

قياس ما تقدم ويجمع هذه المواقع التسعة قولنا ان الجملة انما تقع

موقع المفرد اذا كانت خبر المبتدأ قبل دخول العوامل اللفظية او

بعده او صفة للنكرة او حالًا وقد يظن ان منها الجمل المضاف

اليها اسماء الزمان والمكان نحو يوم يقوم زيد اذ الخليفة عبد الملك

وليس بصحيح لان المراد بالجملة في مثل هذه المواقع هي الجملة الحقيقية

التي لا يكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف
اليها اسماء الزمان او المكان جمل في اللفظ دون المعنى لان الجملة
الحقيقية لا تقع مضافا اليها لا اسماء الزمان والمكان ولهذا قالوا ان
المضاف اليه في مثل هذه المواضع هو المصدر حقيقة دون
الجملة قوله ويكون فيها ضمير عائد الى الاسم الاول السبب في اشتراط الضمير
في هذه المواضع لفظا او تقديرا ما مر اذ لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة
التعلق عما قبلها بالكلية فلا يصلح وقوعها خبرا او وصفا او حالا
له فان قلت هذا ينتقض بالجملة الحالية الخالية عن الضمير نحو لقيتك
والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان نحو قوله تعالى
قل هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من
الجملتين غير واقعة موقع المفرد فلا يرد نقضا علينا اما الاولى فلان
الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا تكون الا جملة والحال المفردة تتجرد
عن ضمير ذي الحال بحال فلا تقول جاء زيد راكبا عمرو مثلا فالجملة
الحالية الخالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا واما الثانية
فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة الواقعة خبرا له لا يكون

واقعة موقع المفرد فالحاصل انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة موقع المفرد
انما هي الواقعة في هذه المواضع ولا يلزم من هذا ان كل ما هو او
وهذه المواضع هي الواقعة موقع المفرد ثم السبب في جواز اخلاء الجملة
الخالية عن الضمير جاريها مجرى الظرف في انعقاد الشبه بينه وبينها الا
انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك في هذا الوقت والظرف
لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى ما تقدمه فكذا ما جرى مجراه واما الجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها
عبارة عما كنى عنه بالضمير وبيان له فهي في المعنى فجرى مجرى قولك
اخوك في كون الخبر هو المبتدأ فلا يفتقر الى ما يصل بينهما وستر ذلك
لبيان هذه الاشياء الستة لا تفصيل وقوع الجملة هنا اذ ليس في الكتاب منه
ولا اثر فهذا الذي بسط من عندي في بسط الكلام في هذا الموضع وقد
هنا على رمز حكاه عنه المنتخب هو عنه قوله فصل الاعراب ان تختلف آخر الكلمة
باختلاف العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني ويوضحها من قولهم
من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بين الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد ولم
تعرب احتمل التعجب من حسن زيد ... مستفهما عن اي شيء منه حسن ...

واذا رفعته ضمير ترى المراد لفظ الاحسان عنه واذا جرته سمع

الحسن علم ان المراد منه الاستفهام وقيل انه ماخوذ من قولهم

عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب اذهب

الفساد وانما جعل الاعراب اختلافا في اخر الكلمة دون اولها

واوسطها لان الاعراب احوال الكلمة ولا يحسن المصير الى الحال الا

بعد الفراغ من الاصل فلهذا جعل الاعراب اختلاف اخر الكلم

باختلاف العوامل لم يطلق احترازا عن الاختلاف في اخر منذ

ونحوه في قولك اخذت من زيد من ابيك من اجل فان مثل ذلك

الاختلاف لا يكون اعرابا لانه لا بعامل لان الحرف لاحظ

في الاعراب وانما جئ بالحركة في نون من لاجل التقاء الساكنين

قوله وما في اخره الف مقصورة لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم

المعرب غير التثنية والجمع على حدها لا يخلو من ان يكون صحيح

الاخر او معتلا فالاول يختلف بالحركة لفظا في الاحوال الثلث نحو

جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخلو من ان يكون

اخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديرا

الحركة على الالف وذلك نحو هذه عصًا ورايت عصًا ومررت بعصًا
والفرق بينه وبين المبنى ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة مقدرة
فى اخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلبت الواو والياء الفا فى عصا ورحى
واعراب المبنى محلى لا تقدير للحركة فيه وقد سبق الفرق فيما تقدم
بين المحل والتقدير وان كان ياء نظر فان تحرك ما قبلها كالقاضى
والعمى فارتفاعه تقديري وكذا انجراره لاستثقال الضمة
والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها اما الضمة فلكونها اثقل الحركات
واما الكسرة فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعنى الياء وكسرتها
وكسرة ما قبلها واما انتصابه فلفظى لعدم ما يمنعه من الفتحة و
ذلك نحو هذا القاضى ومررت بالقاضى ورايت القاضى وان كان ما قبلها
ساكنا فهو جار مجرى الصحيح فى تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبى
ورايت ظبيا ومررت بظبى وان كان اخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها
الا ساكنا فهو جار مجرى الصحيح نحو دلو لان ضم ما فى الاسماء المتمكنة
ان تطرف واو قبلها حركة وقلبهم واو دلو وحقو فى الجمع افعل ادل واحق
ما يحققه قوله واصل الاعراب بالحركات الى اخره اعلم ان الحركات

التي جعلت دلائل الاعراب ولذلك تراهم لا يعدلون عنها
الى الحروف الا عن ضرورة وذلك في ثلثة مواضع احدها
الاسماء الستة مضافة واعلم اولا بانها اسماء محذوفة الاعجاز
حالة الافراد فان اصل اب ابو كعصو بدليل ابوان فكان القياس
ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في عصا لكنهم
حذفوه حذفا غير قياسي وقال الزجاج حذفوه فرقا بين
المنقلب وبين غير المنقلب والحذف بالمنقلب اولى لما فيه من الثقل
المعنوي وهو تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير
المذكور التزاما فاذا اضيف الى غير ياء المتكلم زال بعض الثقل
اذ الاضافة ازالت النقص اذ المتضمن هو المضاف اليه قد صرح
فيه ردما حذف منها لاجل الثقل واذا رد المحذوف فلم تاطمئن
يجعلوا اعرابها بالحركة لعدم الواو لاستثقالها عليها ولم يجعل الواو
الفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا
بالحروف ليتميز لما نووه من اعراب التثنية والجمع على حدة بالحروف على ما
فاعربوا هذه الستة من الاحاد بالحروف ايقاعا للانس بها وامتنانا

الى قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع على حدها لئلا يبقيا كالمبنى
بلا نظير لهما في الآحاد وخصوا هذه الستة لانها مقتضية للاضافة والاضافة
فرع الافراد فصارت كالتثنية في كونها فرع الواحد فقالوا جاءني ابوه ورأيت اباه و
مررت بابيه ولهم في ذلك التغيير طريقان احدهما انهم حذفوا حركة ما قبل الواو في
الاحوال الثلث واتبعوها حركة الواو كما فعلوا في امرء وابنم ثم سكنت الواو في حالة
الجر والرفع تخفيفا فصار ابوه وابيه بعد الانقلاب في الجر وزنا مثلها في الميزان
ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا في حالة النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو حالة الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركتها
وقلبوها الفا في حالة النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حالة الجر الى ما قبلها وقلبوها
الفا في حالة النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حالة الجر الى ما قبلها فقلبت
ياء لما ذكرنا ففيها النقل حالة الرفع والقلب حالة النصب والقلب والنقل حالة
الجر وذكر جار الله في تعليل اعراب هذه الاسماء وجها آخر وهو ان الواحد على
النصف من المثنى والمفرد على النصف من المضاف وكذا الحركات الثلث على النصف من هذه
الحروف لان الواو ضمة والضمة واو وكذلك الالف والياء فلما اعربوا المفرد بالحركة لزم اعراب
المثنى وملحقها الزائد عليه بالحروف والزائد على الحركات بشطر اختصوا هذه الستة وسائر المقتضيات

للاضافة الثحنة وفيها والواخر لانها اطرد ردها الى الاصل فى
التثنية اعنى ابوان واخوان ولا يقال بديان الا فيمن يقول فى
الواحد يدى وفى العرب من جعل اعراب هذه الاسما مضافة
مثلها مفردة ذهابا الى المضاف مذهب المفرد فيقول ابه واخه
واعلم ان هنو وهنة لغتان متشابهتان وكذلك حمو وحم
وفوه وفم وفى الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه
بهن ابيه ومن ابيات الكتاب وقد بدا هنك من المئزر
وفى كلامهم قلت لبواب لدى دارها * تيذن فانى حمها
وجارها * وفى الحديث الا حمها الموت وقولهم ولضغ طمان
وفى البحر فمه وفى فيه ماء وهل ينطق من فى فمه ماء واصل
فم فوه فحذف الهاء حذفا غير قياسى كما حذف حرف العلة
لمشابهتها فى خفائها اياها ولم يكن فى كلامهم اسم متمكن على
حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم لتقارب مخرجهما فلما
اضيف رد الى اصله ذهابا به مذهب اخواته ومنهم من يجعل
الاسماء مقصورة فيقول اباه فى الاحوال الثلث كالعصاه

ان اباها وابا اباها * قد بلغا في المجد غايتاها * وقول ابي
حنيفة رضي الله عنه لا ولو رماه بابا قبيس وارد على هذا
ثم ان هذه الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم لم يبق حرف
العلة اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابي واخي ولما
لم يلزم ذلك في فم حيث لم يكن له جمع سلامة ردت
فقيل فيّ وقد جاء فمي كما جاء فمه واما ذو فانها لا تضاف
الا الى اسماء الاجناس الظاهرة لانها موضوعة وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس على ما سيجئ ونحو شعر صبحنا
الخزرجية مرهفات * ابار ذوي ارومتها ذووها * شاذ
والثاني المثنى والجمع المصحح وانما جعل اعرابهما بالحروف
لانهما متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركة فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل
وانما خصت التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا في الياء لان
الحروف ثلثة فاختص واحد منها بهذا وواحد بذلك
واشتركا في واحد ضرورة ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو

بالجمع وان التثنية اكثر فى الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه
بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف من الواو فاختص
الاخف بما هو اكثر فى الاستعمال والاثقل بما هو الاقل فيه وانما
جعلا علامتى الرفع لان الواو هى اخت الضمة فهى على الرفع ادل
منها على غيره فجعل علامة للرفع والالف لما كانت من لتهما فى
التثنية حملت عليها فان قلت هلا جعلوا الالف فى التثنية علامة النصب
لكونها اخت الفتحة وحملوا الواو فى الجمع عليها قلنا لما فى ذلك من وقوع
الشركة بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما يقتضيه المناسبة اذ المناسبة
انما هى بين الجر والنصب دون الرفع فاشتراكهما فى الحكم اولى ولما اعطى
الالف والواو علامتى الرفع فى التثنية والجمع جعلوا اليا علامة الجر
لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها فى الجمع وفتحوا فى التثنية فرقا بينهما و
اولى بالتثنية لما مر فلم يبق للنصب علامة فيهما فحملوه على الجر دون الرفع لوجوه
احدها ان الجر الزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل الا الاسم
بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لا سيما فى التثنية والجمع المخصوص
بالاسماء والثانى ان الجر اخف من الرفع فالحمل عليه

اولى لكون الخفة مطلوبة والثالث ان بين النصب والجر من التناسب
ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما فى ان كل واحد منهما فضلة
يتم الكلام بدونهما بخلاف الرفع واشتراكهما فى معنى المفعولية نحو
ضربت زيدا ومررت بزيد وفى الكناية نحو مررت بك ورأيتك والرابع ان
الجر اقرب منه الى الرفع فى المخرج فالحمل عليه اولى وذلك لان ا
من اقصى الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين ثم انهم اختلفوا
فى هذه الحروف وهل هى حروف الاعراب ام دلائل الاعراب او نفس الاعراب
والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب فالالف فى
بمنزلة الدال المرفوع من زيد وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية والياء
فى زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور من زيد واما النون فيهما
عوض من الحركة والتنوين الثابتين فى الواحد فان قلت ما ذا كان الالف فى زيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاى حاجة تدعو الى زيادة النون بدلا من الحركة
قلنا ليس قولنا ان الالف بمنزلة الدال المرفوع من زيد انه بمنزلة الدال التى عليها الحركة الضمة
بل بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة عليه هذه الحروف دليل على معنى اختصاص الحركة بالفاعل حال التجرد دون
الحاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب وانما فتح نون الجمع وكسر نون التثنية

بينهما فانقلبت اليست الغنية قد حصلت عنه باختلاف صيغتهما فلما

ان الصيغتين قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر

بينهما فرق الا باختلاف حركة نونيهما نحو المرامين والمعلين

والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة

بنون الجمع هو ان اصل هذه النون ان تكون ساكنة لانها

حرف مبني والاصل في البناء السكون الا انها قد حركت

لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن هو الكسر

لان حركة الساكن لا يكون الا بنائية فاوثرلها ما هو العديم

الحركات من المعرب وهو الكسرة اذ قد وجد تاها لا تدخل

المتوغلين من المعرب وهما الاسم الغير المنصرف والفعل المضارع

بخلاف اختيها فاستوثرت نون التثنية بما هو الاصل لكونها

قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم يضم لثقل الضمة في

اخر وهو ان نون التثنية انما وقعت بعد الف او ياء مفتوح

ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت

بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة

اما لتوالي الاجناس واما للخروج من الضمة الى الكسرة ففتحت تخفيفا

والثالث كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى لو

اخذ هما قول المتقدمين هو ان كلا وان كان اسما مفردا والفه منقلبة

عن الواو والياء على اختلاف فيه فكان القياس ان يبقى في جميع

احواله على الالف كعصاك وعصا زيد الا انه شبه بالي وعلى

للزوم الاضافة لكل منهما بين خلاف عليه من الاسماء فقلبت

الفه ياء مع المضمر دون المظهر فتقول جاءني كلا اخويك في الاحوال

الثلث وكلاهما في الرفع اذ لاحظ لاليه وعليه في الرفع فيجعل كلا

عليهما فتقول في النصب والجر كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك

في الى وعلى لانهم لما راوا الى وعلى يفتقران الى ما يدخلان عليه

وراوا الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مبتدأ

به فلما دخلت الى وعلى على الضمير المجرور كان الاول في افادته

محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا

تاما فصارا كاسم واحد في ان احد الشطرين لا يستقل بل و

فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمر دون المظهر لان

يستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به احوال ينصوبا علامة

يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل

هذا الياء لا توجد اصلاً في اخر الكلم وانما توجد كثيراً في وسطها

كسيد سيت ذيل غيب ونحو ذلك اذا لم يوجد الامتزاج

في المظهر لم تقلب فان قلت ان هذا الاتحاد يوجد مع جميع الحروف

الداخلة على المضمر قلنا نعم ولكن قد امكن ههنا نصب العلامة

ففعلوا لان الميسور لا يسقط بالمعسور والوجه الثاني ما

ذكره المتاخرون وذلك ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى

فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة

الى المظهر حكم المفرد المقصور توفيراً على الاعتبارين حقهما وانما

تنعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر

فرع والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل

معنى قوله واذا اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظاً اي كما

ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا و

ان قوله لفظاً احتراز عن الخط فان كلا ليس حكمه حكم العصا

خطا لان العصا لا تكتب بالالف لان الفها منقلبة عن الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها منقلبة من الواو تكتب بالالف ومن جعلها من الياء كان القياس ان يكتبها بالياء وقيل انها في حال الرفع تكتب بالالف وفي حال النصب والجر تكتب بالياء لضربها بعرق الى الياء في حالتي النصب والجر ومعربة بالياء في الحالتين والف عصا تكتب في جميع الاحوال بالالف قوله وليستوي النصب والجر في خمسة مواضع قد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لاستواء لفظي النصب والجر في التثنية والجمع واما جمع المونث بالالف والتاء فانما استويا فيه اطرادا للفرع وهو المونث على وتيرة الاصل وهو المذكر ان لم تقم فيه العلة التي اوجبت الحكم هنالك ولهذا نظائر لا تحصى واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه لما منع الجر لشبه الفعل على ما سنبين ذلك كان اولى الحركات بان تقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التاخي والتشاكل واما التسوية في الضمير بينهما فيجي من بعد قوله

ومن قيام الحروف مقام الحركة النون في يفعلان علم ان النون في الافعال الخمسة عوض من الحركة في يفعل وانما عوضوها عنها لانه لما وجب ان تكون هذه الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل اللام معتقب الاعراب لان هذه الضمائر بعدها اوجبت كونها على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان يجعل الضمائر حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس يفعل فلم يكن بد من زيادة حرف يقوم مقام الحركة فوجد واولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم ولم يمكن زيادتها ههنا لمكان الضمائر فزادوا حرفا يشبهها وهو النون واختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فاسقطوها بها ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل هما يفعلان ولم يفعلا ولن يفعلا وكذلك البواقي ثم انهم اجروا حروف المد واللين في المعتل اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات من حيث انها مركبة منها على قول بعضهم وعلى كلا القولين فالمناسبة حاصلة و

ان الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بانفسها فحذفت في الجزم حذف
الحركة فقيل لم يغزُ ولم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة في
الرفع لاستثقالهم الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب
نحو لن يغزوَ ولن يرميَ وثبتت الالف في النصب لثباتها في الرفع
لامتناعهما من الحركة وهذا الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير مذكور
في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلهذا شرحناه قوله
والاسماء على ضربين الخ لما كان المعرب هو ما اختلف
اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو
الذي يقابله وهو ما لا يختلف اخره باختلاف العوامل
لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة اخره او سكونه لا
بعامل اوجب ذلك بل هو مبني عليه قوله ثم المعرب على ضربين منصرف
وهو ما يدخله الجر مع التنوين وانما جعل التنوين علامة للانصراف
لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها
في الواحد للالتباس الواقع بين الواحد التثنية والجمع فزادوا ما
يناسبها ~~وهو النون~~ وغير المنصرف هو ما لا يدخله الجر مع التنوين

التنوين فى نوع غير متصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين

اعلم ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل
وقد كان التنوين علامة للتمكن ولا تمكن في الفعل قصدوا
ان يمنعوه اياه لموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا
انه منع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم وقد حصل
له ايضا انه قائم مقام التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل
على ان الجر غير مقصود بالمنع وانما منع لمتابعة التنوين
انهم لما امنوا لحاق التنوين بالاضافة ودخول الالف
واللام اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده
لما اتوا به حيث امنوا لحاق التنوين ولما امروا مع الواو
حيث قالوا امتنع الجر لمنع التنوين والمذهب الثاني هو ان
الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجر لما كان من
الاعراب وهذا الباب لما شابه الفعل امتنع التنوين
الذي هو علم التمكن ومنع الجر الذي هو بعض وجوه الاعراب
وهو كالاثر الدال على ما مع فقالوا منع الجر والتنوين

قوله وكان في موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة صاحب الكتاب

وقد قيل انه تسامح منه في العبارة لان الفتح من القاب البنا

وما لا ينصرف ليس بمبني فحقه ان يقال وكان في موضع الجر

منصوبا والصواب ان استعمال الفتح هنا محقق لان النصب

ليس يدل على الحركة فقط بل يدل عليها مقترنا بالدلالة

على المفعولية مخصوصا بها فاذا قيل الاسم منصوب

معناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص بها

من شانها ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة

في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما تدل عليه في

رايت احمد وضربت زيدا فلا يصح اطلاق النصب عليه بل

هي حركة قامت مقام اختها وتابعها العلة او ذلك فلم يكن فيها دلالة

على المعنى الذي لاجله سميت نصبا قيل كان في موضع الجر مفتوحا ولم يقل منصوبا لم يصح

اسما اذ هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا قوله ولا سبابه المانعة الصرف من

امتنع اسم من الصرف بهذه الاسباب لانه قد تشابه بها الفعل لان الفعل بعد الاسم لانه

مشتق من المصدر على ما سياتي بيانه من بعد وكل واحد من هذه الاسباب ثاني او فرع على الاصل

اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع المذكر لمجيئه في الا

مجردا عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة فرتبته متقدمة على

رتبته وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة

الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك دليلا على

فرعيته وكذا الوصف لان معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة

ذاته وكذا العدل لتاخره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان

لغة العرب متقدمة عندهم على ما ياخذونه من غيرهم

وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن الواحد المفرد واما الالف والنون

المضارعتان لالفي التانيث تتفرعان على الفي التانيث من حيث

اباهما على ما سمعته عن قريب قوله متى اجتمع والاسم سببان

من الاسباب التي ذكرناها او تكرر واحد منع الصرف واما منع الصرف

لمشابهته الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع وهذا

الاسم قد دخله الفرعية من جهتين واما السبب الواحد فلا

الصرف الا اذا تكرر لان الاسم مع السبب الواحد متماثل بين الاصل

والفرع ولم يترجح

بالسبب الواحد جانب الفرع على جانب الاصل فيحذبه الاصل لاصالته لان الاصل في الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه سببان ترجح جانب الفرع على جانب الاصل فمنع الصرف منه والله اعلم قوله وما وجد فيه ذلك احد عشر اسماً خمسة حالة التنكير انما منع من الصرف هذه الخمسة حالة التنكير لاجتماع السببين فيها او واحد مكرر وراء التعريف ما افعل صفة فللوصف ووزن الفعل الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم واما فعلان الذي مونثه فعلى فللوصفية والالف والنون المضارعتين لالفي التانيث في حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون هنا زائدتان زيدتا معاً كما ان الالفين كذلك ثمه وان مونث ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى كما ان مذكر ما فيه الف التانيث مخالف لمونثه نحو احمر وحمراء وتاء التانيث لا يجتمع مع الالف والنون هٰهنا كما لا تجتمع مع الالفين ثمه فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة هذا اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة

هو منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة لخروج الالف
والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين الاخرين من
حيث كان مؤنثه من لفظه ودخلته التاء فان سمي به لا ينصرف
لانه قد عرض له بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع التاء
لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول
نحو أُحاد ومَوحَد وثُناء ومَثنى وثُلث ومَثلث ورُباع ومَربع
الى عُشار ومَعشر عند بعضهم فللوصفية والعدل قال الله تعالى
أُولي أجنحة مثنى وثلث ورباع لانها معدولة عن اثنين اثنين
وثلثة ثلثة واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة
في المعدول عنها بدليل صرفهم مررت بنسوة اربع ونحوه حيث
كانت عارضية فبالحري ان لا تؤثر فيها لعدم افتراق الحال
بين المعدول والمعدول عنها لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على
المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة فالوصف بها يشبه
باسماء الاجناس على ضرب من التاويل ولا اعتداد بهذه الو
حيث كانت عارضية واما المعدولة فلا تستعمل الا وصفا فكانت

الوصفية لازمة لها فتؤثر الا ترى انك لا تقول ثلث رجال
وانما تقول رجال ثلث فانقلت ما عدل عنه ثلث الى لا يستعمل
الا وصفا اذ لا يقال ثلثة ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة ومع عدم
لزوم الوصفية والا لوجب ان يقال مررت بنسوة اربع غير
منصرفين للوصفية والوزن قلنا ان الوصفية له قد لزمت
عند التكسير فلا يلزم في كل واحد منهما وحده فيما نحن فيه
واما المجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو
الاسم المفرد او ما هو في حكمه لا الاسماء واما ثلث فانه اسم مفرد
قد لزمت له الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل
قد تكرر فيها يعني الانتقال عن صيغة الى صيغة اخرى وعن الاسمية
الى الوصفية والمحققون انكروا العدل المعنوي لما ذكرنا من عدم الفرق
بين ثلث وثلثة في المعنى واما ما فيه الف التانيث ممدودة
او مقصورة فانما منع الصرف منه اسما كان او صفة لان
الف التانيث فيه قامت مقام السببين اذ الالف علم التانيث في الكلمة كالتاء في
طلحة وبنيت الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام قبل ضم الالف اليه ابل الكلمة موضوعة على غلبته

مجرى تانيث ثان وذلك معنى قولهم انه لا يبعث للتانيث
فانقلب البيت التاء في طلحة لازمة ايضا فما بالها لم تنزل
سببين قلنا انما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون الجنس
واللزوم في حبلى وبشرى عند وضعهما فالالف فيهما كالجزء
من الكلمة وعلامة التانيث في حمراء وصحراء هي الهمزة وهي
في الاصل كما في سكرى عطشى الا انهم لما زاد واقبلها
قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الالف الزائدة وانما جعل
منقلبة عن الالف لم تجعل اصلا لانهم قالوا في جمع صحراء
فجعلوا الهمزة الفاحيث قلبت الالف الاولى ياء لانكسارما قبلها
ثم جعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها ايضا ولو كانت
منقلبة عن همزة اصلية كما كانت الياء الثانية في نحو خطية لو
ان يظهر الهمزة في شئ من هذا النحو نحو صحارى على مثل جحاجح
كما ان اظهار الهمزة في نحو خطيئة شائع كثير فانقلت
اذا كان علامة التانيث هي الثانية والاولى
ليس في شئ من افادة التانيث فما معنى قولهم

الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث قلنا انما عبّروا عن هذين الالفين بالفي التانيث ذهابا بهما مذهب الشمس في القمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما وما الجمع الاقصى فانما منع الصرف لتكرر الجمعية فيه فقالوا ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور ان يقترن به سبب اخر مخالف له من الاسباب الثمانية وانما يقترن به معنى هو كالتكرر له او تكرر على الحقيقة لانه جمع ليس على زنته واحد كانه جمع مرة اخرى ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب اساور وانا عيم ونحوهما من الجموع التي ليس على زنته واحد مبنى عليهما والى هذا اشار المصنف رحمة الله عليه حيث قال سار كاساور وانا عيم وما كان على مثالهما من الجموع وانما قال كذلك لانهما جمعا مرتين فقيل سوار واسورة واساور ونعم وانعام واناعيم فحصل فيهما سبب متكرر ثم حمل عليهما نحو مساجد ومصابيح لمشابهتهما اياهما من جهة الجمعية والوزن والامتناع من الجمع مرة اخرى قوله واذا كان الاوسط متحركا

كان الاسم منصرفا كصياقلة وانما صرف هذا الجمع لانه قد خرج
عن مثال اقصى الجموع فاشبه الاحاد نحو كراهية وعلانية وقد
قوله فان كان ثانى الحرفين بعد الالف ياء حذفتها فى الرفع والجر
ونونت الاسم واثبتها فى النصب بغير تنوين وانما نون نحو جوار
فى الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء فى مثل فواعل لانه جمع
بناء ممتد وانهم كثيرا ما حذفوا الياء فى المفرد احترازا عنها
بالكسرة قبلها نحو قوله تعالى يوم يدع الداع والكبير المتعال
كان ذلك جائزا فى المفرد التزم فى الجمع كما ان باب سيد وميت
يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت الى باب كينونة لم يجز فيه
الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذفت الياء حينئذ فالان خرج
الاسم عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال سحاب فصرف
واما فى المنصوب فلم يحذف لانك تقول سال الوادى ومررت
بالوادى ولا تقول قطعت الواد بل تقول قطعت الوادى
لان الياء مستحق الحركة فى حال النصب فيجرى مجرى
الياء فى ضوارب فيكون جوارى كضوارب فلا يكون

للتنوين اليه سبيل فى لاه وثنية حالة التعريف اما الصرف
الاسم الاعجمى حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية
واذا زالت العلمية لم يبق العجمة سببا مؤثرا لكونها مشروطة بالعلمية
فى التاثير فى منع الصرف فبقى بلا سبب وانما اشترطت فيها
العلمية لان الاسم العجمة اذا لحقها التعريب فى حالة العلمية
كان ذلك فرعية العرب اذ لم يكن الاسم متحصنا لهم واما
العجمة التنكيرية فلا يعتد بها فلا تمنع الصرف نحو لجام وفرند و
ان سمى به لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى ما اصله عربى فادخلوا
اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم فى سائر الاسماء فلم يعتد بها
ولذا ما فيه الالف والنون المزيدتان وهو ليس بفعلان نحو
عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون فاذا نكر صرف
لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس بوصف
كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما لم ينصرف
نحو احمد وان جاوزته فى الاسماء نحو اجدل وافكل لانه فى الافعال اكثر منه
واذا كان غالبا على الفعل كان بمنزلة المختص به ولا فرق بين التسمية بين المسمى فان

الصوت وكذا العدل وعن ابي معرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة

وينصرف نكرة لزوال احد السببين واما قال عدلا عن عامر

وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب

ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا في النكرة وليس

النكرة شئ يسمى عمر وزفر واما زفر في قوله يا ابى الظلامة

النوفل الزفر فانه نكرة وليس معدولا فلو سميت به فهذا

صرفته وعمر اذهب في هذا الباب لانه لم يوجد الا في الاعلام

فاذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن معرفة فينصرف نكرة

وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف

في المعرفة وينصرف نكرة لان التانيث انما يؤثر في منع الصرف اذا كان

وان يكون لازما لا يزول الا اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان

تمنع الحذف وتوجب لزوم التاء ولاعتبار لزومه صرف الصفات المؤنثة نحو

ضاربة ومكرمة واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة

فلازم ابدا لبناء الكلمة عليهما وما وقع في اكثر النسخ من نحو

طلحة وسلمى فالظاهر انه خطاء وقد وجد في بعض النسخ مكان

سلمى فهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه قوله ولذا الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن الثانى معنى الحرف نحو معد يكرب وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية التركيب فان نكر صرف لزوال احد السببين اما اذا تضمن الثانى معنى الحرف فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر ويجى ويجوز في نحو معد يكرب ان يضاف الاول الى الثانى ايضا فيجوز في الثانى اذ ذاك الصرف وتركه على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيقال معد يكرب او كرب في الاحوال الثلث قوله وكل ما لا ينصرف والمعرفة ينصرف في النكرة الا نحو احمر وانما لم ينصرف نحو احمر اذا سمى به للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر عن العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه وعند الاخفش ينصرف وحجة الاخفش ظاهر لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقى على سبب احد واما حجة سيبويه فهى انه كان في اول احواله غير منصرف للوصفية ووزن الفعل فلما سمى به زال الوصف فلما نكر عاد

اصله الذي ثبت له من منع الصرف والكانت الوصفية
زائلة ليجري على الحكم الاصلي بعد ان دخله التنكير الذي
هو الاصل وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في المسئلة فسأله
عن سبب صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع الوصفية ووزن
فقال كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة والحكم
للاصل لا للعارض فالزمه بنحو احمر بعد التنكير حيث كان
في الاصل وصفا والعلمية عارضة واما ما فيه الف التانيث فانه
لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمي به كان العلة من الصرف
واذا انكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء السبب المتكرر لما علم
فعال فكاحمر حذو النعل بالنعل واما الجمع الاقصى اذا سمي
فلم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الآحاد
نظير فان نكرته لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن بالاخفش
كما ينصرف احمر في قوله بعد التنكير لان تلك المشابهة
بالاعجمي منزلة السببين لان الجمع يقوم مقام
السببين فيكون مشابهته قائما مقام السببين

واذا كان الامر كذلك يجب ان لا ينصرف عند التنكير على
المذهبين اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة
الاعجمي سببا والتعريف سببا يجب ان ينصرف على مذهب ابى
الحسن الاخفش بعد التنكير لزوال احد السببين كما في احمر اما
عند سيبويه فيعود الى اصله قوله والثلاثي الساكن الاوسط نحو
فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد وعلى ما اجتمع فيها التعريف والتانيث ولوط
وقد اجتمع فيها العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع الصرف الا ان الخفة فيها قاومت مقام
السببين فصرفت لذلك وقوم يجرونها على القياس فلا يصرفونها
لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هي الاولى
قال الله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح وقال ولما جاءت رسلنا لوطا
اما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع فلم يجئ فيه الا منع الصرف لان
الخفة قاومت احد الاسباب فبقي اثنان وذلك نحو ماه وجور في اسمي
بلدتين فيهما التعريف والتانيث والعجمة فان قلت لعل السكون قاوم العلمية وبقي
العجمة والتانيث ولا اعتبار بهما بدون العلمية قلت المقاومة لعلها تاثير لا
السبب واعتبارهما فبقيت العجمة والتانيث بالعلمية لا باثرها اما المولد المتحرك

الرباعي نحو قدم اسم امرأة وذلك تنزل الحركة منزلة الحرف
الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى الحرف انهم قالوا في النسبة الى
جَمَزى جَمَزِيٌّ وحَبَلى حَبَلِيٌّ بالحذف القلب ولم يجروا في نحو حبارى الا
الحذف لوقوع الالف خامسة انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة حبارى
فلم يجيزوا فيه الا الحذف واكان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة
الحرف حتى كان الالف خامسة فكذلك ههنا اجروا نحو قدم
مجرى عناق فلم يصرفوه اسم امرأة وان سميت به رجلا صرفته
الحركة وان تنزلت بمنزلة الحرف الا انها لا تنتهي في قوته فلم
يؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تانيث بخلاف الحرف الرابع
في عناق فانه تنزل منزلة تاء التانيث ولهذا لم يرجع التاء في الرباعي
في التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء الا ترى ظهورها في التصغير نحو
قُدَيْمَة وعُنَيِّق فالحاصل ان هذا على ثلث مراتب الاولى ما
فيه التاء لانه يمنع الصرف ان سميت به رجلا او امرأة
والثانية ما زاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا ينزل منزلة التاء
في التذكير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى له التاء قبل العلم

الا يرى ان كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مونث

قبل التسمية والثالثة المتحرك الاوسط فانه يمنع الصرف

اذا كان اسم امراة لنقصانه عن التاء بدرجتين قوله ونحو

فيه هند هبان اعلم ان فعال فى كلامهم على عدة انحاء فالاول

التى بمعنى الامر نحو نزال و تراك وهو قياس فى كل فعل ثلاثى عند سيبويه

وهى مبنية لوقوعها موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين

لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا

من اجتماع الساكنين مع فعال هذا مونث بدليل قوله والانت استجع

من ابسامة اذ دعيت نزال ولج فى الذعر وذكر الامام عبد القاهر

رحمه الله ان نزال عدل عن انزلى وانث الفاعل لقصد تانيث

الفعل كما انث الفعل لقصد تانيث الفاعل ضربت هند

فائدة تانيث الفعل التوكيد المبالغة كانه يدل على معنى انزل انزل

لات مرا فجعل الياء التى هى ضمير الجماعة فى قولك افعلى يا جماعة

دالة على قصد تكرير الفعل جمعه ثلاث مرات ونظيره ما ذكره

بو عثمان فى قوله تعالى رب ارجعون قال ان المعنى رب ارجعنى ارجعنى ارجعنى

ونظيره انتبا والمعنى التي قال فلما عدل عن انزلي استعمل
في الكلام مونثا والثانية ما كان علما وهو اما ان يكون
معدولا عن فاعلة كحذام وقطام فانهما عدلا عن
حاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة
كفجار للفجرة وحماد من المحمدة وهو ايضا علم الا انه من اعلام
الاجناس دون الاشخاص في فعال هذه سواء كانت
معدولة عن فاعلة او عن المصدر لغتان احديهما وهي
الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها بالتي في معنى الامر حيث شاركتها
في الصيغة فجعلوها مشاركة لها في الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغة
والثانية وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية
والتانيث والعدل فاذا نكر صرف لزوال العلمية والتانيث المؤثر
لما ثبت انه لا يوثر الا مع العلمية واللغة التي تليها استعمال الفصحا
هي الاولى وعليها البيت الذي انشده اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام وهو للجيم بن صعب في امراته حذام
وقيل انه لامراة من العرب والثالثة فعال التي تختص بنداء المؤنث

نحو یا لکاع ویا خباث وهی الضامنیة علی الکسر لمشاکلته فعال فی
الامر ولم تستعمل فعال هذه فی غیر النداء الا نادرا ومنه قول
الشاعر اطوف ما اطوف ثم اوی + الی بیت قعیدته لکاع +
یجوز فی السعة جاءتنی لکاع الا ان تجعل لکعاء
علما لامراة لئیمة تعدل عنها هکذا قال الامام عبد القاهر فی
انما اختص بالنداء لان التعریف لا یکون الا فیه الا تری ان نحو
خبیثة وفاسقة لیس بعلم وانما یتعرف اشباه هذا بالنداء فلهذا
اختص بالنداء فی حال السعة قوله وکل ما لا ینصرف اذا اضیف او دخله
الالف واللام انجر اعلم ان انجرار ما لا ینصرف عند الاضافة
او دخول اللام علی قول من یقول ان المقصود بالمنع فی هذا الباب
هو التنوین ومنع الجر بتبعیة التنوین انما هو لخروج الاسم بالاضافة
ودخول اللام عن استحقاق التنوین واذا لم یستحقه استحال تقدیر سقوطه
فلا یسقط الجر اذ ذاک لان سقوطه تبع لسقوط التنوین واذا لم یتصور سقوط التنوین
لخروجه عن حیز الوجود لم یتصور سقوط الجر اذ لا یتصور تغییر حال علی قول من یقول ان الجر معه
بالمنع فانجراره هنا فی ... القصد منع بعض ... فی الفعل فمنع

يجري اعرابه مجرى اعراب الفعل في تعريه من الجر في كل حال والو

الثاني ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف

خرج عن شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما

اخذ عنه لاجل مشابهته وهو الجر واما التنوين فلم يعد لعدم

لا يقال ان حرف الجر لا يدخل الفعل فكان يجب ان يعاد

الجر والتنوين لان الاضافة واللام اشد تغييرا للاسم من حرف الجر

لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حرف الجر فانها لا تغير

في معنى الاسم شيئا من هذا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان

هو ان حروف الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء فقولك

ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكانت معدودة في جملة الفعل من

جهة المعنى فتصير كانها لم تتصل بالاسم واما اللام فبخلاف ذلك

اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه قوله والمبني نوعان لازم وعارض

اعلم ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد المعاني

الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة بينه وبين

ما لا تمكن له اعني الحرف والفعل ثم ان الاسم المبني اما ان لم يكن له حالة

لا عراب او كان له ذلك فالاول هو المبنى اللازم والثانى هو العارض وتعريف المصنف للمبنى اللازم بانه الذى تضمن معنى الحرف اوما اشبهه ليس على وجهه لفساده طردا وعكسا لان المبنى المفرد المنفى بلا التى لنفى الجنس متضمن معنى الحرف والغايات لشبه الحرف والصدر من المركب لشبه الحرف والعجز متضمن معناه ومثل هذه الاشياء ليس مبنى بناء لازما واسماء الافعال لخفيها وتشابه الحرف ولا يتضمن معناه وهى من المبنى اللازم قوله كاين متى كيف وانما بنى اين لتضمنه اسما معنى حرف الاستفهام او المجازاة لانك اذا قلت اين زيد فكانك قلت افى الدار ام فى السوق ام فى المسجد او فى غيرها من المواضع واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس فى الدار اجلس فيها وان تجلس فى المسجد اجلس فيه وهكذا وكذلك متى لانك اذا قلت متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد او اذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم

ولا يكون للمجازاة قوله اوما اشبهه كالذى والتى شبه
الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها
ولا تستقل بالفائدة وانما بنى اين وكيف على الحركة وليحصل
فى البناء السكون للهرب من التقاء الساكنين اختير الفتحة
قوله والعارض خمسة اشياء المضاف الى ياء المتكلم على الكسر
لان الاعراب فيه يؤدى الى احد الامرين اما انقلاب الياء الفا
او واوا فى حال النصب والرفع واما خروج الياء عن المدة
وكلاهما خلاف الاصل فبنى على الكسر ليدل على المدة والياء
واما المنادى المفرد المعرفة فانما بنى لوقوعه موقع كاف الخطاب
وهو مبنى فبنى ما وقع موقعه الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد
توجهت بالخطاب اليه وانما بنى على الحركة لعروض البناء فرقا
بين ما يكون البناء فيه عارضا وبين ما يكون هو عريقا فى البناء
وانما بنى على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح لالتباس الحركة
الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف اذا كان المنادى
منكرا نحو يا احمد ولا على الكسر للالتباس بالمضاف الى ياء المتكلم

المحذوف وعنه اليا اجتزاء بالكسر نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة

لانه لم يقع موقع كاف الخطاب اذ المراد عنه واحد غير معين

كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى ولا المضاف لان الاضافة تمنع البنا

لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علما للتمكن لا

يجتمع مع البنا واما النكرة المفردة مع لا لنفى الجنس نحو لا رجل

فى الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا

من رجل فى الدار وبنى على الحركة لعروض البنا وعلى الفتح

لتناسب عمل لا وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بنى

بنى الصدر منه لتنزله منزلة وسط الكلمة والعجز لتضمنه معنى الحرف

اذ الاصل خمسة وعشر وبنيا على الفتح للخفة المطلوبة على الخصوص

ههنا واما نحو بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر حيث لا يتضمن البنا

معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه نحو حيثك من قبل فانما بنى

لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه ونوفيه كان معنى الاضافة مقدرا

فيه والاضافة معنى من الحروف واذا ظهر المضاف اليه نحو من قبل هذا

كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن المضاف معنا وانما على الضمة بنى منه يا فوخر المحذوف و

الحركات وقيل بني على الضم لان النصب والجر قد يدخلان على اضا

نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر اتقاء عن المخالفة بين الحركة

الاعرابية والبنائية قوله والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر

بغير اللام قد سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام

لا يستحقان الاعراب فبنيا وهما لا يكونان الا لازما واما المضارع فقد

استحق الاعراب بسبب المضارعة فما بني منه بني بناء عارضا وما

لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بني لتشبهها بالماضي نحو فعلن

عند سيبويه رحمه الله عليه وقال غيره انه قد نزل على اصل البناء

كما صحح اخو القود تنبيها على ان الاصل باب بوب وانما بني عند دخول

نون تاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة

نحو ليعلمن فبني على الفتح كما بني هو قوله واعلم ان هذه الكلم

منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان هذه الكلم الثلثة تنقسم بحسب القسمة

العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولا فيها وهو كالفعل

المضارع وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة ومعمولا فيها كالفعل

والامر كالحروف وغير العاملة والاسماء غير المتمكن الا ما تضمن منها معنى حرف

واما ان تكون عاملة ولا معمولة فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي
والامر بغير اللام والاسماء الغير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع و اما ان
لا تكون عاملة وتكون معمولة فيها وهذا القسم قد اهمله المصنف رحمة الله
عليه وظن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور معمول فيه الا ان يكون عاملا
لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع عامل
واما الاسم المتمكن وكل اسم متمكن يصح اضافته فيعمل الجر الا ان
ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث
تقول عشرون وعشرين لانا نقول هب انه لا يعمل الجر الا انه ينصب
الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا لا يقال العلم لا يصح اضافته
البتة ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول فيه كل علم
قابل للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته اذ ذاك فهذا الذي
المصنف من اهمال هذا القسم غير انه واقع لان من الاسماء ما لا
يستعمل مضافا البتة من ذلك بخوطر وقاطبة فانه لا يجر المضاف
اليه ولا ينصب تمييزا وهو معمول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا
قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان غيرها اي الاسماء المتضمنة

المعنى ان تجزم الفعل المضارع وقد بينت لتضمن معنى الحرف
من تضرب اضرب لذا اخوانه الا انها فانه لم يبن ان تضمن
الحرف لوجهين احدهما انه لما ان الاصل في الاسماء الاعراب
اين اذا بان الاصل في الافعال البناء والثاني انهم حملوه على ما
في المعنى هو جزء وبعض على ما هو ضده وهو كل وهم يحملون
الشيء على ضده كما يحملون الشيء على نظيره قال
والعامل عندهم ما اوجب ان خر الكلمة على حد مخصوص قد عرفت
ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وقد عرفت ان القياس
هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه فيه بسبب
المضارعة فاعلم هنا ان تعلق الفعل وما اشبهه من الحروف
والاسماء وغيرها بوجه بالاسم المتمكن سبب لثبوت وصف فيه
كالفاعلية وما اشبهها والمفعولية او ما جرى مجريها والاضافة
ونحوها وهذه معان معقولة ليستكن نصب علامة ليستدل بها عليها
فجعلوا وجوه الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر دلائل عليها
سموا تلك المعاني مقتضيا الاعراب والاشياء التي تعلقها سبب بها

الحدوث بحدوثه اعتراني عوامل وكذا مضاعة الفعل المضارع
بالاسماء كما تقدم ذكره لسببها اجرا حكم الاسم عليه الاعراب فوقوعه
حيث حدوثه او فرحظا من المضارعة وذلك عند وقوعه بنفسه
موقع الاسم اذا لن فع اقوى وجوه اعراب الاسم نصبوه حيث
حيث حدوثه لا يقع بنفسه موقعه لكن معه ما يجعله فى تقدير
الاسم وما اشبهه حيث كان النصب اضعف وجوه اعراب
الاسم وجزموه حيث حدوثه قد انحط عن رتبة المضارعة
وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث
كان الجر مفقودا فى الاسم وسموا تلك المضارعة الاسم مقتضية
لاعرابه والمعنى الذى هو به او فرحظا من المضارعة او وقوعه مواقع
الاسم عامل رفعه والحرف الذى هو معه فى تقدير الا او
شبهه اعنى ان واخواته عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت
قوله والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على
وجه مخصوص فان العامل سبب يحدث المعنى المقتضى لكون اخر
الكلمة على وجه مخصوص قوله والعامل ضربان اعنى الشرح

ولما رايت اثر الاول فى الثانى وعرفت علته اى علة تاثيره فيه اذا رايت الغلام فى غلام زيد واثره فى الثانى فيجره وعرفت علة هذا التاثير هى الاضافة امكنك تعدية هذا الحكم الى كل ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان انصبت وعرفت علية اى علية الاول اى عرفت ان للاول اثرا فى الثانى لعل الاول

الباب الثانى فى العوامل اللفظية القياسية

قدمنا القياسية لاطرادها اذ لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لان ما يطرد فى كلامهم جار مجرى الشائع النادر عن القياس الخارج عن الاصل ولان المطرد بمنزلة الكلى وغير المطرد بمثابة الجزئى والكلى مقدم على الجزئى قوله الفعل منها وهو الاصل فى العمل وانما كان اصلا لكونه تاثيرا واكثر فائدة لدلالته على الحدث والزمان والاسم انما يعملان بعد تعقيبه بما به قوله اما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقتصر على الرفع والنصب الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة

انما يقتضي الفاعل والمفعول وبما يضاهيهما ولا يقتضي شيئا سوى
ذلك فبالحري ان يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب قوله ومما
الرفع فعام يريد ان عمل الرفع يعم جميع الافعال لانها مستوية الاقدام
في اقتضاء الفاعل قوله الفاعل هو ما اسند اليه عامله مقدما عليه وقد
سبق تفسير الاسناد في صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل على الفاعل
لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى شئ لشئ في زمان معين فاذا الاسناد
كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهن يتصور الاسناد لابد ان ينتقل منه
الى المسند اليه والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية
فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن منه الى المسند اليه وهو ذلك
الفاعل اذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في الالفاظ ثم الفاعل
لا يكون الا واحدا ولهذا قال يرفع اسما واحدا وذلك لان صنف
الفاعل عند النحويين المسند اليه الفعل مقدما عليه لم يشترك
احد شيئا بدلالة قولهم ظال الخبر وما زيد فاذا كان شرطه الاسناد
الى الاسم فليس لك ان تسند مرتين وقولهم ضرب الرجلان
ليس بمناقض لان المعنى به انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية

بفعل واحد من غير عطف نحو ضرب زيد عمروا فان لم يكن مظهرا فهو اما
ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب
الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل وهو متصل وهو اما بارز كضربت
ضربوا وضربن وضربت واما مستكن سواء كان لازما كالمنوى فى اضرب او لا
كالمنوى فى زيد ضرب فصل ثم ان الفعل على ضربين متعد وهو ما يصل الى المفعول
به من غير وساطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد
كضربت زيدا او متعد الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول الثانى لا يخلو من ان
يصح حمله على الاول او لا يصح والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا فاضلا
ويجيء شرحه والثانى نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار فيهما على احد
نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته
ان تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطى وانما يفعل ذلك لافادته نوعا من المبالغة
والتوكيد اى انا بانه معطى على الاطلاق واما فى افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار
على احد المفعولين نحو علمت زيدا ومنطلقا لان وضعها على ان تعرف الشيء
بصفته فلا يجوز ان تسكت على احدهما لفقد ما عقد عليه حديثك
واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل تقديره من
يسمع حكاية يخلها صادقة وضرب متعد الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان
منقولان بالهمزة عن المتعدى الى مفعولين وهما اعلم واراى نحو اعلمت زيدا عمرا

فاصلا وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت وازعمت واخلت وقد تضمن اخبرت
وخبر وحدث ونبأ وانبأ معنى اعلمت فتتعدى تعديته قوله وقد يقام المفعول مقام
الفاعل اذا بنى له الفعل فيرفع لاسناده اليه كقولك ضرب زيد واعطى زيد
درهما اعلم ان المفعول به ربما توفر العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا
اليه ويحذف ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول في
الماضي ان يضم اول متحركاته وتكسر عين الفعل في الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه
واللام الاولى في الرباعي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضرب
استكرم فان اول المتحرك ههنا هو التاء اذ لا عبرة لهمزة الوصل ودحرج وتدحرج
وجلبب وتجلبب واما في المضارع فان تضم حرف المضارعة وتفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد
فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويكرم و
يستكرم ويدحرج ويتدحرج ويجلبب ويتجلبب فهذا الاسم يعني اسم ما لم يسم
فاعله فاعل لفظا لكون الفعل مسندا اليه مقدما عليه مفعول معنى نحو ما زيد ظان
المخبر قوله ويجوز الاسناد للفعل اي الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين اي اللذين يكون ايا ما في
سائغ نحو اعطي زيد درهما واعطي درهم زيدا لانهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل
المعنى احسن وهو زيد لانه عاط اي اخذ واما في المفعولين غير المتغايرين فلم يسوغوا
الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد قائما ولا تقول علم قائم زيدا وذلك لان
المفعول الثاني في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يحسن جعله مخبرا عنه وقد اجاز
ابن الانباري الاسناد الى الثاني حيث امن من الالتباس فاجاز ظن قائم زيدا
لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون الزيدية ولم يجز ظن اخوك

زيد اى ظننت زيدا الخ الا للالتباس له ومنصوب الفعل ضرب

المفعول به من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدى لانك تقول

ضربت زيدا وبلغت البلد ولا تقول ذهبت زيدا وانما سمى مفعولا به لانه فعل

به ذلك الفعل وكذا التميز فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه

لا ابهام فلا يجيء الا فيما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه يحتمل

طيب الاصل والرائحة والعيش وغيرها وكذا نصب الفرس عرقا

والتميز بالمثال عن اصله اذ الاصل فى طاب زيد نفسا طابت نفسه وكذا

تصبب عرقه وازيل عنه ايذانا بما فيه من المبالغة والتوكيد لما فيه

سلوك طريق الاجمال والتفصيل على هذا قوله تعالى واشتعل الراس

شيبا اى شيب راسى قد فصحت هذه الجملة لما فيها من الاستعارة

التى هى ابلغ من الحقيقة واسناد الاشتعال الى الراس وايقاع الشيب

تميزا عنه ايذانا بشمول الاشتعال الراس اذ فرق بين اشتعل شيب راسى

واشتعل الراس شيبا وفرق اشتعل النار فى بيتى واشتعل بيتى نارا الامر

ظاهر ولما فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وغيرهما من لطائف الاعتبارات

وكذا الجر المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة وما جرى مجراها فانك

وجعل الخبر منها من معمول العوامل القياسية وعامله سماعيا قلنا انه جعل
فيما من معمول الفعل الناصب على الاطلاق لا من معمول الفعل الناصب
القياسي فلا يلزم ما ذكرتم قوله والعامل الخ اعلم ان المصدر من المنصوبات العامة
معنى ان كل فعل لازما كان او متعديا مبهما كان او غير مبهم ينصب مصدره او ما هو
في معناه نحو ذهبت ذهابا وضربت ضربا وطاب طيبا لان في الفعل
دلالة عليه فبالحرى ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون
مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول ضروب الضرب من الشديد وغيره
وكذلك يتناول المرة والمرتين والمرات وقد يكون محدودا نحو ضربت
ضربة وضربتين ويكون نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم
ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما ان ينصب مصدره او غير
ما هو في معناه فالاول كما ذكرنا واما الثاني فاما ان يكون مصدرا او غير
مصدر والاول اما ان يكون يلاقيه في اشتقاقه كقوله تعالى
والله انبتكم من الارض نباتا فان نباتا وان لم يكن
مصدر انبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه في الاشتقاق
نحو قعدت جلوسا واما الثاني فنحو ضربته سوطا لانه اسم اقيم
مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب سمي به مسدده وليس بمصدر

ساط ليس بدليل قوطهر ضربته سوطين والمراد الاوكان مصدرا

لماشى وجميع وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا

لما انه ضرب مخصوص هو الضرب بالسوط فلا دلالة لضربت عليه

لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضربا سريعا

الا ان لقائل ان يقول اذا لم يجوز ان ينصب السوط مصدرا لعدم

دلالة عليه فالحرى ان لا ينصب به اسماء العدد

وايضا ما ذكرتم منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضربت لا يدل

على الضربة والضربتين وانما هو الدال على الضرب مطلقا قوله

والمفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان انما سمى المفعول فيه ظرفا

لانه محل الافعال تشبيها له بالاوانى التى تحل الاشياء فيها

قد سماه الكوفيون محلا لحلول الافعال فيها ثم ان حكم الزمان

كله مبهمة ومحدودة وحكم المكان المبهم كالجهات الست وغيرها

وهو الانتصاب على الظرفية بالفعل المذكور المقدر سواء

كان لازما او متعديا نحو سرت حينا ويوم الجمعة وامامك واما

المحدود من المكان كالسوق والدار فلا بد له من في نحو جلس

التغلب معد و دمی الشوكا قالوا وانما تعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب
ظروف الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف المكان لان الفعل
يدل بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع
ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان واما المكان
فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار الفعل اللازم فيه بمنزلة
زيد وعمرو فلم يعمل فيه الا بواسطة الحروف وانما عمل في المبهم منه
بنفسه لانه اشبه الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير محصور مثله
قلت خلفك كان هذا مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك الى ان ينقطع
كما انك اذا قلت قام زيد يكون مشتملا على كل زمان ماض منذ خلق الله
تعالى العالم الى وقت حديثك وكذلك اذا قلت يقوم كان مشتملا على
كل زمان مستقبل والثاني ان هذه الظروف لا يستقر على وجه واحد
لان الفوق يصير تحتا واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حالا
والحال يصير ماضيا فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من الوجهين سلك
به مسلكه في الانتصاب قوله وعند هو لنصاب الظرف من المكان وقد يستعار للزمان نحو عند الليل
لنهايات لغات عند وعند وعند ولا يستعمل الا ظرفا او مجرورا بمن وقد تدخل عليها من حرف الجر

وحدها وقول العامة خرجت وذهبت الى عند خطأ
امام وخلف لانك تقول امامك خير من ورائك فالحاصل ان
الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا بالنيابة
من ظروف المكان وذات مرة من الزمان وبعضها يستعمل
وظرفا نحو الجهات الست من المكان واليوم ونحوهما من الزمان
الدار بالسكون قال جار الله العلامة الفرق بين وسط بالسكون
وبين وسط بالتحريك ان وسط بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك
اسما حتى لو قلت ضربت وسط راسه اي جعلت الضرب
ولو قلت ضربت وسط راسه اي ضربت جميع راسه لان الضرب
في ذلك الجرم وقال الجوهري يقال جلست وسط القوم
وسط الدار بالتحريك وقال فكل موضع صلح فيه بين فهو
وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك ثم قال وربما
بوجه قوله واما دخلت الدار فتوسع
محدود فكان حقه ان يقال دخلت في الدار الا
حذف الجار اتساعا واوصلوا الفعل اليه بنصب نصب المفعول به

ونصب دخلت الدار بمنزلة بنيت الدار وقد زيفوا قوله بان مصدر
يجئ على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعد قعودا وجلس
جلوسا ولان مقابله لازم اعني خرجت قوله والمفعول له وهو علة
على الفعل انما عدّه من المنصوبات العامة لان الافعال في نصبه
الاقدام وقد شرط في انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل
ومقارنا له في الوجود ومتى فقد من ذلك فاللام نحو جئتك للسمن
ولاكرامك الزائر وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لان المفعول له
انما ينتصب لانه في ضمن الفعل الذي قبله المتعدي على وجه من الوجوه ولن
يتصف هذه الصفة الا بعد هذه الشرائط وفقد شرط يخرجه عن
الصفة لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فلا يتصور دخوله
واذا كان فعلا لغير من له الفعل الاول فكذلك نحو فعل ينبغي لابد ان يدخل
في فعلك وكذا اذا لم تقارن الاول في الوجود لان الفعل الواقع اليوم لا يتصور
دخوله تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الا بنصبها بعيدا اقتضاء الفعل
اياه فهو نحو مخالفة الشرائط بعيد المثال توخذ بفوائد وان المفعول له كما ينصبه
المتعدي ينصبه غير المتعدي وان المفعول له ليس بحتسب الا كونه غرضا لما الفعل المذكور كونها عقوبة

لبعضهم بل يكفي كونه عندك له سواء كان غرضا او غير غرض ولا
جاز خرجت مخافة الشر لان المخافة لا يكون غرضا فان المعنى
له كما يكون بحيي معرفة خلافا لابن السراج قوله والمفعول معه هو المذكور
بعد الواو الكائنة بمعنى مع نحو استوى
الماء والخشبة وتقديمه من المنصوبات العامة
انما تستقيم على مذهب الاخفش لان الباب
قياسي عنده وعند سيبويه مقصور على السماع
وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو
فيتعدى اليه كما تعدى بالهمزة وغيرها
من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل لانها في
الاصل من حروف العطف وانها لا تعمل
والاخفش على ان انتصاب ما بعد الواو انتصاب
مع نحو خرجت معه فبطل زيفوا قوله
بان مع منصوب على الظرفية والخشبة في
قولك استوى الماء والخشبة ليس بظرف

الا ان له ان يقول انهم اذا اقاموا الواو
مقام مع وكان الواو حرفا
لا يتصور فيه الاعراب
اعربوا ما بعدها اعراب
مع لما وضعوا الا موضع غيرا اعربوا
ما بعده اعرابه

قوله

الخمس
من المنصوبات

علامة الحال وهي بيان هيئة الفاعل
والمفعول به حقيقة الحال هي الهيئة
التي عليها الشيء عند ملابسة الفعل
به واقعا منه او عليه نحو جاءني زيد
راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع
المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما فالقيام هيئة وقوع

عليه من هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل والمفعول به ترى انه اما يكون
او مفعولا به لفظا وذلك عندما يكون العامل فعلا صريحا او ما
من الصفات العاملة عمله او معنى وذلك عندما يكون العامل فعلا
ما شانك قائما فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل
لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فذو الحال
مفعول معنى لا لفظا لان المعنى انبه على زيد او اشير اليه قائما
من معنى التنبيه ونحو اما معنى الاشارة وانما قال هي جواب كيف
لانه موضوع للسوال عن الحال فبالحري ان يكون الحال مفيدا
في جوابه قوله وحقها ان تكون نكرة كما ان حق ذي الحال ان يكون
معرفة وانما وجب ان يتخالفا لانهما لو تطابقا تعريفا وتنكيرا لامكن ان
يتطابقا اعرابا نظرا الى عدم الفارق فيهما في الوصفية ووجه اختصاص الحال
بالتنكير هو ان الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولذلك سماها سيبويه
نعتا للفعل اراد بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل واجراها
مجرى الوصف للفعل والفعل نكرة فلزم تنكيرها
قوله واذا اردت الحال عن النكرة فقدمها عليها

نحو جاء راكبا رجل وعليه قول الشاعر لعزة موحشا طلل قديم عفاها كل اسحم مستديم

اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح الا اذا كانت النكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام او مفصولا بينها وبين ذي الحال بالا نقضا للنفي كما في قولك جاءني رجل من بني تميم فارسا وقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوما الوغى متخوفا لحمام وقولك هل اتاك رجل راكبا اذا اردت الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا راكبا وتقول في غيرها جاءني راكبا رجل وقبح جاءني رجل راكبا ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القيود تسامحا وتساهلا واطلق القول بالتقديم في كل نكرة والاستشهاد بقوله لعزة موحشا طلل قديم عفاها كل اسحم مستديم انما يصح على مذاهب الكوفيين والاخفش واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا عن طلل اختلف العامل في الحال وصاحبها لما ان العامل في الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنده والصواب ان يجعل حالا من المستكن في الظرف من ضمير طلل وحينئذ لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليه في شيء اذ الحال متأخرة

من صاحبها معرفة واما عند الاخفش فلما كان زيد

طللٍ بالغا علية من الظرف صح جعله حالا عنه وحسن تنكيره

او تجبن لتقديم الحال عليه وكونه موصوفا بقديم فالحاصل ان تقدم

الحال على ذى الحال قد يكون لازما وقد يكون جائزا اما اللازم

جاءنى راكبا رجل والجائز كما فى قوله جاءنى راكبا زيد

وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها مجرورا

نحو مررت جالسا بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا

عند ابن كيسان لان الحال صفة فى الاصل والصفة

من التوابع واحسن حالا لتوابع ان تقع بعد المتبوع

والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم ما هو تابع

له واجازه ابن كيسان مستشهدا بقوله تعالى وما ارسلناك

الا كافة للناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة

وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف فى ارسلناك

والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس

عن الشرك وارتكاب الكبائر وذكر صاحب

الكشاف ان استصحاب كافة على المصدر اى ما

ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اى عامة شاملة

لهم قوله اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل

اى اسم الفاعل اسم اشتق لذات من فعل لا من حيث

هى تلك الذات بل من حيث هو فاعل فى الجملة ويجرى على يفعل

من فعله واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل و

احترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق لكن

لذات من وقع عليه الفعل واحترز بقوله ويجرى على يفعل من فعله

عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل لا انها

لا تجرى على يفعل من فعلها نحو كريم لا يقال الصفة المشبهة

من افعال الطبائع فلا يقال للمتصف بها انه فعل شيئا لانا نقول

لا نعنى بقولنا فعل احدث بل المراد منه انه بحيث يصح ان يسند

المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم وانما فسر الجريان بالموازنة لنفعله

بالحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للوا

بعد شئ صفة او خبرا او حالا فاحتاج الى تفسير الجريان

فهمنا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال او الاستقبال
دون الماضي وذلك لان الفعل لما دخل على الاسم في الاعراب
الذي هو مستحقه في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو له
في الاصل فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا كما يقال
يضرب والذي بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا
يقال هذا ضارب زيدا عمرا امس لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب
على الافعال في العمل فلما لم يلحق للماضي اعراب من الاسم لم يعط للاسم الذي
بمعناه عملا وقد اجاز ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد واصحابنا ذكروا ان باسطا انما صار ماضيا في الظاهر وانه على الحال
بدليل انك اذا اوقعت المضارع موقعه نحو يبسط يصح ذلك لان الحال
الماضية تحكى على صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمرا امس واعلم ان شرط
عمله اعتماده على الاشياء الستة التي اشترطوا للظرف في الاعتماد عليها على ما مر في
صدر الكتاب فلا يقال قائم غلامك خلافا للاخفش والكوفيين قوله اسم المفعول
كل اسم اشتق لذات من وقع عليه الفعل لما كان اسم الفاعل اسما مشتقا لذات من فعل
عمل الفعل المبني للفاعل وكذا اسم المفعول لما كان اسما مشتقا لذات من وقع عليه الفعل عمل

المبني للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط
احد الزمانين والاعتماد تقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون
غلامه مرفوعا بمضروب كما كان يرتفع بيضرب ومضروب جار في
التقدير جار على يضرب لان اصله مضرب ثم فتح الميم حتى لا
يلتبس بمفعول الافعال فصار مضربا ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع
فصار مضربا فاشبع ضمة الراء فنشأ منها الواو وانما فعل ذلك
لرفضهم بناء مفعل في ابنيتهم الا مع التاء اما نحو مكرم ومعطى فجار
على يفعل لفظا فتقول زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما كما
يكرم ويعطى قوله والصفة المشبهة وهي ما لا تجري على يفعل من فعله
واعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم ولا حسن على يحسن وكذا شديد
وضعف في ما اشبه ذلك مرتبة هذه الصفات عن مرتبة اسماء الفاعلين
ومشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع وتؤنث فاجريت مجراها في
العمل فقيل مررت برجل حسن وجهه كريم اباؤه وشريف حسبه ترفع هذه
بالصفة كما ترفع بالفعل وانما قال نحو زيد كريم اباءه بالجمع دون الواحد
ليكون ارتفاعه بالفاعلية على سبيل القطع اذ لو احتمل مع الفاعلية الا نحو زيد

الصفات المشبهة اذ لا يقال ابيض ابيضون وابيضة ١٢

بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان المبتدأ لقيل كريمون

اباؤه اذ المبتدأ على عدة الخبر اذا كان هو فان قيل كيف

عملت هذه الصفات وهي معنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم

قد وجد قديما وكيف جاز ان يعمل الفرع على الاصل اعني اسم

الفاعل قلنا ان هذه الصفة في حكم اسم الفاعل في انها في

الحال الا ترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما في

اسم الفاعل كما ان هذا الفعل موجود قبل زمانك لا يقدح في كونه

حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلم

فان علمه قد وجد من قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد قائم

تريد الحال والقيام قد كان معك قبل حالك بزمان ويدل

على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن ابوه امس

قبيح اليوم لم يجز حتى يدخل كان عليه ليدل على ان الحال

محكية وليست بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو

كان زيد يقوم امس او قائم غلامه ولهذا قالوا ان

هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل فلا

زيد حسن مريدا به سيحسن او كان حسنا قد انقطع قوله المصدر هو
الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه انما سمي المصدر مصدرا
لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي
يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل والفعل مشتق منه
ان المصدر اسم يستقل بنفسه يستغني عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه
ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان
والمصدر على شيء واحد هو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين
واصل له ولان المصدر له مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب
نوع واحد يعمل منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل عليه
المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله والفرع لابد ان يكون فيه الاصل والزيادة
واما ما تمسك به الكوفيون من اعلال المصدر باعلال الفعل وصحته بصحته نحو
قام قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل على اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر
مشتقا او دل فانما يدل على اصالته في التصرف ولا كلام فيه كما لا كلام في انه
الاصل في العمل والمصدر فرع عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان منونا
نحو عجبت من ضرب زيد عمرا او كل وغل له دفع ونصب كان المصدر ذلك وانما
قال فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ كما تقول من ان ضرب
زيد عمرا لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في كونهما

نحو اعجبني ان يخرج زيد وان يخرج زيد وبلغني خبر ان يخرج زيد
وان يخرج خبر له فلما كان بمنزلته في الاعراب في هذه المعاني
كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم ما
يعمل فيه عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضربك به كما لا تقول زيدا
ان ضربت قوله ويضاف الى الفاعل ثم اعلم ان المصدر المتعدي
المضاف على خمسة اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول
منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل مجرور لفظا
ومرفوع معنى ولذا حمل المعطوف عليه والصفة على الموضع نحو
دق القصار وحسنا بالرفع او من دق القصار الحاذق والثاني
ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي
من ان ضرب زيد عمرا والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف
الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان
ضرب زيد وعلى هذا مسئلة الكتاب عجبت من دفع الناس بعضهم
والمضاف اليه ههنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله والرابع
ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص

الجلاد والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا
يسئم الانسان من دعاء الخير اى من دعائه الخير فالمضاف اليه في الوجهين الاخيرين
منصوب معنى لانه مفعول فيجوز الحمل عليه كما في الفاعل اما المبهم
اللازم المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو اعجبني هات
فان قلت انه ايضا يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او
على العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد
التسع فيه فيجرى مجرى المفعول به والمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدى ولا
كلام فيه وقد يعمل المصدر معرفا باللام نحو قوله كررت فلم انكل عن الضرب
مسمعا وهو قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكره المصنف لقلته وقد
يترك ذكرهما كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام
مصدر منون يتيما منصوب به وفاعله محذوف وحذف للعلم به ولم يضمر
لان المصدر اسم جنس ولا شيء من اسماء الاجناس يتحمل الضمير وما
يدل على ذلك انك تقول اعجبني من هذا الامر ظهوره كله كما تقول ان ظهر كله
وانما جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل ابدا خبر ومحدث
في الخبر اقتضاؤه ما يسند اليه واذا قدر خلوه عن المفعول [illegible] المصدر

والاسماء كلها لا يليها ان يكون مسندا الى شيء وما قوله تعالى وهم
بعد غلبهم سيغلبون من قرا سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر
مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل وذكر المفعول متروك على
هذا فالوجه ان يقرا الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد تروى
ويجعل الضمير المضاف اليه للفارس لا للروم ومجال الكلام في ذلك
متسع غير انه يفضي الى الاطناب الممل قوله والمضاف كل اسم اضيف
الى اسم اخر فان الاول يجر الثاني اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل
انما العمل للافعال والحروف وانما عمل المضاف الجر فيهما لان في الكلام
معنى حرف الجر فقوي بذلك على العمل قوله والاضافة على ضربين اعلم
ان المضاف اليه اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية تعرف
نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شائعا في امته غير مختص
فاذا اضيفت تعرف فصار لواحد بعينه ويكتسي منه تعريفه
وذلك لان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف
اليه من المضاف منزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال
كذلك يجب ان يمتزج معنى الثاني بالاول ليكون مرتبة اللفظ على

مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص
راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان شائعا في اجناس ما يناسب
عليه فاذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة وزال عنه بعض
الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف
المضاف منه التعريف قوله وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من
قال في الغالب احترازا من قولهم ثابت الغدر وقتيل الطف
فقد قيل ان هذه الاضافة بمعنى في اي ثابت في الغدر وقتيل في الطف
لكن الغالب ان تكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد او من نحو خاتم
فضة اي خاتم من فضة لان الغرض فيها تبيين النوع فانك اذا قلت
خاتم لم تعلم اي نوع هو فاذا اضفت تبين النوع والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام
لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف والتي بمعنى من جاز ذلك قال الشيخ
عبد القاهر رحمه الله انما يقول النحويون في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضا
لمعنى الجر لان اللام مقدرة كيف والمضاف اليه يتنزل من المضاف منزلة التنوين
فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون فكذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا
بين المضاف والمضاف اليه فلو كانت اللام مقدرة ههنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف
البتة بل كما لا يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا

هنا الا وهو ان المضاف اليه قدر فيه معنى حرف الجر ولفظها غير
حذف فاخرجها من ان تكون فى حكم المذكور او فى اعداد المضمر ودعوى
كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبنى فاجيب
عنه بان بناء الاسم لتضمن معنى الحرف من الجائز دون الواجب الا ترى
اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف الجزاء. وذكر عبد القاهر الجرجانى ان
فى بناء الاسم هنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف
عامل عمله الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلا يتم المقتضى
الا بان يجعل الاسم نظيره فى كونه علة العمل حيث يلزم منه الحكم فلو
بنيناه لم يتصور ذلك على ما استوفاه فى المقتصد ثم ان يراد
السؤال فى المضاف اولى منه فى المضاف اليه اذ المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف
دون المضاف اليه لانه الذى يعمل الجر بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما
قوى على العمل ولان المتضمن غيره للحرف لا يكون محلا للعمل ولان المعنى من
ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان اين واخواتها لما كان
معناها يشتمل على معنى الشرط بنيت ولتضمنها اياه عملت الجزم فالمتضمن على
هذا التقرير هنا هو المضاف دون المضاف اليه العامل للمضاف وجب ان يكون المتضمن

غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون بلا في
نفسه وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم لنا هذا
الا بان يعطى الاسم حكمه فيجعل مثله في كونه على تحيين بها هذا الحكم
ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه وجعلناه مثله كونه
تحيين بها هذا الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف ليس
الا هو واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لا
على ماذكروا فان قيل فعلى ماذكرتم المضاف متضمن لمعنى الحرف فهلا
بني فالجواب ان الاضافة تمنع البناء في الاعم والاغلب اذ البناء انما
مناسبة للحرف والاضافة مما تعارض تلك المناسبة لانها من خصائص
الاسم فلا تكون في الحرف والفعل الا ترى انهم لم يبنوا المضاف
من المنادى والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبت البناء
في مفرديهما قائمة او تقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف
ومعاقبة التنوين ينزل منه منزلة التنوين التي علامة التمكن والاسم
لا ينبني مع التنوين فكذا ما قام مقامه قوله لفظية اعلم ان الاضافة اللفظية
التي لا تفيد تعريفا او تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ وانما هو قبل الاضافة

اما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المبهمة الى فاعلها

اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا ويدل على ان هذه

الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال انك تصف

النكرة بالمضاف وتوقعه حالا نحو مررت برجل ضارب زيد وجاء زيد ضارب

عمرو والحال لا يكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه

التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا انك نقلت ضميرها الى

الحسن حتى كان الحسن قد شاع بجميع اجزاء الموصوف به اذا ارتفع

به الضمير لم يمكن ان يرفع به الوجه ولما احتيج الى تبيين موضع الحسن

اضيفت الصفة اليه يدلك على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها

في هند حائل وشاحها وتانيثها في هند حائلة الوشاح قوله

والاضافة تعاقب التنوين ونوني التثنية والجمع انما لم يجمعوا بين

التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين

فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين على آخر الكلمة قوله ولا بد

من تجريد المضاف من حرف التعريف انما اشترط ذلك لانه لو لم يجرد

لكان معرفا فاذا كان معرفا استغنى عن الاضافة المعنوية التي فيها التعريف والتخصيص لان بعد المعرفة

قوله وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل
حسن الوجه فتصف به النكرة لان الاضافة ليست بمحضة فاذا
اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه حرف التعريف نحو مررت
الحسن الوجه فيتعرف ولا يفضي هذا الى تعريف المعرف لا يقال
الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة ههنا لان التخفيف
في الواحد انما هو لسقوط التنوين والتنوين لا يتصور مع اللام فتقدير
سقوطه بالاضافة لانا نقول ان التخفيف الحاصل بسقوط
التنوين ان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى الا ترى
انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما
اضفت افدت التخفيف من وجهين هما سقوط الكناية من المضاف
اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي اخف منها لا يقال
الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام لانا نقول ان اللام
لا يوازي الكناية لثقلها وخفته قوله والضاربا زيد انما جاز
هذا لان هنا نونا تسقطه ويعاقبه المضاف اليه فيكون في
فائدة لفظية كما في قولك ضاربا زيد وضاربو زيد وجاز الضارب الرجل

مع انك لا تقيد فيه خفة لفظية لانه يشبه الحسن الوجه من الظاهر

اذ الضارب صفة كالحسن والرجل اسم جنس على بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه

الجر تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل ويوم

الضارب زيد اذ لا تفيد بالاضافة خفة لفظية بحال فيهما والمثنى

والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه ذلك بالحسن الوجه ولما يجمع

والضارب والضاربه فسائغ لما فيه من التخفيف باسقاط النون المتصل

من المنفصل اذ الاصل الضارب ايا ك وايا ه فلما اضيف حصل

التخفيف جدا وانما لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير المنصوب كما

في الفعل قولك ضاربك لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين او النون

يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربني ضاربا وضاربونك لما

اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه تبعا له اجراء

للباب على وتيرة الاطراد فاذا قلت الضارب مثلا فالياء لا تكون

ضميرا مجرورا هذا ما اختاره الزمخشري ومال الامام عبد القاهر

الى انه ضمير منصوب بمنزلته في تضربني قوله والاسم التام انما ينصب

التام التميز لانه لا بهامه يقتضي ما يبينه فرفع الابهام عنه

الاسم عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول من
اسماء الفاعلين والمصدر الا ترى ان اقوى ذا في قولك راقود خلا
قد تم اي امتنع من الاضافة لما فيه من التنوين ومنهم يحتمل وحينئذ
المكيلات فنصب خلا لاقتضائه اياه ومشابهته بضاربا زيدا بالتنوين
في انه ايضا يقتضي مفعولا وهو قد امتنع من الاضافة بالتنوين
كذلك منوان سمنا وقفيزان برا قد تما بنون التثنية وهما يحتملان
اجناس الموزونات والمكيلات فاشبها ضاربان فنصبا ما بعدهما
كما نصب ضاربان زيدا وكذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون الجمع وهو يحتمل
من اجناس المعدودات فاشبه ضاربون على هذا في ملؤه عسلا
ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان في منوان وقد تم بالاضافة
فاشبه انا معطيه درهما لان اضافة المعطى الى الضمير يمنع من جر درهم
فهذا هو الاسم التام ثم ان الاسم التام قد يكون لازما وقد يكون زائدا
فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في راقود خلا راقود
خلٍ وفي منوان سمنا منوا سمنٍ اما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة
اذ ليس لك ان تقول في عشرون درهما عشرو درهم لان عشر اسم مفرد

اما الاول فلانه مثل نون الجمع واما الثاني فلانه ليس نون الجمع ١٢ دهن

المضاعف عشرة ولين يجمع على حد مسلم ومسلمين اذ لو كان
كذلك لكان ان يقع عشرون على ثلثة عشر او يقع ثلثون على ثلثة
ثلاث مرات كما يقع المسلمين على ثلثة انفس فلما اختص عشرون
بعشرة مرتين وثلثون بعشرة ثلث مرات ثلث عشرة علمنا انه اسم موضوع
مع الواو والنون لهذا العدد المخصوص واذا كان صيغة مع الواو
والنون يمتنع ان يوجد بدون النون فلهذا قيل انه لا يجوز تركه
الاضافة لانك لا تقول في ملوه عسلا ملوه عسل لانه مضاف
الى المضمر ويمتنع ان يضاف الشئ مرتين اذا عرفت هذا فاعلم
ان تمثيله التام بالتنوين بقوله ما في السماء موضع كف سحابا
فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين هنا اعني كف لا ابهام
فيه فيرفع وانما الابهام في قوله موضع مضافا الى الكف اذ المقصود
بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف و
اضافته اليها تمنع من الجر وتوجب النصب كما يمنع اضافة للوه
قولك ملوه عسلا فان قلت ان الموضع محل لا يتم به المعنى الذي
كان التمييز لاجله من المساحة وانما يحصل ذلك من لفظه او نصفه

الكف قلنا لان ذلك المملوّ لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى الشئ مخصوص
كالاناء او الى ما هو موزون ومعروف كالزق وغيره فاذا ايراده في تمثيل
اولى منه في تمثيل التنوين اذ العامل في التمييز هو الاسم التام بالاضافة
لا الاسم الذي فيه التنوين لان اعمال الاسم التام مشروطة باقتضائه
التمييز لابهامه ولا شك ان المقتضي للتمييز هنا هو الموضع مضافا الى الكف
لا الكف اذ لا ابهام فيه ويدلك على هذا انك اذا جئت بالكف منونا غير مضاف
اليه لفظا او تقديرا نحو ما لفلان كف مثلا لم يقتض التمييز البتة و
انهم شبهوا موضع كف سحابا بضرب زيد عمرا فعا ان يكون العامل للمضاف
المشبه لا للمضاف وقال الشيخ عبد القاهر رح ان سحابا ههنا قد انتصب من
وجهين احدهما بتمام التنوين والثاني بالاضافة وهذا ايضا عجيب منه لانه
اراد ان العامل في التمييز ههنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة
ايضا فهذا يؤدي الى اعمال العاملين في معمول واحد هذا مع انه غير معقول
انعقد الاجماع بينهم على رفضه الا ترى انه لو ازدحم عاملان على معمول
واحد فالعمل لاحدهما بالاتفاق منهم لو امتنعا الا غير الا انهم اختلفوا في ان العمل لايهما
للتنوين ههنا يصلح لما بينا ان اعمال الاسم التام مشروط باقتضائه للتمييز لابهامه فقد وقد الشرط ههنا

التميز هو انه غرض المصنف من جعله العامل هنا هو الاسم المنون
لان التميز كما جوز ههنا النصب من وجهين جعل المصنف الاقرب
عاملا على ما هو المذهب الصحيح في ان المقتضيين اذا ازدحما على معمول
واحد فالعمل لاقربهما وجد الا ان ذلك خبط يظهر بادنى تأمل
فيما ذكرناه قوله ويقال للثلثة الاول مقادير فان قلت كيف قال
ويقال للثلثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة اشياء وهي المساحة
والكيل والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي ينصب عنه
للتميز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية ونون الجمع والمضاف
ثم قال ويقال للثلثة الاول مقادير لما فيه التنوين ونون التثنية
ونون الجمع وللاخير مقياس اي المضاف فيما ذكره من المثال وانما
سمي مقياسا لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد قست ما
عندك من العسل بملء هذا الاناء وكذلك مثله رجلا
لي منوان سمنا فقدرت ما عندك من السمن بالمنوين
ولم نقسه لبيني قوله والتميز رفع الابهام عن المفرد
كهذا اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة و

فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع من قبيل المفارد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع والمراد منه ههنا هو الاول لكونه مذكورا في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان التميز رفع الابهام ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه فالمميز الاول يسمى تميزا عن الجملة ويأتي بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام ههنا في اسناد الطيب الى زيد لا في الطيب على انفراده ولا في زيد على الانفراد والمميز الثاني يسمى تميزا عن المفرد ويأتي بعد تمام الاسم نحو عندي راقود خلا فالابهام ههنا في الراقود لا غير فارتفع بقوله

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية

قال وهي على ثلثة اصناف انما قدم الحروف على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على الاسماء لاصالتها في العمل لان الاسماء انما تعمل لمشابهة الافعال

اوالحروف فهي في العمل متاخرة عنهما سواء كان ذلك بطريق
القياس او غيره ثم قدم من الحروف العاملة ما هو العامل في الاسم على
ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة ذلك ثم قدم من العوامل في
الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقديم
الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار على الناصب
لكون الجار عاملا بلا شبهة بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان
ان الناصب هو هذا الحرف والفعل وفي قوله عامل في الجملة تجوز و
تساهل اذ المراد عامل في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة من حيث
هي الجملة لا يستطيع ان تكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث هي الجملة
حيث ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل قوله واما الجار تسعة
عشر الحروف الجارة موضوعة لافضاء معاني الافعال الى الاسماء
وكلها مشتركة في افادة هذا المعنى الا ان جوهرها يختلف بها فمن
معناها ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة تريد ان مبدأ
الخروج كان من البصرة وقد تكون من التبعيض في اخذت من المال اي
بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان الاموال

اخذ لديكما ان قولك خرجت من البصرة يوذن بان البصرة مبدأ خروجك
الا انها في الاموال افادت التبعيض ايضا اذا كان ذلك ممكنا ولم
في قولك خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها
لا بعضها يكون الشخص خارجا وغير خارج وقد يكون للبيان في نحو عشرة
من الدراهم لان العشرة قد تكون من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم
بين ما هو المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان قالوا وهذا
اقرب من معنى الابتداء اذ جعل مبدأ اجتناب الرجس هو الاوثان وتكون مزيدة
في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رأيت من احد نحو في حال
الزيادة على قياس من دخولها على المرفوع لان حرف الجر موضوع لمعنى
حيث توصل الافعال الى الاسماء فيكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل
قالوا ومن هذه مع انها مزيدة لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال
السيرافي اذا قلت ما جاءني من احد معناه من واحد الى اقصاه ولهذا قالوا
للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها فيما جاءني من احد زيادة محضة زيدت لتوكيد
معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني احد وبين ما جاءني من احد لافادتهما معنى الاستغراق
لان المراد اذا اقترن به حرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق البتة لان النكرة في موضع النفي

نحو اذ لا تقول ثم ما جاءني احد بل اثنان اما في ما جاءني من رجل
فليست بزيادة محضة حيث افادت الاستغراق الا ترى انك
لو قلته بغير من لم يفد الاستغراق قطعا بل محتملا له اذ يصح ان تقول
ما جاءني رجل بل رجلان يشهد بذلك فمن صرف الكلام الى
الاستغراق وازال عنه احتمال غيره كما ان لام التاكيد صرف
صيغة المضارع الى افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها
ولغيرها ولهذا السر استشهد المصنف في الزيادة بما جاءني من احد
دون ما جاءني من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما جرى مجراه
مستمرة ولا تزاد في الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن
مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم قوله والى لانتهاء الغاية
في المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى السير
الكوفة وقد يكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم وحتى في معناها الا انها تغاير الى من وجوه منها ان
مجرورها اما ان يكون اخر ما ينتهي به المذكور نحو اكلت السمكة حتى
راسها فان الراس به ينتهي السمكة او عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح

فان الصبح عنده ينتهي الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرور حتى ما
يكون اخر جزء من الشيء او ما يلاقي اخر جزء منه وذلك لان الفعل
المعدى بها الغرض فيه ان يتقضى ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي
غايته عليه كذا ذكره الزمخشري في مفصله ولا يجب ان يكون مجرور الى
كذلك ومن ثم جاز الى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها
وان مجرورها داخل في الحكم ففي مسئلة السمكة قد اكل الراس فلا يجوز
ان يكون الاكل قد انقطع عند الراس اذ لو جاز ذلك لجاز دخولها على ما
ليس باخر جزء من الشيء وما يلاقي اخره وهذا لم يجز على ما مر وان الى تدخل
على المظهر والمضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل الا على المظهر
فلا يقال حتاه وان حتى لا يلزم بها الجر فتكون عاطفة ومبتدأ بعدها
بخلاف الى اما العاطفة فنحو ما جاء في القوم حتى زيد فكذلك النصب
والجر وانها تخالف سائر حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها
لما قبلها لكونها موضوعة للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء فلا
يتصور ان يكون احد طرفي الشيء من غيره ولهذا قالوا انها انما تكون
للتعظيم او التحقير نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة او ن

اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية وظرف له وان اخذ من اعلاه فادناه

غاية وظرف له واما الابتدائية فنحو قولك خرجت الناس حتى زيد

خارجة او حتى خرجت صنم حتى جاء في مثله البسملة الرجوه

الثلاثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها عاطفة والرفع

على كونها ابتدائية والجر بحذف في اي حتى اسمها كلوله واما في

فهي للظرف ويقال للاشتمال نحو المال في الكيس ونظرت في

الكتاب فالمثال الاول من الاعيان والثاني من المعاني واما الباء

فهي للالصاق نحو به داء اي التصق به داء وخامره اي خالطه

ومنه مررت بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان

يقرب منه زيد ومنه اقسمت بالله فالباء للقسم وحقيقتها الالصاق

القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف الفعل توخيا للاختصار مع كثرة

الاستعمال ورد بان الاختصار من رفع الالتباس اذ لو قلت اقسمت

بالله لجاز ان تكون مخبرا لا مقسما به وقد وقع موقعه الواو بعد حذف

الفعل لذلك نحو والله لافعلن كذا ولا يجوز اقسمت والله لبعدها عنها

في المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع والالصاق متقاربان ثم تبدل التاء

عن الواو نحو تالله لأكيدن أصنامكم وأبدل التاء من الواو كثيرا في كلام
نحو تجاه وتراث وتخمة واصلها وجاه ووراث ووخمة ثم
الباء لاصالتها في افادة معنى القسم تستبد عن اختيها بجواز اظهار
الفعل معها وبدخولها على المظهر والمضمر نحو بالله وبه لأعبدن
وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بالله أخبرني فهو استعطاف
للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة والواو ولكونها فرعا عن الباء لم تدخل
الا على المظهر والتاء لكونها فرعا عن الواو لم تدخل الا على اسم واحد وهو
الله وقد تكون للتعدية نحو ذهبت به أي اذهبته فان قلت
التعدية في وجهها الآخر قلنا نعم الا انها في سائر الاوجه قد أفادت
مع التعدية معنى آخر وههنا لم تفد شيئا سواها فلهذا عد المصنف
التعدية قسما مفردا وتكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وأداة وصلة
للفعل مكملة اياه وللمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر أي معها والفرق
بين الباء ومع ان مع لاثبات المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها وقد تزاد
في المنصوب نحو قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم على احد التأويلين وفي المرفوع نحو كفى
بالله وزيادتها في المنصوب أقيس منها في المرفوع كما يفهم من اللام فهي للاختصاص
وقال عبد القاهر اصل اللام ان يكون للتمليك نحو المال لزيد

وقد يكون للاستحقاق المجازي نحو الجل للفرس فانه لما اختص به اي
ملابسة اي اجري مجرى المملوك وان كان الفرس مما لا يملك له وعلى
هذا جاء في اخ لزيد وابن له وقد زاد نحو ردف لكم واما رب للتقليل
قال سيبويه ان كم في الخبر نقيض رب والمقصود ان رب للتقليل كما ان كم
للتكثير تقول رب رجل رايته وانت تريد ان تقلل ذلك هذا اصلها ثم كثر
عليه الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل انهم يستعملونها في موضع المدح
وعلى المآثر شعر الا رب يوم لك منهن صالح * ولا سيما يوم
بدارة جلجل * وانها تستبد عن سائر حروف الجر باشياء منها انها
يصدر بها الكلام فيقال رب رجل جاءني ولا يقال جاءني رب رجل
وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي من واد واحد والنفي له صدر
الكلام الا يرى انهم يقولون قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل
يقول ذلك الا زيد وانما اختص النفي والشرط والاستفهام بصدر الكلام
لانها معان دخلت الجمل لتغير معناها فوجب ان يصرف العناية الى
ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك
لانها لما كانت موضوعة لتقليل النكرة دالة على انتفاء الكثرة واختصاصها بالجمع

معنى التقليل فيهما ولهذا حكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة وهذا لانه
ما اريد به شئ معين مثل زيد وعمرو بل اريد به شئ ما فلهذا عبّر بالنكرة
مجازا اى فلو كان معينا كما في قوله لي مثله رجلا لجاز ان تقول ربه
رجلا كما جاز في لي مثلك رجلا ومنها ان فعلها الذي تسلطه
على الاسم يجي محذوفا في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة الشعر
ذلك لدلالة الحال عليه لانك اذا قلت رب رجل يفهم كان المعنى رب
رجل ادركته او لقيته والحال تدل عليه فحذف كما حذف في مع الباء
بسم الله ولا نظن ان لقيتهم هو الفعل المسلطة هي اياه على الاسم لانه
مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا رب مسلطة اياه عليه لزم كون الشئ فاعلا
ومفعولا معا ومنها ان مجرورها يلزمه الصفة اذا كان مظهرا اما
بالجملة كما مر واما بالمفرد نحو رب رجل جواد قام وانما يلزم الوصف لكون
عوضا عن الفعل وقيل انما لزم مجرورها الصفة لتكون عوضا عن الفعل وقيل
انما لزم الوصف لانه اذهب في باب التقليل لان رجلا قائما مثلا اقل من
رجل وحده ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل كريم لقيته
ثبت مجرورها الذي لقيته قليلا لا نعلم الآن استلقاءه فيما بعد قليل او كثير وما في قوله تعالى

ربما يود الذين كفروا راجع الى المعنى المتعدى لان الاخبار

فيما استقبل لصدق الوعد وتحقيقه بمنزلة موجود حاصل

رب وقد بقى هنا سؤال وجواب لابد من ذكرهما وذلك ان يقال

اذا قلت رب رجل لقيتم ادركته مثلا كان رب رجل صلة

الى الرجل وادركت فعل متعد بنفسه فكيف يقال انه اوصله

رب ولم يوجد حرف جر اتصل بالفعل المتعدى الا وقد

حكم بزيادتها ولا يمكن ادعاء زيادة رب اذ لم يقل بها احد

والجواب انها حرف جر وقع فى الكلام على حذف من اذا كانت

لاستغراق الجنس نحو ما رأيت من رجل فى انها مفيدة

وان لم تكن قد اوصلت فعلا الى الاسم الا ترى ان الفعل

قبلها يتناول الاسم بنفسه لكنك اردت بها افادة معنى اخر

غير متعد وهو استغراق الجنس كذلك تدخل رب الجر فى الاسم

الفعل الذى قبلها متعديا بمعنى اخر غير المتعدى وهو تقليل او

التشبيه واخواته على فى للاستعلاء وتكون تارة حرفا

تارة اسما مضافا ومن لازم فيخرجهت على

حرف جر لايصالها الفعل الى الاسم وهذا دليل على انه

لايصالها معنى الاستعلاء المقدر في الاسم قولهم عليه دين ونحو

من معنى الاستعلاء الظاهر ليل قولهم ركبه دين اما الثاني

فنحو قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ... كان اعلاه اذ لو

حرفا لما دخله الجار واما عن فهي للبعد والمجاوزة وتكون ايضا

حرفا واسما اما الاول فنحو رميت عن القوس على معنى ان السهم قد

بعد عنها وجاوزها الى غيرها ونحو اخذت عنه العلم لان

العلم قد تعدى اليك وفيها معنى من وزيادة معنى المجاوزة الا

تراها تدل في رميت عن القوس على ان مبدأ الرمي منها قال

عبد القاهر وكل موضع لم يصلح الا معنى التعدية كان

مخصوصا بعن فلا يجوز ان يقال اديت الدين من يدك لان

هذا موضع التعدي فقط واذا كان موضعا يجب فيه ان يكون متمحضا

للتعدي جاز ان توقع فيه ايهما شئت نحو قولهم سقاه به عن العيمة

بعده عنها وجاوزه حكمها الى الري وان شئت قلته بمن عن معنى

من جهة العيمة وهذا من عمل من انكما موضع يناسب المجاوزة ثم تقع فيه

ان فصل الحد هما قد انفصل عن صاحبه اليه وتعداه اليه اما تريد ان
فصل زيد بدا من هذا الموضع واما كونها اسما ففي نحو جلست من عن يمينه
اي من جانبها واما الكاف فهي للتشبيه ويكون حرفا في نحو قولك الذي كزيد
اخوك ويدل على كونها حرفا وصلهم الذي به ولو كان اسما لما جاز ذلك
اذ لا يقال الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا
جئت بالحرف كان متعلقا بالفعل والفعل لا يفارقه فاعله فيكون
جملة ويكون المعنى الذي حصل كزيد اخوك ولا يقال التقدير الذي هو
كزيد على حذف شطر الجملة فلا يكون الكاف اذن حرفا بل اسما جارا
مجرى مثل لان ذلك قليل غير متسع ولا يجوز ان يقال جاءني الذي قائم
الا في ضرورة الشعر ولما كان وصلهم الذي بالكاف جائزا في
حال السعة علمنا انه حرف جر وقد يكون اسما في نحو قوله يضحكن
كالبرد المنهم اي عن مثل البرد المذاب واما مذ ومنذ فانهما
لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته منذ يوم الجمعة تريد ان مبدأ
انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمنذ حرف اوصلت الفعل الذي قبلها الى
الاسم بعدها وكذلك مذ تقول كنت عندنا مذ الليلة اي استقرت

لسونتك عندنا منذ الليلة وقد تكونان اسمين فيرتفع ما بعدهما ويكونان
معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اى
اول الوقت الذى انقطع فيه الروية يوم الجمعة وهو بمنزلة من الجارة فى ان
الغرض هى الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا لا تحسن النكرة بعدهما لا
لو قلت انت عندنا مذ وقت ما مثلا لما افدت بكلامك هذا اما
كفت الضرورة اذ كل واحد يعلم ان ابتداء الكون كان فى وقت ما
والثانى ان يراد بهما جميع المدة نحو ما رايته مذ يومان كانك قلت امد
ذلك يومان اول وقته واخره يومان فلا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الوا
جب العدد ولو قلت مذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت واخره جاز على تاويل
ما رايته مذ اثنتا عشرة ساعة او عشرة ساعات مثلا والفرق بينه وبين ما
اذا كان المراد منه اول الوقت بين اخره من الروية فى هذا الوجه
يلتبس بيوم الجمعة بوجه ولم تحصل فى جزء منه فهى منفية فى جميع اجزائه
وفى الوجه الاول اعنى الذى يكون المراد منه اول المدة واخرها
كانت الروية قد انقطعت فى يوم الجمعة ويدل على انك اتيته فيه ثم قلت فان
كما فى المجرور والفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم ان الكلام مع المجر

على جملة واحدة وفى الرفع على جملتين احديهما ما رايته وثانيه

مذ يومان لان مذ مبتدأ ويومان خبره كان المعنى ما رايته

امد ذلك يومان كما تقول ما رايته وايام البين طويلة وانما لم

تخلل العاطف بين الجملتين نحو ما رايته ومذ يومان كما ساغ ذلك

مع ما فسرناه به من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام الذى

قبلها لانها تفيد التحديد فى الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما

رايته ولم تقل مذ يومان كان نفيا للروية فى عموم الزمان

الماضى واذا قلت مذ يومان تقيد فلم يجز دخول العاطف كما

فى الشرط والجزاء وغير ذلك وانما قال المصنف رحمه الله نحو

مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضى اول الوقت كما

ذكرناه واذا كان كذلك فللمتوهم ان يتوهم امتناع الجر فى نحو

ما رايته مذ يومان فازال المصنف هذا التوهم وذكر ان الجر

غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت الى انتفاء الروية مبتدأ من ابتداء

المقدار وانه يوازن لهذه المدة مبتدأ من اوله ومنقطع عند

اخره رفعت ولو اردت ان مبداءه اول هذه المدة الى الوقت

يتكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة ولا ممسحه بها لانك تريد
كان بعد ولم تبلغ غايته حرف فقلت ما رأيته مذ يومين يريد
انتفاء الرؤية انما هو في مدة اولها اول يومين من هذا الوقت ولم
يثبته بعد بل هو باق ممتد واما حاشا فهي للتنزيه وهي حرف
جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر شعر حاشا ابي
ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم ومذهب المبرد رحمه
الله انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاءني القوم حاشا زيد
اي جانب بعضهم زيدا واما خلا وعدا فهما للاستثناء
ويكونان حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور في
الاول ومنصوب على الثاني على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاءني القوم
خلا زيدا وعدا زيدا اي عدى بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءني
القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لم تتصرف
هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير متصرف
ادخلت ما على عدا وخلا نصبا البتة لتمحضهما فعلين اذ ذاك ولكن المتامل لصاحب
في مواردهما وموارد استعمالها تشهد لما التي تصلح ان بها انها لا تخلو من ان
تكون مزيدة او مصدرية مع ان القائل بغيرها فاثبتنا مصدرية فلا بد ان يكون الواقع

الا ان الفعل فاذا قلت جاء القوم ما عدا زيدا كان التقدير

بمعنى عدا والمجئ زيدا [illegible] ما مزيدة فهي تدخل الفعل

باول الحرف اما ما ينصب [illegible] وربما واذا دخلت على الفعل

اول نحو ما ضرب ما يضرب فوقه واما ما ينصب المفرد فسبعة على ما ذكر

النيابة الواو بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة قد سبق ذكر الاختلاف

المفعول معه وان ما عليه الاكثرون ان العامل فيه هو الفعل المتقدم

بواسطة الواو ويعضد ذلك انه لا يجئ منصوبا الا وقد تقدمه فعل

او معناه فلو كان الواو بنفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل او معناه

ولما لا ينتصب في قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب كان ان العمل

للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا لعمل الواو

فلا يعمل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل في الواو ان لا تعمل والفعل

يجري مجراه عامل فان تجعل العمل للفعل الذي له تاثير فيه اولى من ان

تجعل العمل للواو الذي لا تاثير له فيه على ان المصنف جعل اللازم

فيما تقدم من معمول الفعل وههنا عد الواو عاملا ولعل قوله على ما ذكر

في النيابة لدفع هذا التناقض في نحو والذين آيا او اليوم صيام والخيرات اعلم

اعلم ان الثلثة الاول هي لنداء البعيد او ما هو بمنزلة من نائم او ساه
والاثنان الاخيران لنداء القريب وقيل ان يا قد يستعمل فيهما او قد
اهمل ذكروا او هي مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء صورة
ان لم تكن بنداء حقيقة قوله ينصب المنادى اذا كان مضافا
ذكر جار الله العلامة انك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت اريد
او اعني عبد الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد ناديت
على انك تقصد منادى يتوجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين
ان المعنى بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت اريد او اعني عبد الله
فنصب المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال
حذفا لازما سادا بيا مع افادته معنى النداء والتنبيه مسده تفاديا
بذلك من الالتباس بالخبر وقال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله
فكانك قلت يا اباك اعني وانما قال يا ليدل على النداء واياك
من الخطاب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغائب الا انه
هاهنا ينزل منزلة كاف الخطاب واعني ليدل على ان الناصب
هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العمل لهذه الحروف

امر للفعل المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل
المضمر وذهب الاخرون الى ان العامل هو حرف النداء لنيابة
مناب الفعل ويعضده انهم اجازوا الامالة في حرف النداء فلولا
انه نائب مناب الفعل وسادّ مسدّه لما جاز فيه الامالة اذ
لا سبيل للحرف اليها ويدل عليها ايضا تعلق لام الجر به في
نحو يا لزيد واللام لا يتعلق الا بالفعل ولهذا عبر بعضهم انه
ضمير او مال عبد القاهر رحمه الله الى هذا المذهب قوله
او مضارعا له نحو يا خيرا من زيد لمشابهته بين هذا و
المضاف من ثلاثة اوجه وهي كون الاول عاملا في
الثاني لان من لا تخلو من ان تجعل متصلا بزيد او بالجار
كان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول به مثله
في مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني
قد انجر بالاول كانجرار المضاف اليه بالمضاف وان الثاني
من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول
قد تخصص بالثاني تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلثة

متحققة في قولهم يا ضاربًا زيدًا او يا مضروبًا غلامه ويا
حسنًا وجهه الاخ والثاني دون الاول والثالث في قولهم يا ثلثة
وثلثين اسم رجل قوله او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ
بيدي رجلا ههنا نكرة لانه لا يقصد به واحد بعينه بل كل من
تاخذه بيده فهو للمنادى قوله واما المنادى المفرد المعرفة فمضموم
قد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لبنائه وهو وقوعه
موقع كاف الخطاب واما المضاف فلم يبن لما ذكرنا ان
المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن
فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم
يبن لانتفاء علة البناء فيه حيث لم تقع موقع كاف الخطاب و
في قوله يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة
ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما
تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف
من حيث انك اذا قبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء تجري مجرى ان
الرجل بلام التعريف فاصل واحد بعينه ثم اختلف اصحابنا في انه العلم هل يكون باقيا على

امّا فذهب الاكثرون الى انه لمّا جعل جنسا نحو زيد من الزيدين
كما يقال رجل من الرجال ثم خصّ بالنداء من بين الجنس والا
لكان جمعا بين التعريفين وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قولهم
يا الرجل وذهب الآخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع
التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامة لفظية كحروف النداء واللام
ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة نحو
يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في
المفتاح فتتبع ولكن محله النصب لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة
عرف علة البناء في المفرد المعرفة علم انه وان كان مضموما لفظا لكن
حكم على محله بالنصب كما في سائر المبنيات اذا وليتها العوامل ويدل
على كونه منصوب المحل جواز النصب في صفته نحو قوله يا عمر الجواد اذ لولا
ان محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب
امس الدابر فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل
وان كان مكسورا لفظا وعلى هذا سائر المبنيات فان التوابع التي
تصاحبها محمولة على المواضع دون اللفظ الا انهم جوّزوا الرفع في وصف

المنادى حملا على اللفظ وان لم يجز ذهب امس الدابر بالجر وهولاء
الظريفون لان الضم لما اطرد في كل منادى مفرد معرفة اشبه
في الظاهر ما يرتفع بالفعل نحو جاءني احمد فاجيز الحمل على لفظه كما في
ولم يجز ذلك في امس لانه ليس كل ما كان ظرفا مثلا كامس يطرد
فيه البناء على الكسر فان قلت كيف جوزوا توصيف المنادى المبني المعرف
مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب وهلا منعوا ذلك منعهم في
الضمائر لانها لا توصف بحال البتة قلنا انه وان وقع موقع كاف
الخطاب الا انه لم يجر مجراه في كل حال ويدل على ذلك انهم قالوا
يا تميم كلهم باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة مع انه مناد مضموم
نظرا الى الاصل اذ لم يكن للمنادى من اعلام الخطاب في الاصل
واياك فالحاصل ان الشيء اذا شبه بالشيء لم يجر على سننه في كل
حال وما ينخرط في سلك الصفة في تجويز الرفع والنصب حملا على اللفظ
والموضع التاكيد وعطف البيان وما فيه الالف واللام من
المعطوفات نحو يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشر وبشرا و
يا زيد الحارث والحارث وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف واللام

المبني قد اعطي بينهما من المعرب اين عملنا بمذهب ابي الحسن
في جعله العامل في الصفة كونها صفة كان اين تكون الحركة حركة
الاعراب هكذا ذكره عبد القاهر رحمه الله وانما امتنع حرف النداء
اي وبين صفته تعويضا لا اي عما يستوجبه من الاضافة فلا
تدخل يا على ما فيه الالف واللام الا على اسم الله وحده
الاشارة الى العلة الموجبة لامتناع ادخال حرف النداء على ما فيه
الالف واللام وانما جاز ذلك في اسم الله لان الالف واللام
كما لا يفارقان النجم مع انهما عوض من همزة اله فصارا كانهما قد
منزلة بعض من الكلمة وانما جاز قطع الهمزة في النداء ولم يجز في
غيره لان قطع الهمزة مع اللام في غير النداء وان كانت عوضا عن
الهمزة الاصلية الا انها لم يخلع عنها معنى التعريف رأسا فوصلوا
واما في النداء فقد جردت للتعويض متمحضا عنها معنى التعريف
لان التعريف الندائي اغنى عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية
فقطعت قوله فان وصفت المنادى المضموم بابن وهو بين
علمين اعلم ان الابن الموصوف به المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين

فلين كان حقه ان يبني مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شئ واحد
لحضر موت وذلك لان الابن لا ينفك عن الاب كما انه لا ينفك
عن كونه ابنا فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف من حيث المعنى
بمنزلة شئ واحد فاتبعت حركة المنادى حركة الابن لم يعكس لان
الحركة التي استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهي النصب
لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهي بنائية اتباع الحركة البنائية
الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره الاكثرون وذكر
بعضهم انه فيه نظر لان الفتحة في نون ابن في قولنا يا زيد بن عمرو حركة
الاعراب والحركة في دال زيد حركة الاتباع الا ترى ان صاحب الكتاب
شبه هذا بابنم وامرئ فكما لا شك ان حركة الميم من امرئ حركة الاعراب
لك يكون حركة ابن حركة الاعراب لم يوجب جعل الابن مع زيد شيئا
واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا اسما واحدا لزم
بناؤهما الاول اذا عرى الثاني عن مقارنة الحرف كما في نحو بعلبك فقوله
بنيت المنادى مع الابن على الفتح لك الثاني تحمله على ما عليه الاكثرون من
بنائهما على الفتح ولك ان تصرف البناء في قوله بنيت المنادى والابن اي

المنادى حال مقارنته بالابن وانما لم يجوزوا الاتباع فيما لم
يقع الابن بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا و يا رجل ابن زيد
لان القياس ان لا يجوز الاتباع في كلمتين انما هو في كلمة
واحدة نحو منحدر الجبل الا انهم اجازوا الاتباع ههنا
لتنزل الابن منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة
هي كالجزء من الموصوف لانا نقول ان من الصفات ما هو اشد
امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا
فلذلك الاتصال والامتزاج تنزل منزلة الجزء من الموصوف
والابن اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم كان له من
الاختصاص بموصوفه ما لا يكون لغيره اذا لم يكن بين العلمين
لان الرجل اذا اريد نسبته الى ابيه فاكثر ما تكون هذه النسبة
ان يذكر كل واحد منهما باسم العلم ولا كذلك اذا لم يقع بين
علمين الا يرى انه لا يجوز ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ ومما
يدل على شدة اتصال الابن اذا كان واقعا بين علمين بموصوفه انهم
اسقطوا التنوين من غير المنادى نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك الخط حذف

اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا قوله وان لم يقع بين علمين كان كسائر الاسماء المضافة اي كان الابن كسائر الاوصاف المضافة للمنادى المضموم حيث لم يبن معها الموصوف على الفتح قوله وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام الجارة تفتح مع المنادى وتكون للاستغاثة او للتعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر يا لله للمسلمين وانما فتحت اللام مع المدعو وكسرت مع المدعو اليه فرقا بينهما ولم يعكس لان الفتحة بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه لتنزل المنادى على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام الجارة تفتح مع الكاف نحو لك ومع المظهر تكسر نحو لزيد وانما فتحت مع الكاف لان اصل الحروف الواردة على حرف واحد ان يبنى على الفتحة التي هي اخت السكون في الخفة لان البناء على السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة في المظهر فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت لقيل ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا واللام للابتداء او بانه مختص بهذا واللام للاختصاص نحو هذا الا لبناء لما كان اللام مع المضمر لا في المرفوع حسنا صيغة والمجرور فقولك ان زيدا لك وان يدا لك اعنيه للا الى اركه استحقها في الاصل وهذا

تفتح مع المنادى ايضا المذكور نحو يا لله فكانك قلت البصر ماذا يا
حسنه فتناديه وتقول تعال فانت عجيب الشان لا يعرفك كل احد
قوله وقولهم يا للبهيتة بالكسرة هذا جواب عن سوال عسى ان يورد
على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة والعرب تقول يا للبهيتة
بكسر اللام واجاب بان المنادى متروك كما في قولهم يا بوس لزيد
والمعنى يا للقوم للبهيتة اى احضروها وشاهدوها والبهيتة
وهذا من امثالهم وفي معناها قولهم يا للعصبة ويا للافيكة قوله وترخيم
المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف في اخره على سبيل الاعتباط
والاعتباط كر الابل وغيره من غير علة وهذا ايضا حذف في اخر
الاسم من غير عارض من اضافة او اعلال او تجاوز الساكنين او غير
ذلك وهو ماخوذ من قولهم امراة رخيم وهي التي يكون كلامها
محذوف الفضول فيكون موافقا لهذا الحذف للمسمى ترخيما وقيل انها
تكون لينة الكلام ضعيفة الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم ترخيم
رخاما فسمي هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله
انما اختص بالنداء لان النداء باب التغيير فالتغيير يعانس بالتغيير وكان

انما يكون لامر مهم فالمنادى يؤذن بالترخيم ان ذلك الامر مما يقتضي
التوقف بما يتم الكلام له شرائط احدها ان يكون الاسم علما
وذلك لشهرته لئلا يلتبس الثانية ان يكون زائدا على ثلثة
احرف ليبقى بعد الحذف ما هو اقل الاوزان والكوفيون اجازوا
ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه متحركا فيقال في المسمى بعنق
يا عُنُ قالوا لان في الاسماء ما يشاكله نحو دم ويد وقال اصحابنا ان
هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة من القياس فلا يحسن ان
يقاس عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف
لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة
واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت غير المنادى والرابعة
ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما يكون بعد على المناقب والاوصاف
وجب ان يذكر على وجه الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثا
ذلك لان المستغيث لا يامن من نوع تغفل من المستغاث بالالتباس
لعدم التفهم وذلك اما حقيقة منه او بطريق التجاهل فيعتني بالحذف
الترخيم ولم يتعرض المصنف لذكر الشرائط الثلث الاخيرة لاشتهارها فيما

في النسبة الا اخرا وان بقي تحذف المدة ايضا نحو يا منصُ في
منصور على اللغتين وان كان في اخره زيادتان في حكم زيادة
واحدة حذفتا معًا نحو يا مرو بالضم والفتح في مروان قوله
الا ما كان في اخره تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة
على الثلثة والعلمية وانما لم يشترط هذان الشرطان لان
العلمية انما اشترطت لان لها تاثيرا في الحذف من حيث
ان العلم كثير الاستعمال بقبل العلمية ومن حيث انه
لا يلتبس واذا كان الحذف وتاء التانيث لم يفتقر الى هذا الشرط
لان تاء التانيث في الكلام في حكم كلمة زائدة فحذفه اهون ولذلك
لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه بالترخيم لا يلزم اجحاف في الكلمة
بل قبل الترخيم اذا الاجحاف واقع قبله لان تاء التانيث متصلة
مبني عليها الكلمة قوله يا ثُبَ اقبل واقبلي على اختلاف المعنيين
اذا كان اسم رجل فالاولى ان يقال يا ثُبَ اقبل واحد الشرطين مفقود
وهو الزيادة على الثلثة واذا كان بمعنى الجماعة فالاولى ان يقال اقبلي يكون كلا الشرطين مفقودين
فيه جاز فيه الفتح والضم قوله والا استثناء منقطع عن مرخم

استثناء الان الاسم المستثنى مصروف عن المستثنى منه او من
تنيت الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرفه الثاني وعلى هذا
سمي استثناء لانه ضوعف به الخبر وشفع الكان الاول مثبتا
بالنفي والكان منفيا شفع بالاثبات على ما ترى قوله وهو اخراج
الشيء عن حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا
فقد اخرجت زيدا عن المجيء الداخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل
فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء الا الحمار
في قولك جاءني القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم الا انه مخرج عن حكم
دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل في الحكم فكيف خرج قلنا المراد
بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه قوله والمستثنى
ينتصب في الكلام الموجب التام اعلم ان المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون
في الكلام الموجب او غير الموجب والمعني بالموجب ما لم يصدر باحد
الاشياء الثلثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب ما صدر
باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من الاستغراقية
تزاد في النفي والنهي وتزاد فيه ايضا نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله

الكلام موجبا فلا بد ان يكون المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوبا
نحو جاءني القوم الا زيدا وانما ينصب لانه قد شابه المفعول لكونه
فضلة يجي بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول معه لان
العامل فيهما الفعل بتوسط الحرف والمص جعل الحرف ههنا عاملا
كما جعل الواو ثمه عاملا وان كان العمل في الحقيقة للفعل على ما هو
المنصور من مذهب النحويين وان كان غير موجب فلا يخلو من ان
يكون تاما او غير تام والمعني بالتام ما كان المستثنى منه مذكورا فيه
فان كان تاما فلا يخلو من ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه
او لا يكون فان كان مقدما فالمستثنى منصوب ابدا لامتناع البدل
لان البدل لا يتقدم على المبدل منه نحو ما جاءني الا زيدا
احد وان لم يكن مقدما فلا يخلو من ان يكون المستثنى من جنس
المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا
نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية اذ البدل مشروط
فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه وان كان من جنس
المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل نحو ما

جاءني احد الا زيدٌ والا زيدٍ اومامررت باحد الا زيدٍ الا زيدٌ

ومارأيت احدا الا زيدا وههنا لا يجوز الا النصب لكنه

يحتمل البدل والاستثناء والفصيح هو البدل لان الكلام ههنا

لوحملت على الاستثناء كان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها

اذا الكلام قبله تام لا يفتقر الى شئ فاذا اردت الاستثناء

بعد الا لتمام الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع قبل

بمنزلة المفرغ لما بعدها اذا المبدل منه في حكم الساقط وكان

قولك ماجاءني احد الا زيدٌ بمنزلة ماجاءني الا زيدٌ واذا كان

كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا او جزء امنه بخلاف النصب اذ

هو فضلة ولا يكون جزء من الكلام فالحمل عليه اولى وانما لم يجز البدل

في الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا لان البدل يقوم مقام

المبدل منه واذا اقام مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت

جاءني الا زيدا فرفعت زيدا بجاءني فكيف ترفعه به وقد نفيته عنه

وهذا محال لان القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا

عن المجئ فاذا جعلته فاعل المجئ لكنت قد اسقطت القوم

زاسا واثبته وهذا عكس الغرض وان كان الكلام غير تام
يعاقبه الا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد
وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا
قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا بمنزلة سائر الحروف التي تغير
المعاني دون الالفاظ نحو هل وبل وغيره ولا يجوز هذا الا في النفي
لو تقول في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو ذهبت بقوله لم
تخل من ان تريد اثبات المجيء لزيد او نفيه عنه فان اردت
الاول كنت قد جعلت الا بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز لان
الا لا يراد في الاثبات وان اردت الثاني كنت قد جعلت الا
نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا
زيد جعلته بمنزلة ما جاءني ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالا كما
رفعته بالفعل المنفي بما فهذا تحكم على الاوضاع وخروج بها عن
طريقها لان الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت لنفي الحكم
البعض فليس لك ان تستعملها لما لم توضع له قوله وحكم غير كحكم الا
في المواضع لعلل اعلم ان غير موضوع في الاصل للوصف صفة ولا تقع صفة الا للنكرة واذا وصفت

لانه موضوع فی الاصل علی ماینافی التعریف لانك اذا قلت

مررت بغیرك فكل من عدا المخاطب غیره واذا كان موضوعًا

علی هذا لم تكن الاضافة معرفة له اللهم الا اذا اضیف الی ما

له ضد واحد یتعرف اذ ذاك نحو علیك بالحركة غیر السكون فتو

به النكرة نحو قولك مررت برجل غیرك ترید ان مرورك قد وقع

علی المخاطب رجل اخر وانك لم تمر بالمخاطب بل باخر وانك

مررت برجل یخالف المخاطب فی المذاهب والشمائل وهو ضد او

خلاف مثالك بخلافه فی الوجهین الاولین اذ المراد به فیهما المخالفة

فی الذات دون الاوصاف والشمائل فهذا معنی غیر وماله فی

اصله ثم انهم قد وجدوا بینه وبین الا مشابهة من جهة المعنی

فادخلوا كل واحد منهما علی صاحبه اعنی انهم استعاروا غیرا

لمعنی الاستثناء واعربوه اعراب الاسم الواقع بعد الا حیث كان

اسمًا متمكنًا واستعاروا الا لمعنی الوصفیة واعربوا ما بعدها اعراب

غیر حیث كان حرفًا فالاول نحو جاءنی القوم غیر زید وما جاءنی

غیر زید احد وما جاءنی رجل غیر حمار وما جاءنی احد غیر

غير زيد بالرفع والنصب فانقلت فلم عمل فيه الفعل غير المتعدى
لغير واسطة حرف ولم يعمل فى الاسم الواقع بعد الا قلنا لان
غير المتوغلة فى الابهام اشبه الظروف المكانية التى هى الجهات
الست وما يجرى مجراها فعمل فيه غير المتعدى كما عمل فيها
اما الثانى اعنى دخول الا على غير فى الوصفية فنحو قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى غير الله ولا يجوز الاستثناء
لان المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا
فللمستدل ان يقول هب ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما آلهة
غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى للآية دلالة قاطعة على التوحيد فعلم
ومثله سوى اعلم ان سوى فى معنى غير انه يستثنى به والفرق بينهما ان
سوى عندهم ظرف مكانى فى الاصل وحقه ان لا يليه العوامل
لان المعنى المقدر فيه عامل وناصب لان الظرف منصوب
فى كل حال فى كل موضع فلا يجوز ان يكون معمولا عاملين فى حالة
واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت برجل سواك
قبح مررت بسواك لانه فى معنى مكانك مما يدل على ظرفيته ووقوعه

... الحروف المشبهة بالفعل ... الذي ... المكونة له

مشتمل ... وهي في السعة ... وحارب

... والحرف المحمولة على الافعال ثمانية ستة منصوبها

قبل المرفوع واثنان على العكس فالستة تسمى مشبهة بالفعل

وانما سميت مشبهة بالفعل لانها اقتضت الفعل من حيث انها

لا تعمل وكون اواخرها مبنية على الفتح كالماضي وانها

احرف على ما يكون الفعل فالستة اشبه الحروف

بالفعل من جهة الوجود احرفت مجراه في ان جعل لها مرفوع

ومنصوب وقدم فيه المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا قائم

كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب لازم ثمة

جائز وانما التزم فيها ذلك لانه ليس تصرفها تصرف الفعل وانما هو

محمول على الفعل وفرع عليه فالقياس ان يلزم طريقة واحدة

ولا يجوز فيها الوجهان لئلا تجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا او

ضرب عمرو زيدا وانما كان تقديم المنصوب فيها اولى لتكون

مخالفة بهذا اذ لا اصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع ...

ممّا حصل لمخالفة هذه الحروف للفعل لانحطاطها عن رتبته
فان قلت الخبر اذا كان ظرفا فما الذى يسوغ فيه تقديمه على الاسم
نحو ان فى الدار زيدا قلنا انما جاز ذلك لما فى الظروف من الاتساع
والتنزيل من الاشياء منزلة انفسها فاجازوا فيها مالا يجوز فى
غيرها الا تراهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه فى الشعر نحو
قوله هما اخوا فى الحرب من لا اخاله ولا يجوز ان تقدم على ان
نحو فى الدار ان زيدا الا انه لم يبلغ من قوة الحرف ان تعمل فى ما
قبله ولم يبلغ ايضا من ضعف الظرف ان لا تعمل فيه الحرف ما تقدم
عليه واعلم بان الاسم والخبر فى هذا الباب هو المبتدأ والخبر فى الاصل
وقد عمل الحرف فيهما معا عند اصحابنا البصريين لاقتضاء الحرف
الطرفين على التسوية ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما
جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول
الحرف ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك
وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف على المحل لانه
يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء ويفتقر الى خبره

يكون ذاهبا بان خبر له ولان فيه يكون معمولا لعاملين مختلفين

ولا يخفى استحالته هذا عند الكوفيين جائز لانه لا عمل للحرف

عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين فيه فولا ان وان

للتحقيق اذا قلت ان زيدا قائم فكانك تحقق مضمون الجملة وتثبت

تقدمها في التصديق وكذا اذا قلت اعجبني ان زيدا قائم بالفتح

انما نقلت معنى الجملة الى معنى المفرد على ما سنراه وان المكسورة

لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم

يجامع لامه الا اياها نحو ان زيدا القائم وان في الدار لزيدا و

ان زيدا لفي الدار جالس وكان القياس ان تدخل عليها نحو

لان زيدا قائم الا انهم كرهوا توالي الحرفين بمعنى واحد فاخلوها

على الخبر والاسم ايضا اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر

ايضا اذا تقدمه فلا يجوز ان زيدا قائم لفي الدار لان اللام لا يتأخر

عن الاسم والخبر ولا لما وقع في صلة ان لكونها مع ما عملت فيه في

المحل بالابتداء جاز في المعطوف الرفع حملا على المحل وهو ان زيدا قائم

وعمرو وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي الجملة فان لم تمض فالنصب ليس الا

والنصارى والصابئون من آمن بالله واليوم الآخر
وعمل صالحا فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف
عليهم ولا هم يحزنون فقد ذكر سيبويه ان في الآية
تقديما وتاخيرا كانه ابتداء والصابئون بعد مضي
الخبر والشاهد له فاعلموا انا وانتم بغاة
ما بقينا في شقاق كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفائدة
التقديم في الآية هي الايذان بان الصابئين الذين
كانوا ابعد منتزعا في الشرك واثبت قدما في
الكفر وما سموا الصابئين الا انهم صبوا عن الاديان
كلها لو آمنوا لصح مع ذلك ايمانهم فضلا عن
غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا بهذه النكتة
واما في البيت فهي للاشعار بان المخاطبين اوغل
في البغي فعاجل بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا
ولو قيل بالنصب نحو الصابئين واياكم
لما كان من التقديم والتاخير من شيء لان التقديم

وانما خير في المزال دون القار هكذا ذكر في

الكشاف فقوله وكان للتشبيه كان مركبة

من كاف التشبيه وان اذ الاصل في قولك كان

زيد الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف

فتحت همزة ان لتكون داخلة على المفرد لفظا

والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت عليه

وانما عدل الكلام عن سمة الاول ليكون

الكلام مبنيا من اول الوهلة على التشبيه الا ترى

انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك

على التشبيه بخلاف قولك ان زيدا

كالاسد اذ التشبيه انما يكون

بعد مضى صدره على الاثبات

قوله ولكن للاستدراك اعلم

ان لكن يتوسط بين كلامين

متغائرين نفيا

او اثباتا فيستدرك بها النفى بالاثبات و الاثبات بالنفى و ذلك قولك
ما جاءنى زيد لكن عمرو جاءنى و جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ و قد ينزل
التغاير المعنوى منزلة اللفظى فيقال فارقنى زيد لكن عمرا حاضر و جاءنى
زيد لكن عمرا غائب و هى تشارك انّ فى جواز العطف عليها مع ما عملت
فيه محلا لما ان معناها لا يغاير معنى الابتداء و فى جواز دخول اللام
على خبرها ايضا عند الكوفيين دون اصحابنا قوله و ليت للتمنى و لعل
للترجى و ذلك نحو قوله تعالى يا ليتنا نرد و قوله تعالى لعل الساعة قريب
ترجٍّ للعباد و الفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه و
ما لا يمكن نحو الا ليت الشباب يعود يوما و لعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع
اذ المحال لا يترجى وقوعه قوله و الفرق بين انّ و انّ ان انّ المكسورة مع
اسمها و خبرها كلام تام مفيد ثم ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة
فى العمل و افادة معنى التاكيد و مخالفته لها فى انها تقلب الجملة الى حكم
المفرد فتكون معها فى تاويل المصدر فلا تفيد حتى يضم اليها اسم او
فعل الا ترى ان التقدير فى بلغنى ان زيدا منطلق بلغنى انطلاقه و اما
المكسورة فالجملة معها على استقلالها لفائدتها تقول ان زيدا منطلق

ولسكت كما لسكت على زيد منطلق فالحاصل ان ما كان مظنة
للجمل فالواقع فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد
الموصول وبعد حتى نحو ذلك وما كان مظنة للمفرد فالواقع
فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف اليه والمبتدأ
نحو بلغني ان زيدا منطلق وسمعت ان عمرا خارج وعجبت من
طول ان بكرا واقف وحق ان زيدا منطلق الا انها لا تقع مبتدأ بها
في اللفظ لا تقول ان زيدا منطلق حق بل التزموا تقديم الخبر وذلك
لانه لو ابتدأ الكلام بان لكان عرضة لدخول ان عليه نحو ان
زيدا قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين بمعنى احد
وتفتح بعد لو ولولا وبعد علمت وبعد اخواته وانما فتحت بعد
لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل
اقتضى ذلك فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير لو ثبت وقع
جئتني اي مجيئك الا ان هذا مما ترك استعماله لطول الكلام
بان وصلتها ولطلبها الفعل يجب في ان الواقعة بعدها ان يكون
خبرها فعلا ولا يجوز الاسم نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا ذكره

الى الزمخشري وقد اعترض عليه بقوله تعالى ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام والبحر يمده وقد اجاب عنه بعض المشائخ بانه انما
جاز من حيث ان قوله والبحر يمده لما التبس بالعطف بقوله ما في
الارض من شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة وهو يمده
خبر الجملة المعطوفة عليها لالتباسها بها وحصول الشركة بينهما
بالعطف قال ونظيره قولهم زيدا ضربت عمرا واخاه فان زيدا
انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه
من اجل ان عمرا واخاه لما التبسا عطفا صار عمرو لاتصاله به
سبب زيد فكان الضمير المتصل باخي زيد متصلا بعمرو وانما فتحت بعد
لولا لان ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا فاذا
قلت لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد
موجود لكان كذا فلو كسرت لكان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تكون مبتدأ
كيف والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد علمت لانك اذا
قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا الا انه ترك ثاني مفعولي علمت لطول
الكلام بالصلة وفي مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت

ان زيدا منطلق جرى في صلتها ذكر المحدث والمحدث عنه فيصير كانه قيل علمت زيدا منطلقا وهذا الكلام يغلط فيه من ينظر الى كلامهم فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس كذلك فمرادهم ان المحدث والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان المقصود الاخبار بانطلاق زيد منطلقا واذا كان كذلك علم ان المراد بعلمت انطلاقه واقعا فلم يحتج الى ذكره فاذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك اذ لا يكون معه حديث ومحدث عنه ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند دخول اللام في خبرها لان علمت تعلق عند دخول لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم على ما سياتي بيانه فاذا دخلت صار علمت معلقا وما بعده من الجمل فتكسر قطعا وتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها عن العمل اعلم ما تدخل على هذه الحروف الستة فتغيرها عن العمل وتهيئها للدخول على القسمين نحو انما زيد قائم ولعلما قام زيد وعلى هذا سائر الحروف وقد ذكر علماء علم المعاني ان انما لقصر الحكم على الشيء او لقصر الشيء على الحكم تقول انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور على القيام وانما يقوم زيد تريد ان القيام مقصور على زيد منه قوله تعالى انما انا بشر مثلكم وقوله تعالى انما

بما يحكم الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان
هذه الحروف كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك يبطل عملها
ما خلا ليت ولعل بالتخفيف تنبيها للدخول على القبيلين الا ان
المكسورة اذا خففت لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت
على الفعل فلتدخل على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر مثل كان
كاد وحسبت اخواتها والمفتوحة اذا خففت تعوض عما ذهب منها
عند دخولها الفعل احد الحروف الاربعة السين وسوف وقد وحرف النفي
فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها لا تجامع ان الناصبة لكونها
للاستقبال وهذه الحروف ايضا اما للاستقبال او للحال وذلك نحو
ان زيد لقائم وان كان زيد لقائما وان علمت زيدا لمنطلقا وعلمت ان
زيد منطلق وعلمت ان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج وان قد خرج
وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر وكأن ثدياه حقان معا واللذان
مرفوعهما قبل المنصوب ما ولا المشبهتان بليس وهما تحملان على ليس
في عملهما مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتهما اياها
من وجهين احدهما النفي والثاني الدخول على المبتدأ والخبر ثم ان ما

اذهب في الشبه بها وذلك لاختصاصهما بنفي الحال كليس بخلاف
لا فانها لنفي الاستقبال فلذلك كانت عاملة في المعرفة والنكرة
جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك ولم تعمل لا الا في
النكرة نحو لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا لانحطاطها لضعفها في
الشبه وانما اختصت بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة
منها بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاعم والاغلب وذلك لا يتصور
الا في النكرة فروعي ههنا ذلك المعنى وهو نفي الجنس اذا كانت
بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونهما ويرفعون ما بعدهما على الابتداء
والخبر ولغة التنزيل هي الاولى قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال
ما هن امهاتهم ويبطل عملهما عند انتقاض النفي بالا لزوال
مشابهتهما بليس وذلك لان وجه الشبه هو النفي وقد ابطلت الا ذلك
اما ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لا تبطل الفعلية وكذلك
عملهما عند تقديم الخبر على الاسم لظهار ضعفهما وفرعيتهما لانهما
اشبهتا فعلا غير متصرف شبها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقويا على العمل
عند عدم اعتبار سمتهما الاصلي فان قلت فما بالهم التزموا تقدير المنصوب

على المرفوع في باب ان اطهما اللافرعية وفي ما ولا تقدير المرفوع لانه قلنا
ان واخواتها لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستعمالا احبوا
ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشبهن به بخلاف ما
ولا فانهما لم يشبها تلك المشابهة القوية فامن فيهما الاشتباه
بالاصل فتأمله ولها وجه اخر واعلم ان النكرة نحو رجل فرس يشتمل
على الجنس كله بطريق البدل فاذا دخلت عليها لا الاستغراقية
نحو لا رجل في الدار فقد اشتمل النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل
في الدار بل رجلان هذا معنى قوله ويقال له نفي الجنس وفي قولهم
نفي الجنس نوع من التجوز لانه لنفي حكم الجنس لا لنفي نفس الجنس الا
ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو
كينونته في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل ان في نصب
الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون الشيء على
ضده كما يحملونه على نظيره طلبا للتناسب والتشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان
الاسم اذا كان مضافا الى النكرة او مضارعا له انتصب انتصابا صحيحا كما
ذكروا انه لو كان مفردا بنى على الفتح وقد اشار الى الموجبة للمفرد وانهما معربان في المضاف

وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارع المضاف فلا تعد
ههنا العلة والذي يفصل لك النصب الصحيح من البناء في هذا الباب
انك تقول لا مسلمين في الدار فتفتح التاء لان الحركة ليست حركة الاعراب
فتلحقها اختها التي هي الجر لكن الحركة حركة بناء والنحويون قالوا الفتحة
ليست للاسم وحدها لكنها للاسم مع لا وتقول لا ابا حصين لك
ولا اخوات نسب لك فتكسر لان للمضاف معرب وحركته اعرابيه وانما
قالوا اذا كان الاسم مضافا الى النكرة لان الاضافة في هذا الباب
الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف ح ولامتناع دخول لا هذه على المعرفة
اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الان او غدا
في الدار لان تقديره لا ضارب احد زيدا الان او غدا في الدار اما
خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا لحما اخر الكلام
ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم على انه بالحرف كما ان وبعضهم
على ارتفاعه بالخبرية ولا عمل للحرف فيه حجة الاول الا ان
تحذف فيهما خذوا فوجب ان ترفع الخبر كان وايضا معنى النفي فيهما
مضمون الجملة فوجب ان يكون عاملا في طرفيها وحجة الثاني ان لا فرع على ان

فى العمل لانحطاط رتبة الفرع عن الاصل وايضا ان لا مع المنفى فى موضع
الرفع بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبر المبتدأ فلا تعمل فيه لا واذا
لم تعمل فيه العامل اللفظى وجاز لا رجل وامرأة كائنان عندنا
بالرفع عطفا على المحل قبل مضى الخبر يدل على ان لا عمل للا فى الخبر
ولا يلزم اعمال عاملين فى معمول واحد على ما سبق فى ان واعلم
ان اثبات الخبر فى هذا الباب هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فانهم لا
يثبتون الخبر فى كلامهم بل يحذفونه حذفا لازما كما فى قولهم لولا
زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضا عند الحجازيين ومنه
كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او فى الوجود الا الله قوله فان
كررت لا مع المعرفة جاز فيه الرفع نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز
الرفع مع التكرير فى قولك لا رجل فيها ولا امرأة لانه مبنى على السؤال
نحو ابرجل فى الدار ام امرأة فتقول لا رجل فى الدار ولا امرأة ولا لا تعمل
ههنا وقد ذكر فى لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها لا حول
ولا قوة بفتح الاسمين فتجعل فى كل واحد منهما نافية للجنس والثانى لا حول
ولا قوة بفتح الاول ونصب الثانى على ان يكون الاولى لنفى الجنس والثانية زائدة مؤكدة لنفى عاملة

والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفي لانه مفتوح يشبه المنصوب
لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني ليكون عطفا على محل
المنفي والرابع ان يقال لا حول ولا قوة برفع الاسمين لما ذكر والخامس
لا حول ولا قوة برفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني على انه لنفي الجنس
والسادس عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس
حكما لان لا الثانية في الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفي هذا الوجه
بمعنى ليس وارتفاع الاسم بها فهذه الوجوه الستة التي نص عليها
والزيادة عليها محال قوله واما المفرد المعرفة فلا يقع بعدها الا مرفوع
اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها النفي الشائع وذلك لا
يتاتى مع التعريف فلابد دخولها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندك
كما قالوا اما زيد عندك وان جاء شيء منه ففي ضرورة الشعر والذي يكثر
استعماله في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاز هذا بناء على
السوال نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندي ولا عمرو ولان
والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا
اي اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة في الجواب

ايجاب الرفع والتكثير نحو لا فيها رجل ولا امرأة قوله والحروف العاملة

في الفعل المضارع لتسعة اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو

ان المصدرية نحو يعجبني ان تقوم اي قيامك انما عملت لمشابهتها ان

الناصبة المشددة لفظا ولان الجملة بعدها في تأويل المفرد في

قولك احب ان تقوم اي قيامك كما ان بلغني ان زيدا قائم في تأويل

بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال

كما ان ان للاستقبال وقد حكي عن الخليل ان الحرف الناصب هو ان

فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثر على خلافه

قوله ولن لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اكدت

الفعل قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل

اصلها لا ان فخففت الهمزة وسقطت الالف وجب اضافة الكتابة

جعله حرفا برأسه وقد زيفوا قول الخليل بجواز اما زيد فلن اضرب

اذ لو كان اصله لا ان لما تقدم عليه شيء مما في حيزه وهذا لا

يلزمه لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب

الا يرى ان لو اذا لم تركبت مع لا ببطل معنى لو ومعنى لا ويحصل معنى التخصيص

نحو لولا آخر شيء وعلى نها اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا
فابدل النون من الالف قول من قال ان لن تفيد التابيد ليس بشيء
ولما جاز تقديم الفعل بعده نحو لن افعل اي وقت انا وقد جاء
بعد ليس قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي قوله وكي
اعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد تكون حرفا ناصبا فانها اذا كانت الفعل وفا
منتصب بعدها باضمار ان كما ينتصب بعد اللام لئلا الجارة بفعل
وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه على حد قولهم لمه
والاصل كيما على ان يكون كي داخلة على ما الاستفهام وقد حذف
الالف كما حذف مع سائر حروف الجر نحو لم وفيم واما كانت الناصبة للفعل بها
نفسها من غير اضمار ان انما علم كونها ناصبة بدخول اللام عليها كما
في قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولو كان حرف جر لما دخله الجار قوله
والرابع اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن قال
لك انا اتيك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه
وانها لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مفرغا لها غير معتمد على
شيء قبلها فاذا اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك فالفعل

على المبتدأ الواقع قبلها اعني انا فهو اولى به لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن
لان خبر المبتدأ اسم والاسم اذا وقع موقعه الفعل كان مرفوعا وليس
اذن قد وضعت على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان تلك
لانها قد تقع حيث لا يكون لها عمل كقولك انا اذن فاعل كذا فاذا كان
مما يلغى وقد وقع قبله المبتدأ كان المبتدأ اولى بالفعل الواقع بعدها
وكذلك اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز النصب ووجب الجزم
لان الشرط قبله يقتضي الجواب فلو نصبت لبطل حكم الشرط وذلك فاسد
للزوم بطلان الجزاء لا يتصور واذن يصح له معنى من غير نصب اذ تقع حيث
لا يتصور النصب وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل فتلغى اذن ايضا
اذ الفعل بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم
الشرط فوقها ولو اذا اريد به الحال لا يجوز ان تقول لمن يحدثك اذن اظنك
كاذبا بالنصب وانك في حال الظن وانما كان الفعل منقطعا عما قبلها
غير معتمد على شيء لان هذا الباب مبني على الاستقبال الا ترى ان
ان وكي ولن لا حظ لها في الحال فالحاصل ان اذن بمنزلة ظننت
تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء خطا في ظننت بحيث لا يفسد

معنى ولا يجوز في اذن حيث لا يبطل المعنى ونفس الغرض على ما تقرر

قوله واتى من بينها ان تدخل على الماضي فتضمر بعد ستة احرف اعلم ان تصرف

ان اكثر في الكلام من تصرف اخواتها فلانها اصل النواصب وفرع عليها

لذلك دخلت على الماضي والمضارع فتعمل مع الاظهار والاضمار فان

قلت كيف عد الدخول على الماضي من خواص ان دون اخواتها وقد وجد

اذن ايضا تدخل الماضي كما في قول الشاعر اذن لقام بنصري معشر

خشن قلنا لا نسلم ان اذن في البيت داخل على الماضي بل

هي حرف ملغاة توسطت بين الشرط المقدر او القسم وجوابه

ولا تعلق له بما وقع بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي

في البيت لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانها داخل على اللام

المصدرة بالماضي واما معنى فلانها لا تعلق لها بالماضي من

حيث المعنى بل هي ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن لقام

بنصري اذن وجواب ثان وهو انه ما جعل الدخول على الماضي

من خواص ان بل مجموع الوصفين اعني

الدخول على الماضي والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين

من خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد قوله وهي اعلم
ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا صادفنا الفعل بعدها وجب ان
يكون منصوبا باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت
سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر مجرورا
بحتى ومما يدل على ان العمل هنا لان المضمرة دون حتى قول
الشاعر شعر راويت عيرا بي الرهق مطلها + حتى المصيف ويغلو
القعدان + فالمصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم
ان النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف وغلاء
ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها هي الناصبة بنفسها
لوجب ان لا يجيء ههنا منصوبا بعد الجر لانه لا يكون في موضع واحد
جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه فاذا
لم يكن قبل يغلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه
حرف جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان قال عبد القاهر الذي في
الكلام ههنا مضاف محذوف كانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك اتيتك
خفوق النجم فان المصدر قد اضيف اليه الزمان وصار نائبا منابه ثم ان الفعل بعد حتى ينتصب اذا

اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها اى سرت كى ادخلها فالسبب
اعنى السير قد مضى والمسبب اعنى الدخول لم يمض وهو مترتب
بعد او فى حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها يعنى الى ان ادخلها
فالمسبب والسبب قد مضيا جميعا الا ان المسبب فى حكم المستقبل لانه
فى وقت وجود السبب كان مترقبا وانت تحكيه الآن بلفظه واما
اذا كان حالا او فى حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها الآن او سرت حتى
ادخلها على حكاية الحال الماضية فلا مساغ للنصب ههنا لامتناع
اضمار ان مع فعل الحال وفى ولام كى اذا قلت جئتك لتكرمنى فا
منصوب باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا
فى الفعل كما ذكرنا فى حتى ولا يمتنع اظهار ان مع اللام نحو جئتك لان
حتى بخلاف اخواتها لانها فى الاصل للعطف يعنى حتى والواو
والفاء فلو ظهر بعدها ان يلزم عطف الاسم على الفعل وذلك فا
بخلاف اللام فانها ليست من الحروف العاطفة بل من حروف الجر فلا
باس باظهار ان بعدها واذا دخلت على الفعل الداخلة عليه لا او
اظهار ان نحو لئلا تعطينى فى الاصل لان لا فادغم لئلا يتوالى اللامات فا

به جدا قوله ولام الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم يكن الله ليعذ
وانما لم تكن عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد زيد
هيهنا لتوكيد النفي فبالحري ان لا تعمل النصب عامة للاصل التزم اضمار
ان معها لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ
الفعل ملتزم مع السين فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان والا لظهر
الاسم وفيه بحث يطلب من المفتاح قوله واو بمعنى الى او الا اذا
قلت لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي
او الا ان تعطيني والاكثر قالوا او بمعنى الى ان وتلك اصح فهذه العبارة
معترض عليها لان والمضمرة بعدها ان لو كانت بمعنى الى لكان التقدير
في قولنا او تعطيني الى ان ان تعطيني وهذا خلف من القول
هذه العبارة رفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم
يكن بها نفسها لانها في الاصل من حروف العطف فلا تكون عاملة
في الفعل وان قلت انها ليست هيهنا للعطف لانهم فسروها بالى وحتى
قلنا وشيء من هذه الحروف المفسرة بها ليس بعامل في الفعل
فوجب اضمار ان بعدها قوله واو الصرف هي الواو في نحو قولك لا تاكل السمك

وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع انما اضمرت بعدها ان لم تعمل بنفسها
لو عملت لكانت لاتخلو من ان تعمل اعتبارا لاصلها او لمعناها الذي
عرض لها في هذا الوضع وكلا الاعتبارين لايوجب لها النصب اما الاول
فلان معناها الموضوعة لاجله هو العطف او الاشتراك وشيء
من حروف العطف لايعمل النصب واما الثاني فلان معناها
هو معنى مع ومعلوم ان مع لاتعمل النصب في الفعل وانما قلنا انها
بمعنى مع لانك اذا قلت لاتاكل السمك وتشرب اللبن كانك قلت
لاتاكل السمكة مع تشربك اللبن وله ان ياكل السمكة على حدة وتشرب
اللبن على حدة وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد وان اراد
ان يكفه عن كل واحد منهما فقلت لاتاكل السمكة وتشرب
بالجزم اي ولاتشرب اللبن والفعل بعدها مع ان المضمرة منصوب
المحل على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت واباك اما قوله
الفاء في جواب الاشياء الستة اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل منتصب
باضمار ان وذلك لانهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي
هو اكرمك عليه اذ لو كان يجب دخوله فيما دخل فيه الامر من

فاكرمك مثلا قصد الى صيغته تبين ان قصدهم ان يجعلوا الاول
سبب الاكرام فاذ لو اوقع الجمر ذرنى منزلة المصدر نحو ليكن منك
زيارة فاكرامنى ولما نزل منزلة المصدر وجب اضمار ان لئلا
يكون عطف الاسم على الاسم فقيل ذرنى فاكرمك بمنزلة ليكن
منك زيارة فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى ففى اضمار
ان ايذان بان الاول سبب للآخر وكذلك النهى كما فى قوله تعالى
ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى اى فان يحل والمعنى لا يكن طغيان
فاحلال غضب منى واما النفى فكقولك ما تاتينا فتحدثنا وله
معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا
والثانى ما تاتينا الا لم تحدثنا اى لم يوجد منك اتيان
ينتسب الى الحديث وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام
موضوع لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما
بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احدهما
وهو المعنى الثانى وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون
الاتيان ولا يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور

و اما الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك والمعنى ليكن منك تعريف بيتك فزيارة منى و اما التمنى فنحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى مالا فانفاقا منى و اما العرض فانه قريب من التمنى نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا كانه قيل لا يكون منك نزول فاصابة خير منى و مقاربته للتمنى هى انك اذا عرضت عليه النزول فقد حثثته عليه ولكن تحثه الا على ما توده وتتمناه وليس هذا باستفهام لانك تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول انما تقصد تذكره وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء فى هذا الموضع ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة اعرابه ولا من الرفع والنصب وينقسم الى ثلثة اقسام قسم جاز فيه الرفع فقط نحو ائتنى فاحدثك اى ليكن منك اتيان تحدثنى على ما مر وقسم جاز فيه الرفع والنصب نحو ائتنى فتحدثنى ان شئت قدرت افعل اتيانا فحديثا وان شئت قدرت ليكن منك اتيان فحديث وقسم جاز فيه النصب لا غير نحو ليتك تاتينا فتحدثنا المعنى ليت اتيانا منك فتحديثا منى انما التزم النصب لاجل ليت وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى

فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا للآخر
كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للتحديث اي ان
تاتينا تحدثنا وهذا معنى قولهم ان فعلت فعلت الا ان يكون ذلك
باضمار شرط قوله والجازمة لم ولما لنفي الماضي واعلم انه انما عملت لم
لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها اشبهت بان
من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما ان
ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا
فلما اشبهتها عملت عملها ولما بمنزلة لم في هذا النقل فحملت عليها وقال
انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت عاملة
والعمل يظهر في المضارع دون الماضي لزموها المضارع لم يجوزوا
دخولها على الماضي كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل في
حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل اثقل من
الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل
على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل
لما جاز دخولها على المضارع الذي هو اثقل وفرع وفي لما توقع واقبال

ولما النفي قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد
معنى التوقع فكذلك في لما تقول قد ركب الامير لقوم
ينتظرون ذلك فكذلك لما يركب الامير وقيل هي في الاصل لم
الحقها ما فازدادت في معناها ان تضمنت معنى التوقع واستطالة
زمان فعلها وذلك نك اذا قلت ندم فلان ولم ينفعه الندم اي
ندمه وتعلمت فلما كان المعنى على ان لم ينفعه الندم لوقته ولوكا
الامر انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان في لزومها المضارع و
معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان تنقل الفعل من كونه مخبرا به الى
مشكوكا فيه وانما كسرت من بين الحروف الواردة على هجا واحد ان تفتح
على ما سبق فرقا بينها وبين لام التاكيد التي تدخل المضارع نحو ان زيدا
ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام
الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن عند
واو العطف وفائه نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا ولي
وفلي من فليستجيبوا لي بفخذ وكبد ونحوهما ما عينه مكسورة
فسكنوا اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين ثمة نحو فخذ

نحو ولكبد ونظيره اسكان اول هو مع الواو والفا تشبيها بعضد
فانّوا عضد قوله ولا للنهي انما عملت لا هذه الجزم كما ذكرنا في
الامر ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول الغائبين والحاضرين والمتكلمين
كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب ولا تضرب ولا تضرب
ولا اضرب ولا اضرب ولا نضرب ولا نضرب قوله وان في الشرط
والجزاء ان وضعت للشرط وهي تقتضي جملتين تجعل احدهما شرطا
والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين
وجب ان تكون عاملة فيهما واختير لها عمل الجزم لطول ما تقتضيه
حذف وتخفيف وهي اعني ان للاستقبال كما ان لو للماضي انما
تعمل لو كما عملت ان لانها كانت للماضي والماضي لا يستحق الاعراب فالحري
ان لا تعمل الحرف الذي وضع لاجله ولا يرد علينا لم فانها تلزم المضارع
نصا فان قلت كيف عممت ان للاستقبال وانت تقول ان كنت جئت امس
فاني اعطيتك قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال كان
المعنى ان تكن جئت امس على معنى ان يصح خبر امس انك جئت نعط لك بحرف الذي لا يكون
قد خرج ذا كلام على جهة قوله وهما مجزومان ابدا اذا كانا مضارعين

اعلم ان فعلى الشرط والجزاء لا يخلو من ان يكونا مضارعين او ماضيين
او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك اما الاول
نحو ان تسالني اعطك فالفعلان مجزومان جميعا بان لان معناها
يقتضي الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعا
نسبة الى كل واحد منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر فيهما
الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير مستوجبة للاعراب
فلا تتغير عن حالها وان كان العامل يلاصقها الا انهما في محل
الجزم على معنى انهما وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي يستحق الاعراب
لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تاتني اكرمتك فالاول مجزوم
لاستحقاقه الاعراب وملاصقته حرف الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر
فيه الجزم كما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا والجزاء
مضارعا فلا شك ان الاول لا يظهر فيه الاعراب فلا يظهر فيه الجزم
واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتني اتيك اما الرفع
فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر فيه الجزم حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه
فجزم ويدل على ما قاله والرفع فهو على لفظه ومعنى العمل الذي في

لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لنا يدا اما الجزم فعلى
الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع
جزم الشرط ترك الجزاء مجزوما وعليه البيت الذي انشده وان اتاه
خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم ففي يقول جاز
الرفع والجزم والبيت لزهير ويروى يوم مسغبة ويوم مسالة
حرم وحرم والخليل الفقير والحرم المنع اي تصوليس لمالي منع عنك
قال ابو عبيد يقال مال حرم اذا كان لا يعطى منه شئ قوله ويجئ الجزاء
بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا
اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب يدل على كونه جزاء الفعل
موضع لا تقدر فيه على الجزم تدخل الفاء لان الفاء تاتي لاتباع
الشئ فلا يكون في ابتداء الكلام فاذا قلت ان تاتني فانت مكرم علم
قولك فانت جواب الشرط وليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء فعل
يمكن جزمه الا على اضمار شئ يصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى فمن
يؤمن بربه فلا يخاف التقدير فهو لا يخاف فيكون ممتنعا من تقدير الجزم اذا الجملة
الاسمية تمتنع فيها الجزم فالحاصل ان الفاء تدخل حيث لا تقدير فيه على الجزم فتبلغ

او اسما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا تدخله واما فعل الامر فهو مو
او مجزوم والساكن لا تقدر على اسكانه مرة اخرى وكذلك النهي لانه
وكذلك الماضي لانه لا يستحق الاعراب واحترز بالصريح عما كان ماضيا
في تاويل المستقبل نحو ان خرجت خرجت واما اذا قلت ان جئت
اليوم فقد خرجت امس فقد صرحت بالمضي ولا يبقى لتاويل المستقبل فيه
مجال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم دخلتها الفاء لما ذكرنا ثم
ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم لما جاء من نحو قولك ان
تاتني فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا على موضع فانا اكرمك والفرق
بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين الذي فيه
الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد من الفاء مقدر في الفعل
وحده لتنزله منزلة المضارع وفيما دخله الفاء في موضع الجملة
لان تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية والامر والنهي مما لا يخفى
استحالته الا ترى انك اذا قلت ان تلقه فاكرمه فلا يتاتى لك
ان تقول اكرم مجزوم في التقدير لكنك تقدر الجزم في المجموع فيتاو
على انه لو كان فعل اخر لظهر فيه الجزم نحو ان تلقه يجب عليك اكرامه

وعلى هذا ان تاتني اليوم فقد اتيتك امس اذ المعنى ان تفعل تكن لك
جزاء اتيانك لو جئ او يقع ذلك مستحقا او ما اشبه ذلك اما في قو
ان جئت خرجت فلا حاجة لك ان تتاول الفعل على معنى فعل
فظهر لك الفرق فالحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه
لفظا او تقدير الجزم فيه وحده ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد
الفاء فان قلت اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل مجاز على سبيل
التشبيه وهذا المعنى الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم دالا على معنى
فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانه اعني الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة
الا لكونه مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب دليل عليه
كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم قد ابان ما اريد بالجزم من
وحفظه عن الالتباس بنحو ان يلتبس ان والمراد بها الجزاء بان التي
هي النافية وليس اعراب الاسم لهذا الغرض لانه يدل على معنى مفرد
ليس هو في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية
والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو في ضرب زيد عمرا ليعلم انه
ضرب او معنى زيد عمرو كما كان الجزم في ان تخرج اخرج ليعلم انه

ان الحرف بمعناه المجازاة ونحو لا تخرج ليعلم به ان معنى النهي لانه
لان الفعل له طرفان في اقتضائهما فوجب ان ينفصل احدهما الا
بنفي ويجزم المضارع بان مضمرة في جواب الاشياء الستة التي يجاب
بالفاء الا النفي مطلقا اذا قلت ايتني اكرمك فاكرمك
مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف لدلالة الامر عليه اذ المعنى
ان تأتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان ثم اتيت بعده
باكرمك مجزوما علم انه جزاء للاتيان الى وعلى هذا الاستفهام نحو
اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك او ان عرفتني ازرك لانك لما
استفهمته عن بيته ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب لمقتضى
الاستفهام من الاضافة والتعريف وعلى هذا النهي لا تفعل شرا
خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل واتيت بعده بجواب كان المعنى
ان لم تفعل وان تنته عن الفعل يكن خيرا لك فان قلت لا تدن من
الاسد ياكلك بالجزم كما هو لان حكم الدنو ان يقتضي الاكل و
تدن لا يقتضي الا اجتنابه لانه نهي فلا يدل على الاثبات فاذا وجد الا
الا يجب النفي مطلقا الا انك اذا قلت ما تأتينا فتحدثنا كان معناه انه

تاتينا فتحدثنا وهذا خلف من القول ولا ياتى ان يقدر فعلا مثبتا
نحو ان تاتينا لان النفى لا يدل عليه ولقائل ان يقول لو كان علة امتناع
اضمار ان فى النفى ما ذكروه لوجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك
باضمار ان لم تفعل وقد اورد ذلك مطلقا فالاولى ان يضرب عن هذا
التعليل صفحا الى غيره بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفى انما
هى المنافاة لان النفى اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له
على الشرط الذى هو الشك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف
سائر الاشياء الخمسة فانها تشارك الشرط فى كونها غير ثابت الوجود
وعلى هذا التمنى نحو ليت لى مالا فانفقه لان المعنى ان يكون لى مال
فانفقه والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا لانك لما عرضت عليه
النزول ثم جئت بالجواب علم انه مبنى على النزول فان قلت النص فى ذلك
الا تنزل يدل على ان لم تنزل فكيف جوزته قلت انه لا يدل على ذلك
انما دل عليه ان لو كان الكلام نفيا والعرض لا يكون نفيا ثم من الجزاء
ان تعلم ان المضارع الواقع فى هذه المواقع انما يجزم اذا قصد به
الجزاء فان لم تقصد كان مرفوعا اما وصفا لما سبقه نحو قوله تعالى وهب

اذ ذلك ولبيان ثنى اى لبا وارثنا او حالا عنه نحو فذرهم خوض يلعبو
اى لاعبين او قطعا واسنيا فانحو لاتذهب به تغلب عليه اى انت
عليه قوله ومن السماعية اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهي
اعلم ان هذه الاسماء وضعت موضع ان تضرب من الايجاز والاختصار
وبيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان
زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب
خالدا الى ما يمكن حصره ولا تقدر على استيفائه فاتى باسم عام يشمل
الجميع وترك استعمالان معه فقيل من تضرب اضرب فدل على كل انسان
فلهذا حكم باسميته وبنى لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على
المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت اى انسان تضرب اضربه
واذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تاويل
اى انسان يكرمني اكرمه وقال بعضهم الخبر هو الجملة الجزائية وحدها
اعني اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز ان يكون خبرا لكونها في صلة من
وبعضهم على ان الخبر هو الجملتان جميعا كانك تقول انسان ان يكرمني
اكرمه فهو اعني من يختص باولي العلم وعلى هذا ما نحو ما تصنع اصنع

شيا ما ان تصنع اصنعه لان ما مبهم يقع على كل شئ فلما قصد
الشياع اتى به وجعل نائبا مناب حرف الشرط كما ذكرنا في موضع
محله منصوب بالمفعولية واذا قلت ما تكن اخرج كان مرفوع المحل
بالابتداء وهذا يعضد قول من ذهب الى ان الخبر مجموع الجملتين اذ
لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عائد الى
المبتدأ وقد خلا الجزاء ههنا عن العائد وفي الشرط ضمير يعود
اليه وكذلك اي تقول ايهم ياتني اكرمه والمعنى الشان ما
ياتني اكرمه وهو ههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب
اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين ومتى
من الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا قلت
متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة واذا قلت اين تذهب
اذهب كان لاستغراق الامكنة وتلحقهما ما المزيدة فتزيدهما
ابهاما نحو متيما تخرج اخرج وايتما تكن اكن وعلى هذا انى وهو بمعنى كيف
انها يجازى بها دون كيف نحو انى تكن اكن وهي لاستغراق
الاحوال انها ليست بظرف وكما ان كيف كذلك وعلى هذا مهما نحو مهما تصنع اصنع وقد ذكر وجهها

احدهما ان يكون الاصل ما ما على ان يكون الثانية زائدة مثلها
في اياما تدعوا فابدل من الالف الاولى شبهنا هاء تحسينا
للفظ والثاني ان يكون مه واقعا قبل ما الشرطية بمعنى الكف ثم
جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حيثما واذما وهما بمنزلة ان معنى
الا انهما لا يجازى بهما الا مع ما وذلك لانهما قبل لزومها الاضافة وفي اضافتهما
تنافي معنى المجازات لاقتضائه الابهام والاضافة تنافيه فاذا كفتا
بما صلحتا بمعنى المجازات قوله واي تكون ابدا واحدا من اثنين او جماعة
اعلم ان وضع اي على ان يكون واحدا من اثنين وجماعة ولهذا اذا
اضيف الى المعرفة لم تضف الا الى الاثنين فصاعدا ولكون النكرة
شائعة اضيف اليها واحدة كانت او اثنين وجماعة قوله والدليل على
اسميتها قد استدل على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء باسناد
الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتيني اكرمه والاضمار مختص بالاسماء
بدخول حرف الجر عليها نحو عمن تراسل واضافتها نحو ايهم وبدخول
التنوين نحو اياما تدعوا وهذه الدلائل لا تعم جميع هذه الاسماء بل تختص
ببعضها لان اذما وحيثما لا يدخلهما شيء من ذلك والدليل العام

على اسميتها لانها مع افادة معنى المجازاة على معان ينصوّ استقلالا
بانفسها او لا مقاربة معنى المجازاة اياها بخلاف ان الشرطية فانّ معناها
مقصورة على افادة المجازاة ويدل على اسميتها ايضا انها لا يتعرى من
الاعراب المحلي على ما مرّ والحروف لا يكون له اعراب بوجه ما قوله
ومنها اسماء تنصب اسما نكرة على انه تمييز اعلم ان اسماء الاعداد
بتمامها بمنزلة المقادير فافتقرت الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي
ثلثة مثلا فلم يعلم اى نوع تقصد فوجب ان تاتي بما يبين فيزيل الابهام
ثم التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة
في العشرة وما دونها فانها يجب ان تضاف الى اقل امثلة العدد التي
هي أَفْعُل وأَفْعَال وأَفْعِلَة وفِعْلَة ومنها الجمع المصحح مذكره ومؤنثه
كمسلمين ومسلمات فلا تقول ثلثة غلمان لانه للكثرة والثلثة الى العشرة
من عقود القلة فيجب ان تقول ثلثة غلمة فان لم يكن للاسم مثال
قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقدان اشسع
وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة اذ القياس ثلث مئات
او مئين لان الثلث تبين بالمائة الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع

وجاز الرجوع الى القياس فى ضرورة الشعر وفيما دون الثلث كنحو
الاضافة لان التلفظ باسم الجنس مفرد او مثنى يفيد الدلالة على
والعدد جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد
مخصوص من العدد واما التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما بين من
الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا لانهم لما نونوا العدد نصبوا
لامتناع الاضافة كما فى موضع كف سحابا وفيما فيه النون عشرون
وثلثون وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة عشر
رجلا وانما نصب لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة
وعشرة على ما سيجئ فى موضعه وحق المنصوب ان
يكون مفردا لان الغرض الدلالة على الجنس والنكرة المفرد
تكفى فى ذلك فاختاروها لانها اخف اما مائة و
تضاف الى ما يبينها كما تضاف باب عشرة الا ان
المبين مفرد نحو مائة درهم وذلك لان مائة
قد تجاذبها شبهان احدهما مع عشرة لانها عشرة عشرات
مرات والثانى مع تسعين من حيث انها جمع كثرة مثلها و

فعل ما بينهما بجرور اليكون كعشرة ولم يجمع ليكون كتسعين فرّ على الشهير
حقيقة ثم قالوا ماتا درهم فاضافوا مثناها الى المفرد فلم يمتنع الاضا
وهذا حكم الالف وانما عدّ الاعداد المركبة من العوامل السماعية
الاسماء المركبة التي تنصب ما بعدها على التميز منحصر في هذه الاسماء
اعني من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت منحصرة في عدد معلوم
غير متجاوز الى غيرها فالحري ان تعد من السماعية فان قيل الاعداد
التي فيها النون ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عدّها في
القياسية قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا من جملة العوامل القياسية
كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التميز فصح
عدّه من جملة القياسية واما ان احد انواع الاسم التام المبهم منحصر في عدد
مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة قائمة بعد اذ يمكن
لك ان تقول الاعداد المركبة داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة
فالحري ان تعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع قوله والثاني كم للا
من العدد واعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد وهي للكثرة وتستعمل على
وجهين في الاستفهام والخبر اما الاستفهامية فنحو كم رجلا عندك فينصب المميز لانها
عشرون اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين مقدر لانها اسم والاسم يستحق التنوين

فانها تبين بالاضافة الى الواحد الى الجمع نحو كم رجل وكم رجال عندك
معنى كثير من الرجال واضافته الى الواحد على القياس لانه عدد كثير
نحو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما تبينت بالاضافة اشتبهت ب
عشرة واختصوا التبين بالنكرة المنصوبة فى الاستفهام وبالاضافة
فى الخبر فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب لما انها نقيضة رب
فتجر بعدها حملا على رب جرا على تبرئهم فى حمل الشئ على ما
يقابله وقد يجئ النصب فى الخبرية حيث تعذر الاضافة وذلك
ما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم فى الدار رجلا وبعضهم على ان الجر
بعدها باضمار من وهى منونة ابدا فى التقدير وانما بنيت لانها
متضمنة معنى الحرف اما الخبرية فتشبه الحرف اعنى رب على الكون
لانه الاصل فى البناء ثم انها تقع فى وجهيها مبتدأة ومفعولة و
مضافا اليها نحو كم رجل ورجال عندك معنى كثير او عشرة من الرجال
عندك وكم رجل او رجلا لقيت اى كثيرا او عشرين وبرق كم رجل
او رجلا اطلقت ولا تقع فاعلة الا فى المعنى لاقتضائها صدر الكلام
فيما معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية فى المعنى ثم

واحد في الحالين ولانها لما كانت تقابل رب ولرب صدر الكلام فكذا
لها قوله كم لما كان اسم المفرد موضوعا للكثرة جاء في الضمير اليه
مفردا او جمعا حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجلا لقيته
ولقيتهم قوله والثالث كأي كأي كلمة ركبت من كاف التشبيه واي
جعلت في معنى كم الخبرية نحو كأي رجلا وانما نصب مميزها لانها تمت
بالتنوين فامتنعت عن الاضافة وفيها خمس لغات كأي وكائن وكاء
بوزن كاع وكي بوزن كيع وكأ بوزن كع فاكثر ما يستعمل مع من و
كم الخبرية قوله والرابع كذا كناية عن العدد كذا كم وهي مركبة من
كاف التشبيه وذا التي في قولك هذا الا انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف
وخلع عنها معنى التشبيه كما في كأي وذا ايضا تغير حكمها وازالت
استوى فيها المذكر والانثى فلا يقال كذا وكذه كما يقال هذا وهذه
ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف فنصب ما بعدها
نحو عندي كذا وكذا درهما فكانه قيل كالعدد درهما وانما قصد
تبيين لكونها عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندي كذا درهما
قلت عددا ما درهما قوله السماعية العاملة في الاسماء كلمات

تسمى اسماء الافعال اوطها رويد الخ اعلم ان هذه الاسماء تدل بوضعها
لضرب من الايجاز حيث تضعها الاسماء موضع الافعال وتفيد
بها مع هذا نوع من المبالغة والتاكيد لايكون فى لفظ الفعل ماسيا
فاذا تاملت رويد فانه اسم اقيم مقام الفعل واستوى فيه المذكر
والمونث الواحد والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان
مسميات هذه الاسماء قد تكون امرا وقد تكون اخبارا فالاول
تكون متعديا كرويد زيدا وغير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف
ولم يورد الامام هذا النوع من حيث انه لا يعمل فى اسم ظاهر وا
هنا ذكر العوامل واما اسماء الاخبار فنحو هيهات وهذه الاسماء كثيرة
ونحن نقتصر على ما ذكره فى الكتاب فمنها رويد هو مصدر ارود
فى الاصل اى امهل صغر تصغير الترخيم باخذ منه الزوائد و
به الفعل وجعل هذا الحذف والتغيير دليلا على انه
خلع عنه معنى المصدرية وبنى كما ان فعل الامر مبنى انما استوى
فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينها وبين الفعل لانها فى الاصل
مصدر والمصدر لايثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا

المفعول نحو رويد زيد وقد يستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر
نحو سرت سيرا رويدا او على الحال ايضا نحو سار وا رويدا اي
مرودين واذا الحقته الكاف فهو اسم فعل كان الكاف مجردا للخطاب
ولا محل له من الاعراب مثلها في ذلك واياك نحو رويدك
زيدا واذا كان مصدرا فهو اسم مجرور المحل على انه مضاف
اليه ومنها بله وهو اسم لدع نحو بله زيدا اي دعه اتركه وقد يكون
مصدرا فيضاف الى المفعول نحو بله زيد اي ترك زيد بمعنى
اترك زيدا اتركا ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك هو اسم
لالزم وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضاف فله اصل
وقد جعل ههنا اسما للفعل لان الظروف تنوب مناب الفعل في الغنى
عنا بها فجعلت ههنا اسما لها فعلى هذا دونك ومنها
هيهات وهو اسم للبعد نحو هيهات الامر اي بعد وقيل
اصله هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وجاز فيه الحركات الثلث وقرى بهن ومنها
شتان وهو اسم لافترق نحو شتان زيد

وعمران مالو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واصل وهو

شيئين ولو جعل مزيدة لاسند شتان الى بين وهو اسم منصوب

لازم الظرفية ولم يستبعده بعضهم عن القياس لكن ما صحيحا صالحا

للواحد والكثير منها سرعان وهو اسم سرع وتثليث في المثل سرعان

ذا اهالة فذا فاعل سرعان وانتصب اهالة على التمييز كقولك سرع ذا

اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفا

واخذ يسمنها فراى رغامها يسيل من انفها فقال ودكها فقالت الامة

قد سمنت الشاة فقالت امة ذلك فصار قولها مثلا يضرب لمن

يخبر بكينونة الشئ قبل وقته قوله وفي هذه الثلثة مبالغة ليست في

مسمياتها اذا اراد هيهات وشتان سرعان ذلك الا انا وان كنا

نفسر هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم

يخبر عن المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المتكلم المخاطب ذلك الشئ

بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكأنه بمنزلة ان يقول بعد جدا جدا وما

العبد من جهة المعنى فعلى هذا شتان وسرعان قوله ومن المبنيات نوع اذا

من الافعال منها الافعال الناقصة اعلم ان هذه العوامل الداخلة في للمبتدأ والخبر كانت

الا ترى انك تقول كان زيد اخاك ثم سقط كان فيكون صار
بقي مبتداء وخبر الخبر يداخوك ولا ينتقض هذا بنصب زيد اما
لان المنصوب هناك ليس بلازم بل لو سكت على اما وراءه كان
كلاما سديدا ولو سكت على مرفوع كان لم يكن كلاما سديدا كما اذا
تلفظت بالمبتداء وحده وانما رفعت هذه الافعال للمبتداء ونصبت
الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية في اقتضاء معانيها شيئين وانما
سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل على
الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما كان بمنزلة قام زيد
في انه يدل على قيام زيد فيما مضى اذا سلبت الدلالة على الحدث
عوض الخبر ليكون مع خبره في قوة الفعل الدال على الحدث
فلم تسكت على مرفوعها فقط والفرق بين كان وصار اعلم ان معنى
صار الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا
وهذا معنى قوله يدل على ثبوت معنى الخبر في زمان مرتب على
زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان
الماضي من غير تعرض لزواله في الحال ولا زواله وقد تستعمل صار

معنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو وهي في هذا المعنى تامة

قوله وكان تجئ تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة

ناقصة كما ذكرنا ، وتامة بمعنى وجد او وقع نحو كان الامر فلا

الى المنصوب وتتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان في

المهد صبيا اي وجد في المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال

دون الخبر اذ لا تعجب من تكليم من كان في المهد صبيا والثالث التي

ضمير الشان نحو كان انت خير من زيد اي كان الشان انت خير من

زيد وكان هذه الناقصة بعينها لان ضمير الشان اسمها والجملة خبرها

الا انهم افردوها بالذكر عدوها قسما منفردا رغبة في التفهيم

والتقريب والرابع ان تكون مزيدة نحو ما حكى من قولهم ان من

افضلهم كان زيدا اي ان من افضلهم زيدا وكذا اصبح اخواته اعلم ان اصبح وامسى

واضحى تجئ على ثلثة معان احدها ان يقرن مضمون الجملة بالاوقات

الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر

نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى الثاني ان يكون بمعنى الدخول

في هذه الاوقات جارية مجرى اعتم واظهر فيكون تامة نحو اصبح زيد

اى دخل فى وقت الصباح والثالث يكون بمعنى صار من غير ان
يقصد بها الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان الصافى
نحو اصبح زيد غنيا وامسى عمرو اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين
اما الاقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين او كونهما بمعنى
صار ولا تكونان تامتين فيظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح
واخواته وهو امسى واضحى دون ظل وبات وكان ينبغى ان يقول
اصبح واختاه او واخواته الا انه لتساهل فى العبارة قوله وما
ما زال واخواته نافية اعلم ان ما فى اوله من هذه الافعال بمعنى
وهو استمرار الفعل لفاعله فى زمانه وما فى ما عدا ما دام نافية
دخلت على ما فيه معنى النفى اعنى زال واخواته فجرى مجرى الايجاب
بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا
مقيما لان كلمة الا انما يؤتى بها قبل تمام الكلام فى النفى دون
الايجاب وعلى هذا ما برح وما فتئ بالهمزة ومعناه الضالة وبرح
الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافى وقد يحذف فى اللفظ لكنه
وفى المعنى مراد نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر واما ما فى دام فمخالفة

لمانى مازال لانها مصدرية وموضع ما فى حيزها فى تاويل المصدر
والمصدر هاهنا مسد الزمان كما فى اتيك خفوق النجم فاذا قلت
اجلس ما دمت جالسا كان المعنى دوام جلوسك اى مدة دوام
جلوسك ولهذا كان الواجب ان يتقدم بكلام قبلها لانه ظرف
لابد مما يقع فيه قوله وليس لنفى الحال اعلم انك تقول ليس زيد
منطلقا الان ولا تقول غدا فتنفى انطلاق زيد فى الحال فكانه
التقدير ما ينطلق زيد الان وهو فعل غير متصرف على المذهب
الصحيح بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة به وقيل
اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف التزم فى عينه الاسكان
وليكون دليلا على جموده وكونه غير متصرف تحويت ولو كان متصرفا
لقيل لاس كهاب وترك على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال
يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان
فى اوله ما فانه لا يقدم الخبر عليه نحو قائما مازال زيد لان ما له صدر الكلام
فلا ينقدمها شئ مما فى حيزها واختلفوا فى ليس فذهب المتقدمين
من البصريين انه ملحق بكان فى جواز تقديم الخبر عليه وذهب عامة

عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما وهو اختيار اكثر المتاخرين
فلم يجوزوا مطلقا ليس زيد الا قضائه ايضا صدر الكلام ولانه
فعل غير متصرف فبالحري ان لا يعمل فيما تقدم لانحطاطه في رتبته
عن رتبة الافعال المتصرفة قوله والنوع الثاني افعال المقاربة اعلم
ان عسى فعل ماض غير متصرف بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث
الساكنة به وانما سلب التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى
الطمع فاشبه بذلك لعل ولعل حرف والحرف لا يتصرف فاجرى
عسى مجراها ولهذا اجازوا عساك وعساه كما قالوا لعلك ولعله
لانها تدل على الاستقبال ولفظها لفظ الماضي فاستغنى بها
ان يتكلف لها بناء والمضارع منها ثم ان فاعلها على نوعين احدهما
ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في
موضع النصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم الزموها ان
مع الفعل لكونها لتقريب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع
ليكون ذلك ادل على مقتضاه والطمع اوضح للغرض المقصود منه
لان ان لا يكون الا للاستقبال الثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع

الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة كرب ان يخرج

اى خروجه الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم

ان لا تجرد اللفظ عن علم الاستقبال و لم يفتقر فى هذا الوجه

افتقاره فى الوجه الاول لانه لما ذكر ان اولاجى ذكر الاسم فى

نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعد و يجوز اسقاط ان عن

الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما فى قوله عسى الكرب الذى

امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب و لا يجوز اسقاط ان فى هذا الوجه

لان من شرط الفاعل ان يكون اسما و الفعل لا يكون فاعلا

و مما يدل على ان ان مع صلته فى الوجه الاول فى محل النصب

على الخبرية دون الرفع على البدلية كما فى قوله و ما كان

قيس هلكه هلك واحد و لكنه بنيان قوم تهدما مجيئه

صريحا فى قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله و كاد ايضا من افعال المقاربة

و هو يرفع الاسم و خبره فعل مضارع بغير ان متاول

باسم فاعل نحو كاد زيد يخرج اى خارجا الا انهم تركوا استعماله

لان كاد وضع للتقرب من الحال فالتزم فيما بعدها ما يدل بصيغته

على الحال اعني المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد
استعمل الاصل المرفوض من قال الشاعر فابت الى فهم وما
كدت آئبا وانما حذف ان مع كاد واثبت مع عسى لان كاد ابلغ
تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت كادت الشمس تغرب كان
المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة على الاستقبال
الا ترى تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا اشد
القرب من الحال فلما كان الامر على هذا اخذ علم الاستقبال مع
كاد واثبت مع عسى وقد شبه كاد بعسى من قال وقد كاد من طول
البلى ان يمصحا وفرق بينهما وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال
على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء
والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم يجريا
في عسى ولكون كاد ادل على التقريب استعمله العرب لقرب
الشبه من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميرا فانك
تريد ان قربه من الامارة قد حصل بل تريد اثبات المشابهة
الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما حتى كانه هذا ذاك وقوله

يستعمل استعمال كاد واعلم ان ام الباب عسى كما كاد وقد يجري
كرب مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا جعل واخذ وطفق
واوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبيها نحو اوشك زيد ان
يجيء واوشك ان يجيء زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجيء
فتلخ والنوع الثالث فعلا المدح والذم اجمع البصريون
على ان نعم وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي
وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب
الاول لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بهما والمسئلة طويلة
الذيل والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام والذم العام و
استمرارهما في نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجب انتقالهما
بحصولهما في زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس دالين على
هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضي لان الماضي ادل على هذا المعنى
من المضارع ليشترك فيه الحال والاستقبال وهو على شرف
الزوال والانتقال فلا يصلح للدلالة على الثبوت والاستمرار
واما الماضي فهو ماض ابدا فهو لمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى

الثبوت ادل لهما فعلان ماضيان ولابد لهما من اسم
مرفوع هو فاعلهما ومن اسم اخر هو المخصوص بالمدح والذم
فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او
مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد لا تريد رجلا
دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى
وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي تعلم تريد واحدا معهودا
قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع سائر المعارف هنا نحو
نعم زيد ونعم انت او نعم هو او هذا او ذاك وذلك لا يقوله احد
وكذلك نحو نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس
الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل
وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل رجلين
ولا تقل نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام الجنس لانك اردت
ان يكون في اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك قلت رجلا
ثم ادخلت عليه اللام فاستغرق الجنس بمجموعهما
وكذلك الجمع في قولك نعم الرجال اخوتك

قالوا وانما اثروا ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا
اليه لما انهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على
فاعلهما لام الجنس ايذانا بان فى الممدوح والمذموم بهما مثل
ما لجميع الجنس من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد
الفاعل فهو المسمى بالمخصوص بالمدح والذم وفى ارتفاعه مذهبان
احدهما ان يكون مبتدأ مقدما عليه خبره كانه قيل زيد نعم
الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل فى موضع
الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدأ
عن غناء الضمير العائد اليه ونظير ذلك قول الشاعر شعر اما
القتال فلا قتال لديكم لان القتال فى قوله اما القتال مبتدأ
ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا بلا ضمير فيه لان اشتمال القتال
الثانى لكونه منفيا بلا التى لنفى الجنس عليه سد مسد العائد اليه
والمذهب الثانى ان يكون خبر مبتدأ محذوف وذلك انك اذا قلت نعم
الرجل كانه قيل من هذا الذى مدحته فقيل زيد اى هو زيد وهذا
على كلامين والاول على كلام ولحق قوله ونعم الفاعل وانما اضمر

قيل الذي سلوكا بطريق المبالغة والتوكيد لان السامع اذا اورد
عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد
للتنبه او البيان الذي ياتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم
ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبدأ له بالبيان وذلك نعم
رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا زيد ثم ترك الاول لان النكرة
المنصوبة تدل عليه ورجلا ينصب على التميز كما في عشرون رجلا
والتميز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار بباب نعم لانه
مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذي هو ضده وهذا
الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم قوله ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة
من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم فاسند الى
الاسم الاشارة وجريا بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل
زيد وحبذا المرأة هند ويستوي فيها المذكر والمؤنث والاثنان
والجمع لانهم سلكوا بها مسلك الامثال والامثال لا يتغير عن حالها
بل يلزم على وتيرة واحدة فقد اختلف فيها اسم هي ام فعل فذهب
اكثرهم الى ان المغلب عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل فلما ركب معه الآخر

هو الاقوى وذهب الآخرون الى ان المغلب عليها الفعلية
به وذهب الآخرون الى انه لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية بل
مركبة منهما ولا غلبت لاحدهما تقول حبذا الرجل زيد فحب فعل وذا
فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح فتقول حبذا
رجلا زيد فيكون رجلا تفسيرا لاسم الاشارة الذي هو في الابهام
نظير الضمير في نعم رجلا زيد ولكنك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم
زيد تفضيلا للظاهر على المضمر وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص هنا
وجوها احدها ان يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما يأتي
على قول من يغلب عليه الاسمية والثاني ان يكون ذا مرفوعا
بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد
والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف كانه قيل لما قيل حبذا من
المحبوب فقيل زيد اي هو زيد الرابع ان يكون زيد مبتدأ وحبذا
خبر مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة غناء الضمير فمن جعله جملة
وفيمن جعله اسما مفردا فلا اشكال وفيمن جعله فعلا كان متضمنا
لضميره والخامس انه ارتفع زيد بفاعلية حبذا وهذا لا يكون

الا وفيمن يغلب عليها الفعلية قوله وساء مثل بئس اى يلحق
ساء ببئس كما يلحق حبذا بنعم لاتفاقهما فى المعنى وذلك نحو قوله
تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا فساء فعل جار مجرى بئس وفيه
ضمير مبهم كما فى نعم رجلا ومثلا تفسيره والقوم هو المخصوص بالذم
ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء المثل مثل القوم الذين كذبوا
ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص
لان المخصوص كالمبين له والمبين لابد له من ان يجانس المبين
قوله والنوع الرابع افعال القلوب انما سميت هذه الافعال بافعال
القلوب لانها للشك واليقين وكلاهما من افعال القلوب قوله
اذا كانت هذه الاربعة بمعنى معرفة الشئ بصفته يعنى بمعنى معرفة
المبتداء على كونه مخبرا عنه لشئ وذلك نحو علمت اخاك كريما
ورايته جوادا ووجدت زيدا ذا الحفاظ وهذه الافعال تدخل
على الجملة من المبتداء والخبر ككان وان اذا تصل معناها
للشك واليقين كظننت زيدا عالما وعلمت الا ان هذه الافعال تغير
المبتدا والخبر لفظا ومعنى فتنصب كل واحد منهما على المفعولية و

الذی کان مبتدا مفعولا اول والذی کان خبرا مفعولا ثانیا و
تعتبر صحة الکلام بان تسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدا
وخبرا کان الکلام سدیدا والا فلا وحکم الثانی من المفعولین حکم
المبتدا ثم ان لهذه الافعال خلا حسبت وخلت معانی اخر تتجاوز
علیها مفعولا واحدا اما ظننت ففی اذا کان بمعنی ترجیح احد
او بمعنی الیقین کما فی قوله تعالی وظنوا انهم ملاقوا ربهم کانت
افعال القلوب واما اذا کان من الظنة بمعنی التهمة لم یقتض المفعول
الثانی نحو ظننته ای اتهمته واما زعمت اذا کان بمعنی ظننت فهو
من هذا الباب وقد یکون بمعنی القول من غیر حجة فلا یقتضی للمفعول
الثانی نحو قوله تعالی زعم الذین کفروا ان لن یبعثوا وکذلک علمت
قد یکون بمعنی معرفة الذات فلا یقتضی المفعول الثانی نحو علمته ای عرفته
وکذا رایت قد یکون من رؤیة البصر ووجدت بمعنی الاصابة
فلا یقتضیان الثانی نحو رایته ووجدت الضالة ای اصبتها ومن
خصائصها امتناع الاقتصار علی احد المفعولین لانهما الخبر الا
انها لانها داخلة علی المبتدا والخبر فکما لا یستغنی المبتدا عن الخبر ولا الخبر عن المبتدا

لكن لا يستغنى احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت
فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما
ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان معا فلك ان تسكت عنهما و
تجعلهما نسيا منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان
يعطي ويمنع قوله والغاءها متوسطة او متاخرة اعلم ان
لهذه الافعال ثلاث مراتب الاولى التي لا يجوز فيها الا الاعمال
ولا يجوز فيها الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان
التقديم من اعلام العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا
يجتمعان والثانية التي يحسن فيها الالغاء والاعمال وذلك عند
التوسط نحو زيد ظننت منطلق او زيدا ظننت منطلقا
انما تساويا لان واحدا من المفعولين مقدم والفعل واقع
بينهما فهو متاخر من وجه ومتقدم من وجه والثالثة التي يكون
الالغاء فيها احسن وذلك عند التاخر وذلك لان الفعل
حط له في التقدم بوجه فضعف امره فيحسن الغاءه وانما اختص
الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها من الافعال المتعدية لان

زيد ظننت مقيم كان بمنزلة زيد مقيم في ظني ولو قلت زيد
درهم وزعمت انك تريد زيدا درهما في اعطائي الجلب فتح و
والتعليق بالاستفهام او اللام انما علقت عند الاستفهام لان الاستفهام
يقتضي صدر الكلام وكذا اللام فيجعل لان الفعل غير عامل لفظا
فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزء
في موضع النصب لان العلم واقع عليهما وقد عدل الى المبتدأ
محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه الافعال نحو اعطيت
لزيد درهم لان ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام وانما سمي هذا
تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة كانت
معملة من جهة الجملة وهي غير معملة لفظا فكانت معملة من جهة وغير
معملة من جهة فتشبهت بالمرأة المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا
مطلقة

الباب الرابع في العوامل المعنوية

الاول الابتداء وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية للاسناد فان
عرفت في ما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ
انما هو معنى يعرف بالقلب وعامل المبتدأ والخبر هكذا نص اصحابنا

رحمهم الله لان رافعهما هو التعري من العوامل اللفظية لاجل الاسناد

واما قيد بالاسناد ايذانا بان الاسم لو عري من العوامل اللفظية

او لم يسند اليه شئ فلفظ زيد مثلا من غير خبر

لفظا او تقديرا لم يكن مبتدأ بل كان بمنزلة الاصوات

التي حقها ان يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد

العقد والتركيب وانما وجب ان يجعل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا

تجردا عن العوامل اللفظية لاجل اسناد الثاني الى الاول استحقا الخروج

بالاسناد عن حكم التعليق واكتسابهما المعنى الموجب للاعراب اصل الاعراب

وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني به لكونه جزءا ثانيا من

الجملة اوجب لهما الرفع من بين سائر وجوه الاعراب قد عرفت

في ما تقدم ان كل ما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب كان عاملا

اذا العامل عبارة عنه في عرفهم وهذا المعنى الذي نحن بصدده

بهذه المثابة فوجب ان يكون عاملا وذهب الكوفيون الى انهما

يترافعان وحجة الفريقين مذكورة في الاصل

قوله وهذا المعنى عامل فيهما يشير الى المذهب البصري وهو كون هذا

المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى عامل فى المبتداء والمبتداء هو العامل فى الخبر ولا ما ذهب اليه الاخرون من انهما جميعا اعنى المعنى المبتدأ جميعا عاملان فى الخبر قوله وحق الاول ان يكون معرفة الاصل ان يكون المبتداء معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان تخبر عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك ليحصل الفائدة هذا هو القياس ثم انهم يبتدؤن بالنكرة المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة لشهادة تاويل الاية وهو هذا الجنس من العبيد خير من ذلك وعلى هذا كل موضع يبتدأ فيه بالنكرة انما الصح بضرب من التاويل كما فى الاستفهام والنفى وما جرى مجريهما نحو ما احد خير منك لان المنفى لعمومه التحقت بالمعرفة وارجل فى الدار ام امرأة لانه متاول بايهما فى الدار وعلى هذا فى الدار وقد حسن تقديمه لانهم الالتباس فيه اعنى التباس الصفة بالخبر ولهذا التزموا تقديمه قوله وقد يجيئان معرفتين نحو الله الهنا

ومحمد نبينا انما جاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب متصورا
لشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافدته بذلك النسبة المجهولة
عنده كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت
له ان زيد المنطلق اى زيد هو الشخص الذى عرفته بالانطلاق
والمعتبر فى ذلك حصول الفائدة بحيث وجدته استقام الكلام
وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان تذكر ذلك
تقربا وتعبدا والثانى ان يقال للجاحد الذى يعرف الهية و نبوة
ذلك فتنزله منزلة من تخبره لشئ لا يعرفه واعلم انهما اذا كانا
معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة
فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر لم تخبر بل لو
ذهبت تقول ذلك لكان المنطلق مبتدأ وزيد خبره لا يقال
ان زيدا يدل على معنى الشخص فهو متعين للاسناد اليه فيكون مبتدأ
قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى النسبى فهو متعين للخبرية مقدما
كان او متاخرا لانا نجعل المنطلق مبتدأ الا على تاويل الشخص الذى
منطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا على تاويل المسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما

صالح لان يكون مبتدأ وخبرا فانهما تقدم يكون هو المبتدأ كما
هذا مذهب السيرافي وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا
معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك وتراد ان تخبر عن من يعرفه
المخاطب باخوته ولا يعرفه بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتدأ وزيد
خبره وان كان مقدما فاثر الاختلاف انما هو في موضع الالتباس
اعني فيما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتدأ وخبرا
واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فهنا
لا يلتبس ان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة
الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء قوله والمعنى
الثاني رافع الفعل المضارع ذهب اكثر الكوفيين
على ان الفعل المضارع انما يرتفع لتعريته عن العوامل الناصبة و
الجازمة وذهب الكسائي الى انه يرتفع بما صدر به
اوائله من الزوائد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل
المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسماء فيه نحو زيد يكتب مقام

كاتب فيكتب ارتفع لانه وقع موقعاً يصح وقوع الاسم فيه اذ لو قلت
زيد كاتب كان اسن كلاماً فعاملها اذن معنوي وهو المعنى الذي
ذكرناه وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل لقيامه مقام الاسم
وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى الحركات
وهو الرفع ثم ان من الواجب ان يعلم انه ليس من شرط صحة وقوعه
موقع الاسم كونه في معناه او قريباً منه كما في زيد يكتب بل يكفي
مجرد وقوعه موقع جنس الاسم الا ان يقع موقعاً يصح وقوع اسم الفاعل
فيه ولهذا قال لانك تقدر ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب او
زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل مرة وموقع المبتدأ
اخرى وهو اسم محض مما يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل
مشروط انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع
اسم الفاعل هناك نحو قائم الزيدان وقائم الزيدون لكونه غير
معتمد ولكنه ارتفع ههنا المضارع لوقوعه موقع الابتداء والا
عن مظان صحة وقوع الاسم لا يقال بمثل هذا وجب ان لا يرتفع الفعل
في قوطم كاد زيد يقوم اذ الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح الاسم لانا نقول

ان الاصل ان يقال كان زيد قائما على ما سبقت اليه الاشارة
مرة فان قلت وعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب
موقعا يصح وقوع الاسم فيه قلنا هذا مغالطة محضة لان العامل
انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب
فكيف يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من اين جئت فتفتح اين
وان كان قد دخله الجار لانه مبني غير مستحق للاعراب قوله والمعنى
عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة ما
العامل في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيها معنويا فاذا
قلت مررت بالرجل الكريم ورايت الرجل الكريم وجاء الرجل
فالعامل في الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب
وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع
موقع الاسم وتعري المبتدأ من العامل اللفظية للاسناد كذلك و
كان ابو علي يختار هذا المذهب وحجة سيبويه ان الصفة قد
تنزل منزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون
عاملا فيهما الا ترى انك اذا حملت اناء فيه ماء كنت حاملا للاناء

لما ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الوصف بواسطة
الموصوف قوله ويتجه للاول بقوله يا عمرو الجواد فى انه لو كان
المؤثر فيهما واحدا لما اختلف حكمهما استدل ابو علي على
ما اختاره من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفات ما اعرابه
يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمرو الجواد من
مضموم وصفة مرتفعة ارتفاعا صحيحا فلو كان العامل فى الصفة
ما هو العامل فى الموصوف لم تختلف حركاتهما ولما كان احدهما اعرابا
والاخر بناء وهذا معنى قوله فان المؤثر لو كان واحدا لما اختلف
حكمهما ومن روى يا عمرو الجواد ظانا انه عجز البيت المشهور الذى
هو قول الشاعر فما كعب بن مامة وابن سعدى باكرم منك يا
عمرو الجوادا فقد سها اذ لا احتجاج للاخفش فى النصب اذ يصح
ان يقال حينئذ ان العامل قد عمل فى محل المنادى النصب حيث
كان مبنيا وعمل فى وصفه النصب لفظا حيث كان معربا فيكون
العامل فيهما واحدا كما فى ذهب امس الدابر لا يعود البناء
الخافى فصول من العربية وهى اربعة فصول قوله التفضيل و اى المعرفة

والنكرة المعرفة ما وضع على شئ بعينه وهي خمسة الاول المضمر
انا وانت والكاف في غلامك قالوا الاصل في الاسماء التنكير و
التعريف طار عليه على ما سبق في باب ما لا ينصرف والنكرة ما
لم يختص بواحد من جنسه فيكون شائعا في امته نحو رجل وفرس
وما اشبههما والمعرفة ما وضع ليدل على شئ بعينه وهي خمسة ضرب
الاول المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم او
المخاطب او غيرهما بعد سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا نحو قوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى معناه اعدلوا عدلا فالضمير راجع
الى العدل للتقدير ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون
كل واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لم يكن
في هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت جاءني رجل فضربته لانه
وان كان نكرة في اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته
التعريف فصار اخبارك عنه بالمجي من الانباء التي تعرف له عند
السامع تعريفا فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضميره معرفة لما انه
زيدا في قولك زيدا ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في الكلام

قالوا واعرف انواع المعارف هو الضمائر لانها بمنزلة وضع اليد
اذ الشئ انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضمائر ضمير المتكلم ثم
المخاطب ثم ما هو لغيرهما قوله والثانی العلم الخاص كزيد وعمرو قال والاولى
تعريف العلم انه الذى علق على شئ بعينه غير متناول ما اشبهه
وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن المبهم والمضمر لانك اذا قلت
بعد ذكر زيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول بكرا وخالدا بخلاف زيد وعمرو
انما قيد بقيد الخاص احترازا عما نكر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته
ونحو ذلك فان لفظ العلم يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه
والعلم كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة والثعالبة
وغيرهما قوله والثالث ما فيه لام التعريف للجنس اللام وحدها عند
سيبويه للتعريف والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء بها الا ترى لا
تثبت فى الدرج وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل و
انما استمر التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل
عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها
او فردا من افرادها فان كان الاول كان التعريف لتعريف تلك الحقيقة

ولتسمى تعريف الجنس واما الثاني كان التعريف لتعريف ذلك
المفرد وهو المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم على
الحقيقة قد يكون لشئ يمكن ارتباطه لجميع افراده نحو قوله تعالى ان
الانسان لفي خسر فيقال ان اللام لاستغراق الجنس وقد يكون لشئ لا
يمكن ذلك فيه وكالشئ الاستغراق نحو قوله تعالى اخاف ان ياكله
الذئب فاللام ههنا للجنس دون العهد والاستغراق قوله والرابع
المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم هو ما كان متضمنا للاشارة
الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم
المبهم اما ان يكون بحيث ان يستغنى عن الصلة اولا يكون والاول
اسماء الاشارة والثاني الموصولات وانما بنيت المبهمات لانها
اشبهت الحروف في عدم استقلالها وافتقارها الى الصفة او
الصلة لانها اذا اطلقت لم يفهم عنها عين شئ ولا جنسه كالمضمر
فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا في
تثنيتها هذان في حال الرفع وهذين في حال الجر والنصب كما قالوا
مسلمان ومسلمين وكذا اللذان والذين قلنا عن ذلك جوابا احدهما

لا نسلم ان هذان وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمين وانما
ذلك صيغة موضوعة لتثنية هذا كما ان هما لفظ موضوع
لتثنية هو وانقلاب الالف ياء في حالة النصب والجر ليس
للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة لتثنية هذا في حالة
الجر والنصب كما انهم صاغوا الضمائر في الاحوال الثلث فوضعوا
للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا ولا شك ان اختلاف
الصيغة لا يكون اعرابا ومما يدل على ان هذان ليس بتثنية هذا
حذف الالف من هذا اذ الالف في التثنية لا يحذف بل ينقلب اما
واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان والجواب الثاني ان الاسم اذا
ثني فالتثنية تزيل عنه شبه الحرف وتثبت قدمه في الاسمية
لاختصاصها بالاسمية فيعود معربا وهذا المبني لم يتبدل من الحركة
والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين
وانكان الواحد لا يستحق ذلك قوله والموصول لا تحوالذي
التي وما ومن الموصول ما لا بد له في تمامه اسما من جملة تقع
صلة له نحو الذي ابوه قائم زيد وانما تعرفت لصلاتها باللام

ولهذا قيل ان اللام الاولى في الذي زيادة واصلها لذي على وزن عمى
وانما زيدت لتحسين اللفظ بها ان تقول مررت برجل الذي فعل كذا
فيكون اللفظ متشاكلا اذ لو قلت مررت بالرجل لذي فعل كذا
لم يحسن له ذلك الانتظام ويدلك على زيادة اللام ههنا ان ما
ومن بمنزلته ليس بهما لام نحو جاء من عرفته فيكون
بمنزلة الذي عرفته فيه فانها لا يتم الا بصلة وهي احدى الجمل الاربع
وذلك نحو الذي ابوه منطلق زيد والذي ذهب اخوه عمرو والذي
في الدار او امامك خالد والذي ان تكرمه يكرمك بكر والجملة
التي تقع صلة يجب ان تكون من الجمل التي تقع صفة اعني انها من الجملة
التي يتطرق اليها التصديق والتكذيب فلا يصح وقوع الامر والنهي
والاستفهام والتمني امثالها صلة فلا يقال الذي اضرب زيدا عمرو
اذ لم يكن في اضرب زيدا بيان لمعنى الذي كما يكون اذا قلت الذي ضربته
وكذلك لو قلت جاءني الذي أتضربه لان الاستفهام ليس بشيء معلوم
فيكون مبينا لمبهم كما كان الخبر وعلى هذا التعجب اذ لو قلت جاءني الذي
ما اكرمه او اكرم به لم يجز لان التعجب مبهم عن البيان اذ الانسان يتعجب

مما بينهم عليه سببه فان اتيت بالقول مع هذه الاشياء جاز نحو
اخبار نحو الذي اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن الجيد
اظهاره ثم انه لابد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول
كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو ههنا اوجب لان الصلة مع الموصول
قد تنزلا منزلة اسم واحد فلابد من شيء يصل بينهما ويجوز حذف
العائد للعلم به وهذا متسع في كلامهم نحو هذا الذي بعث الله
رسولا ونحو ذلك وقل ما تجئ اية في التنزيل من هذا الجنس الا وحذف
العائد قراءة فيه الا في موضعين احدهما قوله تعالى الذي يتخبطه الشيطان
من المس والثاني قوله تعالى واتل عليهم نبأ الذي اتيناه ثم اعلم ان
الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل لا تكون الا نكرات
فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا توصف بالنكرة ولما
كان كذلك وقد مستهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف بالجمل توصلوا
به الى وضعها بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالاجناس بذو ولما لم
يمكنهم ان يقولوا مررت برجل فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس
ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان تكون معلومة للمخاطب نحو هذا الذي

قدم من البصرة لمن بلغه ان انسانا قدم من البصرة الا انه لم يعرف عينه فاذا قلته بذلك انه ذاك ولو لم يبلغ المخاطب ان انسانا قدم من البصرة احلت ثم ان الفرق بين الذي وما ومن ان الذي يقع وهما لا يقعان وصفين والفرق بينهما ان من يختص باولى العلم وما باولى العلم وغيرهم قوله والخامس المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية وذلك نحو صاحبك وغلامك وغلام زيد او غلام الرجل او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته وقد ذكر في باب الاضافة ان كل نكرة اذا اضيفت الى معرفة اضافة معنوية فانه يكتسي من المضاف اليه التعريف الا اسماء توغلت في الابهام فانها نكرات وان اضيفت الى المعارف اعني نحو غير ومثل وشبه وقد سبقت الاشارة اليه فيما تقدم في غير موضع

الفصل الثاني في المذكر والمؤنث

قوله المذكر ما ليس فيه تاء التانيث الموقوف عليها هاء كرحمة وضاربة احترز بذلك عن التاء في بنت واخت فانها بدل عن الواو وليست للتانيث الا ان ابدالها جعل مختصا بحال التانيث والوقف على بنت واخت بالتاء وبنت ساء واخت بعضهم تقف على تاء التانيث

ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو ظلمت ومنه قول الشاعر د ار سلمى بعد
حول قد عفت + بل جوز تيهاء كظهر الحجفت ثم ان هذه التاء
اعنى المنقلبة هاء فى الوقف كما يجى للتانيث يجى لشبه التانيث
لكنها للفرق بين الجنس والواحد منه كتمر وتمرة ومنها ضربة وقتلة
وللمبالغة فى نحو علامة ولتاكيد معنى الجمع كحجارة وللدلالة على
او التعريب كمهالبة وموازجة وغير ذلك مما يطول تفصيله وشبهها
بالتانيث فى كونها فرعا على الاصول فرعية التانيث للتذكير قوله ولا
الف الالف يجى للتانيث مقصورة او ممدودة كحبلى وبشرى وصحراء
وصفراء والابنية التى فيها الالف المقصورة قد يكون مخصوصة
كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى
الفاء وفتح العين وقد تكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها
سكون العين وان الفهما قد يكون للتانيث كسلمى ومعزى وقد يكون
للالحاق كارطى وعزهى وعلامة كونها للتانيث امتناع الصيغة
من الحاق التاء وورده غير منصرف فى الاستعمال واما امثلة الممدودة
فكثيرة الصابون عد هنا سامة قوله وهى وجهين اعلم ان التانيث ما بازائه

الحيوانات كالمرأة والناقة وغير الحقيقي وهو ما لم يكن كذلك بل يعلق

بالوضع والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي لاصالته

اقوى من غيره فاوثر معه الحاق العلامة بالفعل المسند اليه جاءت

هند ولم يجز جاء هند الا في ضرورة الشعر واما في غير الحقيقي فقد

جاز طلع الشمس جوازا متسعا وانكان الاحسن طلعت فان وقع بين

الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر مجلس

القاضي اليوم امرأة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يبق له لم

له تلك القوة فيستدعي الحاق العلامة لامحالة واستحسن ذلك في

غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه ونحو قوله تعالى ولو

كان بهم خصاصة لانه اذا كان جائزا بغير الفصل من غير قبح

الفصل يحسن ثم ان تانيث البهائم وان كان حقيقيا الا انه دون

تانيث الادميين لان البهائم لاتميز اعيانها بل تجمعها صورة متحدة

ولايقصد في تانيثها وتذكيرها ذلك القصد فاشبه التانيث الغير الحقيقي

فاجيز سار الناقة وان لم يجز جاء هند قوله واللفظي على ثلثة اضرب اي التانيث

الغير الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث لفظا كظلمة والبشرى

الصحراء وقد لا يكون ثم انه اذا كان واحدا لفظا قدر فيه التاء نحو
ارض و نعل بدليل اريضة و نعيلة وانما قدر فيه التاء دون
غيرها من علامات التانيث لكثرتها ولانها ام العلامات وهذا
سمى مونثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه ثم ان الاسم
المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فامره يظهر بشيئين بالاسناد
نحو الشمس طلعت وبالتصغير نحو شميسة اذ التاء تظهر فيه فان
كان رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف سواء كان الجميع
اصولا او لم يكن نحو عناق وعقرب فامره لا يظهر الا بالاسناد نحو
لدغتني عقرب والتاء لا تظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة
تاء التانيث على ما سبق في باب ما لا ينصرف وقد شذ قديد
ووريئة حيث اظهرت التاء في الرباعي عكسه عرس وعريس ثم
انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مونثا بوجهين احدهما
ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير والثاني
ان الجمع المكسر فرع على جمع المصحح فاجتمع فيه فرعيان فلما كان
تانيثه لاجل التشابهة كان تانيثه غير حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركه

نحو فعل الرجال وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع المذكر وجمع المونث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقوله تعالى وقال نسوة وقال النسوة هو اسم مفرد لجمع المرأة وتانيثه غير حقيقي كتانيث الامة اسم لجماعة النساء وقيل انما قال وقال نسوة على تاويل جمع من النساء وقيل حملت على معنى الجماعة وتانيث الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع بالواو والنون مونثا لانه لم يشابه التانيث الا بوجه واحد بخلاف جمع المكسر كما عرفت ولانه مختص بالذكور ولم يتغير صيغته مما هو عليه بل الحق باخر الواو والنون بخلاف جمع التكسير فانه قد استونف له صيغة قوله هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في المونث الغير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى الظاهر الاسم نحو طلع الشمس ما اذا اسند الى ضميرها فلا يجوز الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت فههنا ان لم يلحق العلامة لم يعرف ان الاسناد الى ضميرها ام الى اسم اخر يجئ بعده نحو الشمس طلع شعاعها مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع وهو

لامتناع هنا ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه
وتثنيته وجمعه من حيث كان الخبر هو المخبر عنه فلما كان حكمه هنا
هكذا او هذا واقع موقعه تبعه في ذلك وهكذا اذا اسند الى
ضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة نحو الرجال جاء المسلمات
هذا اذا اسند الى ضميره المستكن وكذلك ان تسنده الى ضمير البارز
نحو الرجال جاؤا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان العرب تقول الجذوع
انكسرت والاجذاع انكسرن وهكذا الخمس خلون وخمسة عشر خلت
وما ذلك بضربة لازب قوله والناس والانام والرهط والنفر مذكر
الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظه لان الانسان يجمع
هكذا واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف
واللام عوضا عن الهمزة والا لم يجتمعا معا في قوله ان المنايا يطلعن
على الاناس الامنينا وقال غيره الالف واللام فيه بدل كما في
اسم الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل قوله معاذ الا
له ان يكونا سواء ثم ان الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع له واحد من
لفظه بل هو اسم مفرد بمعنى الجمع كذلك الرهط والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين مع

تعالى تسعة رهط ولو كان مونثا القبل تسع رهط واما القوم فهو ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر و يونث بدليل الايتين اللتين اوردهما المصنف الا ان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل التاء مقدرة فيه اذ لو كان كذلك وجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال الجوهري القوم للرجال دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم ال حصن ام نساء وقال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن وربما دخل فيه النساء على سبيل التبع وقوله والقوم يذكر و يونث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت للادميين مثل قوم ورهط تذكر وتونث وان صغرت لم تدخلها التاء وانما يلحق التانيث بفعله ويدخل الهاء فيما يكون لغير الادميين مثل الغنم والابل لان التانيث لازمة هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره المصنف على خلافه حيث فرق بين القوم وبين الباقي والجوهري لم يفرق وقوله ونحو النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويونث اعلم انهم وضعوا بعض الاسماء للجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر

وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر ويونث اما التذكير فللحمل على اللفظ
لان اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو قوله
تعالى اعجاز نخل منقعر واما التانيث فللحمل على المعنى اذ معناه معنى الجمع
معنى له واحد فاشبه سائر الجموع وذلك نحو قوله تعالى اعجاز نخل
خاوية وقوله تعالى والنخل باسقات وهذا الباب يكون له مذكر
لفظه لالتباس الواحد بالجمع لانك اذا قلت شاء مثلا واردت
الواحد المذكر فقد التبس بالجمع لان الجمع شاء ايضا قال يونس اذا ارادوا
ذلك قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر قوله وتانيث العدد من الثلثة
الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء انما انعكس قضية التانيث
والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان
رجالا قدمت في الاعتبار على النسوة نظرا الى الافراد وقيل انها
التكسير فانث العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة واستهجن التانيث
للفرق ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث
لوحدة التاء هذا في الثلثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد سلك
فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد اثنان وللمونث احدة

احدى واثنتان وثنتان واما ما فوق العشرة فاعشر الى تسعة عشر
فيونث الاسم الاول دون الثانى لان الاسمين اعنى العشرة مع
ما نيف عليها المائتين بمنزلة اسم واحد فكره اثبات علامتى التانيث فيها
لاجتماعهما فى اسم واحد فتقول احد عشر رجلا واحدى عشرة
امراة فتونث احدى ولم تسقط التاء التى سقوطها علامة التانيث
من العشرة لئلا يجتمع علامتا تانيث اعنى اثبات الالف فى احدى
وسقوط التاء من عشرة وفى المذكر تسقط التاء من عشرة لئلا يجتمع
علامتا تذكير فى اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا واثنا عشرة امراة
واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وهكذا الى
تسعة عشر تثبت التاء فى الاسم الاول فى المذكر وتسقطها عن الاسم
الثانى وفى المونث بالعكس وشين العشرة يسكنها اهل الحجاز ويكسرها
بنو تميم واما الحق باخره الواو والنون من الاعداد نحو عشرون و
ثلثون المذكر والمونث فيه سواء نحو عشرون رجلا وعشرون امراة
قوله والاسمان مبنيان على الفتح قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة
لبناء الاسمين فى الاعداد المركبة واما اثنا عشر فانهم اعربوه اعراب الاسم المثنى

نحو هذا اثنا عشر و رايت اثنى عشر و مررت باثنى عشر و ذلك لانهم
لما جعلوا اخر شطريه اعنى عشرة بمنزلة النون من التثنية عوضا عنه لسل
انه لا يجوز الجمع بينهما كما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول
اثنانك كذلك لا يجوز اثنا عشرك كما تقول خمسة عشرك و اذا
كانت بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يجوز ان يكون مبنيا الفصل الثالث
في التوابع وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع
لغيرها وهي خمسة اضرب تاكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف الحروف وقوله
اما التاكيد فيختص بالمعرفة ويكون بالتكرير نحو جاءني زيد زيد و
بغيره نحو جاءني زيد نفسه والرجلان كلاهما والقوم كلهم اجمعون اكتعون
ابتعون وفائدة التاكيد التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو
في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان الذي يقرب منه زيد
قوله تعالى فنادته الملئكة فان ذلك مجاز اذ لم يناده الا جبرئيل
فاذا قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذي في مررت بزيد
وقوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون فجاء بكلهم لازالة التجوز
الذي في قوله تعالى فنادته الملئكة وانه يختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه

ليتوسع في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين
احدهما انهم قالوا ان النكرة شائعة غير ثابت العين كالمعرفة فلا
الى تأكيد لان تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه والثاني ان النفس
يدل على الخصوص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما
تمانع والكوفيون اجازوا ذلك في ما كان محدودا نحو قمت الليلة كلها
لان الليلة موقتة فيجوز ان يقوم في بعضها فاذا قيل ليلة كلها
صح المعنى الذي وضع التأكيد لاجله وهو ازالة التجوز وانشد ١٠
قد صرت البكرة يوما اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التأكيد
يجيء في الكلام على وجهين تكرير صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه
المصنف بالتكرير مطلقا وانه جاء في كل شيء من الاسم والفعل والحرف
والجملة والمفرد وتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه
المصنف بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس به لفظا ثم
ان لفظ النفس والعين مثله يؤكد به الواحد والمثنى والجمع المذكر
والمؤنث ويسند الفعل اليهما اسنادا ممتنعا نحو جاءني نفسه وعينه وكلا
لا يؤكد به نحو المثنى لما سبق في حد الكتاب انه مثنى المعنى واحد اللفظ

وكل لا يؤكد به الا جمع او شئ ذو اجزاء مقصود بالتجزؤ نحو قرأت الكتاب
كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمع ... ولا يسند
الفعل البتة واكتعون في معناه وهو تبع لاجمعون لا يجئ الا على اثره
ولو قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون والصعون بالصاد
المهملة وروي بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف وعن ابن كيسان
بدأ بايتهن شئت من هذه الثلثة بعد اجمعون وعن بعضهم
جاءني القوم اكتعون وليس بالمعروف وانما جمع بين كل واجمعين في
قوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد
ذلك الاحاطة بالجنس بانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد
لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدرى اسجدوا في وقت واحد
في اوقات مختلفة فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل على انهم
... اخرهم في حالة واحدة هكذا ذكره ابو العباس رحمه الله قوله
الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان
... ما تذكر بعد الشئ من الدال على بعض احوال ذاته تخصيصا له في
النكرات نحو جاءني رجل عالم وتوضيحا له في المعارف نحو جاءني الرجل

العالم وقيل جئ للتفرقة بين المشتركين في الاسم نحو مررت برجل
طويل ورجل قصير فيفصل بين شخصين مشتركين في اسم رجل
وقد يجئ لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه
وتعالى او لما يضاد ذلك من الذم والتحقير وقد يجئ لمجرد التاكيد
امس الدابر لا يعود ثم اعلم ان الصفة اما ان يكون بحال الموصوف
او بحال ما هو من سببه فالاول نحو مررت برجل عاقل والثاني برجل
كثير عدوه فالكثير ليس بحال الرجل انما هو حال العدو من سببه
والغرض بالسبب ان يتصل به ضمير يرجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم
ان الشئ يوصف بخمسة اشياء الاول ما كان فعلا للموصوف او لشئ هو
من سببه نحو مررت برجل قائم وامرأة قاعدة فان مثل هذا فعل
لرجل وتجد في الوصف هنا ضمير عائد الى الموصوف وكذلك مررت
برجل قائم اخوه فترفع الاخ باسم الفاعل وهو صفة للذي قبله
الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل نفسه فاذا قلت
مررت برجل قائم غلام ملك لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الاول فلو
يكون فعله صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف او من شئ هو من سببه نحو

مررت برجل طويل ابوه والثاني ما كان عزيزة كالفهم والكرم
والعاقل والفرق بين هذا وبين الاولين هو ان الصفات قد تكون
علاجا وقد تكون حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالاكل
والقيام والقعود وغير ذلك واما الحلية فعلى ضربين احدهما ما
يعرف بالعين كالطول والقصر والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن
للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم
والجهل والظرافة والكرامة وهذا هو المعني بالعزيزة اصطلاحا
ولا مشاحة فيه والرابع النسبة كهاشمي وبصري والاسم المحض اذا
نسب اليه صار وصفا اذ تقول هاشم وبصرة فلا يصح الوصف به
فاذا انسبت فقلت هاشمي انخرط في سلك الصفات فتقول مررت
برجل هاشمي وامراءة هاشمية وتقول رجل هندي غلامه
يرفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسبة جرى مجرى سائر الصفات
في الحاق علامة التانيث والتثنية والجمع وتنزله منزلة حسن لشدة
مشابهة اسم الفاعل والخامس ما وصف باسم الاجناس وسل
مررت برجل ذي مال وامراءة ذات اسوار فانهم اذا ارادوا ان يصفوا

وتامر وتمر ما هو منسوب الى التمر واما اسماء الاشارة المكانية نحو مررت برجل بهذا او

بالاجناس لم يمكنهم ان يقولوا رجل مال وامراءة سوار فاجتلبوا احدى الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف بالاجناس فقالوا رجل ذو مال وامراءة ذات سوار فصح لهم اللفظ والمعنى صار له صاحب مال وصاحبة سوار الا ان صاحبا لا يلزم هذا المعنى تقول مررت بزيد صاحب عمرو بمعنى رفيقك وذو موضوع ليتوصل به الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء تتصف بالاجناس ولا تتصف بالاعيان الا انك اذا قلت رجل ذو علم فيكون صفة له وكذا امراءة ذات سوار لان القصد الجنس فهي تتصف به حتى كانه قيل امراءة متحلية او متزينة واما الذوات باعيانها فلا يتصور ان تتصف بها الشيء الا ترى ان زيدا لا يكون صفة لشيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف بالملابسة كالحلو السواد فلهذا لم يجز اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف الى المعرف باللام نحو مررت بالرجل ذي المال لانه كان نكرة في الاصل وكان اسم جنس فاجيز اضافته اليه مع كونه معرفة لان التعريف باول احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان

اعراب هذا الاسم حالة الافراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما
فی صدر الکتاب واما فی المؤنث فانها تلحق التاء وتکون الاعراب فیه
بالحرکة نحو مررت بامرأة ذات مال وکذا الجمع نحو هذه نسوة ذوات
مال ومررت بنسوة ذوات مال ورأیت نسوة ذوات مال بالکسرة فی
حال النصب والجر کمسلمات واما فی التثنیة والجمع فکمسلمان
ومسلمون قوله وکل صفة یتبع موصوفها اعلم ان الصفة
اذا کانت فعلا للموصوف فهی موافقة فی جمیع الاحوال من التعریف
والتنکیر والاعراب والتذکیر والتأنیث وغیرها لان الصفة لما کانت
هی الموصوف فی المعنی نحو زید الظریف وجب ان یدخلها ما یدخل
من التذکیر والتأنیث والافراد والجمع اذ الشیء الواحد لا یکون واحدا
وجمعا ومذکرا ومؤنثا واحدا وجمعا لا یجوز ان یکون معرفة ونکرة
فلا یجوز ان یقول جاءنی الرجل ظریف لان الرجل اذا کان یدل علی واحد
مخصوص وظریف علی الشیاع والعموم لم یمکن احدهما موافقا لصاحبه
وکان بمنزلة جاءنی الرجل الظرفاء هکذا ذکره ابو علی وکل حکم
الاعراب فان الصفة لما کانت هی الموصوف وجب ان ینصب بعمل العامل علیهما

جميعا فتوافقه لا محالة في الاعراب هذا اذا كانت الصفة فعلا
للموصوف اما اذا كانت فعلا لسببه فانما توافقه في الاعراب
والتعريف والتنكير دون ما سواهما فلك ان تقول مررت
برجل حسنة جاريته وبامراءة قائم غلامها وبرجلين ذاهب
غلامهما وبرجال قائم اخوهم وذلك لان الصفة التي هي
فعل لسببه لم تكن هي هو حقيقة فيجوز ان لا تطابقه تذكيرا
وتانيثا وافرادا وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا ابوه
وغلامها كما يمتنع ان يكون المونث مذكرا نفسها الا ان
هذه الصفة بعد عود الضمير من معمولها الى الموصوف تنزل
منزلة صفة كانت من فعل الموصوف اذا الرجل كما يوصف
بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا قيل برجل كريم ابوه
كانه قيل كريم الاب فيكون الصفة فعلا له بدليل
احتماله ضميره وتانيثها في امراءة كريمة الاب يدل
على ذلك واذا تنزلت الصفة لفعل سبب الشيء منزلة الصفة
لفعل ذلك الشيء وجب ان تطابق الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب

قوله والبدل على اربعة اوجه المقصود من البدل التبيين
والايضاح ودفع الالتباس وهو المقصود من الكلام والاول
كالبساط لذكره وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك
ثلثهم كان مجرورا بحرف جر آخر حتى كانك قلت مررت بقومك
بثلثهم بدليل مجئ ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن
لمن آمن منهم وقوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا
من فضة وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان المبدل انتزل
منزلة للبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق بعض كان
المعنى جعلت بعض متاعك فوق بعض لهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول
قال جار الله العلامة توطئة له في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله
بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان
يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا
صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك يعني لا يجوز ان تقول زيد
رجلا صالحا اذ لا ضمير عائد من الخبر الى المبتدأ ثم ان البدل يجئ على اربعة اضرب
احدها بدل الكل من الكل نحو رأيت زيدا اخاك اذ الاخ زيد هو وعلى هذا قوله اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين

ضربت زيداً راسه اذ الراس بعض زيد ولا بدّ فيه من ضمير يرجع
من البدل الى المبدل منه والثالث بدل الاشتمال نحو زيد سلب ثوبه
فثوبه بدل من زيد لانه لاتصاله به واشتماله عليه صار له ما
جزء منه والرابع بدل الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اذا اردت
ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركته بان
اتبعته المقصود ولا يتاتى الا في بديهة الكلام والاحسن ان تستعمل
فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذه انواع البدل الاربع ووجه
الحصر على ما ذكره بعض المتاخرين هو ان البدل لا يخلو من ان يكون
عين المبدل منه او لا يكون والثانى اما ان يكون بعضه او لم يكن
والثانى اما ان يكون له تلبس ما بالمبدل منه او لم يكن الاول بدل
الكل من الكل والثانى بدل البعض من الكل والثالث بدل الاشتمال
والرابع بدل الغلط وبهذا يندفع اعتراض من يقول ان ههنا قسما
خاصا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لان هذا من
الاشتمال ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس
من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل

منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل لك ان تبدل اي النوعين

شئت من الآخر نحو قوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الله وقوله تعالى

بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة

الا ان تكون موصوفة لتختص وتصلح تبيينا وايضاحا قوله وعطف

البيان هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم اريد لا يضاح

والتبيين والكشف عن المراد ككشف الصفة نحو جاءني ابو عبد الله زيد

ليعلم المخاطب انك تريد من جملة من يكنى ابا عبد الله الرجل الذي

تعرف بزيد او تقول جاءني زيد ابو عبد الله اذا كانت الكنية اشهر

ليعلم المخاطب انك تريد ممن سمي بزيد هو الذي تكنى ابا عبد الله

والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا من معنى موجود

في الموصوف وانه لا يكون مشتقا وان عطف البيان يدل على المقصود

لو افرد عن متبوعه والصفة لا تدل اذ لو افرد الطويل من الموصوف

قولك جاءني رجل طويل ولم يقر جريه عليه لم يدل عليه وانما

يدل على ما من صفة الطول على الاجمال وان العطف والمعطوف عليه كلا

بمنزلة اسم واحد لافادة خصوص بل هما اسمان لشئ كما احدهما السامع

ف مثل رجل عالم فان عالما صفة لرجل مشتق من علم وهو موجود فيه ۱۲ اد ك اي لا يدل على المقصود لو افرد

اعرف من الاخر واما الصفة والموصوف فهما اسما اجريا مجرى واحد
الخصوص والفرق بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود بالكلام
وورود الاول كالبساط لذكره وليس كذلك عطف البيان اذ المعتمد
هو الاول وورود الثانی لاجل ان يوضح امره وان البدل فی حكم
تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول المرار انا ابن
التارك البكری بشر عليه الطير ترقبه وقوعا + فبشر عطف البيان
من البكری ويمتنع ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا عليه فی
التقدير نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد قد ذكر ذلك فی
باب الاضافة قوله والعطف بالحروف وحروف العطف تسعة الواو
للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف انها
تشرك كلها فی جميع المعطوف والمعطوف عليه فی حكم واحد الا
بعد اشتراكها فی هذا المعنى تفترق قالوا والجمع المطلق وهی اصل
فی الحروف العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف
اخواتها فانها تدل مع الاشتراك على معنى اخر فيكون هی كالمفرد
والدلائل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب كثيرة

وبلیق استقصاؤها بهذا الکتاب وما عزی الی الشارح من ان الواو تفید
الترتیب فهو افتراء علیه فانه ارفع شانا واعلی رتبة وکعبا فی علم
العربیة من ان یخفی علیه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما تفیدان
الترتیب الا ان الفاء یوجبه من غیر مهلة وتراخ وثم توجبه
مع التراخی ومن ثم لم یجز ضربت زیدا یوم الجمعة فعمرا بعد شهر
وجاز ثم عمرا بعد شهر اما قوله تعالی وکم من قریة اهلکناها
فجاءها باسنا بیاتا وقوله تعالی وانی لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا
ثم اهتدی فمتاول فانه لما اهلکناها حکم بان الباس قد جاءها
وثم الاهتداء ودوامه علیها واما فهی موضوعة لانتهاء الغایة
وقد ذکر فی حرف الجر ولهذا لم یذکر المصنف ههنا قوله
لاحد الشیئین او الاشیاء او یجیء علی ثلثة اوجه احدها للشک نحو
ضربت زیدا او عمرا اذا اردت ان تخبر لصربك زیدا فاعترضك
شك جوزت به ان یکون ضربت عمرا وانما بنیت علی واحد انك
ضربت احدا منهما وقد یقع فی الاستفهام نحو ازید عندك او
عمرو وبنیت علی انك تستفهم المخاطب عن احدهما والثانی للتخییر نحو اضرب زیدا او عمرا

تضرب احدهما لا بعينه ولو تحرّان يضربهما فليس ذلك لما
هو تخيير اذ لم يكن هناك شيء موجود تشك فيه كما يكون في الخبر
والثالث للاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين والفرق بين هذا
وبين التخيير انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا لما انه لو جالس الحسن
بخلاف التخيير فان الامتثال لا يكون الا باحد فدام على احدهما واما
بمنزلة او في هذه المعاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب اما
زيدا واما عمرا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين والجمهور على انها ليست
من جملة حروف العطف النحو ابو علي ثم لعين هنا منها لوقوعها قبل
المعطوف عليه ولدخول العاطف عليها واختاره المصنف حيث لم
يذكرها وجعل حروف العطف تسعة فقط وام لطلب تعيين ام متصلة
ان ام يجيء على ضربين احدهما ان تكون ذلك متصلة وتكون ذلك
الاول الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك ولكن
اضربت زيدا ام عمرا فالحاصل انها اذا وقعت بين مفردين نحو
متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال ايهما والاتصال ان
يكون معادلة لهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى تكون جميعا في الفضل بمعنى

وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما عنده فتطالبه بالتبيين و
مع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر التعيين
نحو زيد الكان عنده زيد او عمرو الكان عنده عمرو والجواب مع او
بلا او نعم والثاني ان تكون منقطعة وتكون في الاستفهام وغيره
اما الاول فنحو قولك ازيد عندك ام عندك عمرو كانك لما استفهمت
عن وجود زيد عنده ثم بدا لك عن هذا السوال شك فاضربت عنه
واستانفت سوالا اخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك
عمرو وام المنقطعة في معنى بل مع الهمزة ولا بد معها من اعادة الخبر
لو قاسيتها وبين المتصلة واما الثاني فكقولك انها لابل ام شاء
كانك رايت شبحا من بعيد فظننت انها ابل فاخبرت بانه ابل
على حسب اعتقادك ثم اعترضك شك وجوزت له ان يكون
شاء فاخبرت عن الاخبار اخذا في السوال عن كونه شاء فقلت ام
شاء اي بل اهي شاء قوله ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل
لكن لتشترك في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما لا فهي للنفي بعد
الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وقيل لا عمرو ومثل ان الحق صدق من يدلك لا

عمرو ولا يجيء الا بعد الاثبات او تقول ما جاءني زيد لا عمرو

واما بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا
قلت ضربت زيدا بل عمرا كنت قاصدا للاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك
انك غلطت في ذلك فتضرب عنه الى عمرو وهذا قالوا وبل تقتضيه
لان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول بل تثبت للثاني ما وجب
للاول وتنفيه عنه وقد يقع بعد النفي كما تقع بعد الموجب نحو
ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت نفي المجيء عن زيد واخبرت ان
الذي لم يجيء عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر رحمه الله
هذا الكلام وتخمين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني زيد بل ما
جاءني عمرو فكانك قصدت ان تثبت نفي المجيء لزيد ثم استدركت
واثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو
فيكون نفي المجيء ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك في
الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي معا واما لكن فهي للاستدراك
بعد النفي خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وهي اخص من بل لاختصاصها
بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا فاذا

في عطف المفرد على المفرد اما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في جميع ا
الاستدراك بها في الايجاب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ والفرق
بين الاستدراك والاضراب مذكور في المتن الفصل الرابع في الاصل
الاصلي وغير الاصلي الكلام مداره على ثلثة معان انما جعل الرفع
علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى
من المفعول لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه
فاختص بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشفتين يحتاج في النطق به الى
تحريك عضوين واختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب الذي هو اخف
اضعف لكونه من اقصى الحلق وفي المضاف اليه وهو بينهما لكونه تارة
فاعلا في المعنى وتارة مفعولا بالجر الذي هو المتوسط بين الرفع
والنصب لكونه من وسط الحنك سلوكا لطريق التوافق والتناسب
او يقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا ليس الا وكون
المفعول واحدا فصاعدا الى سبعة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر
بالاخف ايضا لمنهج التوازن والتعادل قوله والملحق بالفاعل
خمسة اتفق جمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتدأ فرع عليه

خلافا لابن فضال لنا ما روي عن علي عليه السلام الفاعل رفع
ما اشبه به والمفعول نصب ما يقوم مقامه والمضاف اليه جر وما جرى مجراه وايضا ان الفعل يتقدم على الاسم تارة ابدا لتقدم
فتكون الجملة الفعلية متقدمة على الاسمية فيكون الفاعل مقدما
على المبتدأ وايضا ان الفاعل ابدا وفي الغالب اثنين لانه لا يحتاج
الا الى شيء واحد هو الفعل والمبتدأ ابدا وفي الغالب ثالث ثلثة
لافتقاره الى الخبر والى العائد منه اليه ولا شك في تقدم الاثنين على
الثلاثية وقيل ذكرنا في ما سبق مشابهة هذه الملحقات بالفاعل
ولا نعيدها فتأمل والمفعول خمسة انما سمي الضرب مفعولا مطلقا
لانه مفعول على الاطلاق لانك اذا قلت ضرب ضربا كانك قلت
اوجدت ضربا واحدثته فيكون مفعولا على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت
زيدا فانك لست تفاعل زيدا على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى
هذا سائر المفاعيل وانما الحق الحال والتميز والمستثنى المنصوب بالمفعول
لمجيئهن فضلة في الكلام مثله والحال مشبه خاصا بالظرف ولكونها
مفعولا فيها والمستثنى بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط الحرف

قوله والجر الاصل للمضاف اليه اما بالحروف او بالاضافة المعنوية

وانما كان الجر في كفى بالله وفي لا تلقوا بايديكم غير اصيل لان المجرور

لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم

على احد التاويلين وكذلك المضاف اليه في الاضافة اللفظية لا

فاعل او مفعول على ما سبق قوله واعراب الفعل غير حقيقي اذ ليس

فيه فاعلية ومفعولية ولا اضافة وقد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب

للاسم في اصله لان وضع الاعراب على ان يتميز بين المعاني المختلفة

ومحل توارد المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال

والحروف تدل بصيغتها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب

للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه غير اصيل وانما هو بسبب المضارعة

التي سبق ذكرها في صدر الكتاب قوله وقد يقع الاعراب صريحا

وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف

الآخر باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبني الا

انه كناية عن اسم مرفوع فقط ولهذا سمي ضمير مرفوع وكذا اذا قلت

اياك ضربت فلفظ اياك مبني الا انه كناية عن اسم منصوب ولما

كانت هذه الاسماء نائبت مناب الاسماء الظاهرة ومست الحاجة
فيها الى تميز ما كان كناية عن مرفوع او منصوب او
مجرور ولم يمكن اعرابها لعلة اوجبت بناؤها صيغ لكل واحد
من هذه الاحوال صيغة ليكونوا الوسيطلوا نباؤها وتحصيل
العرض المقصود من التميز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة
فيها للدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انها
لما لم يوجد فيها اختلاف الاخر باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها
صريحا فقيل انه اعراب غير صريح قوله وعلى ضربين متصل وهو ما
لا ينفك عن اتصاله بشئ فان قلت كيف عرف المتصل بالاتصال
وهل هو الا تعريف الشئ بنفسه قلت عرف المتصل المصطلح عليه
بالاتصال اللغوي العرفي وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكرت
ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما
المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما لفظ به نحو ضربت ضربا وضربوا
ومستكنا وهو ما نوي فيه نحو زيد ضرب اي ضرب هو ثم
المستكن اما ان يكون لازما اي لا يبدل الفعل الا اليه ذلك في بعض الازمنة

وهي افعل ونفعل وافعل وتفعل اذا كان للمخاطب المذكر
دون الغائب المونث فهذه الافعال ابدا مسندة الى ضمير
استكن فيه من انا ونحن وانت او غير لازم وهو ما يسند الفعل اليه
تارة والى غيره اخرى كالمنوي في فعل الواحد الغائب نحو زيد
فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه يسند الى المظهر والبارز من
الضمائر نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن في الصفات
نحو زيد ضارب لانك تسنده الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب
غلامه والى البارز اذا اجرى على غير ما هو له نحو هند زيد
ضاربته هي الصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهي لهند
فابرزت ضميرها وذلك لازم في الصفات بخلاف الفعل نحو
زيد ضربته لانحطاط رتبة الصفات عن رتبة واما ضمير
المنصوب والمجرور فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار من
خواص المرفوع لانه يضمر اذ الفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف
المنصوب والمجرور فانهما لا يضمران بل يحذفان لمجيئهما فضلة تم الكلام
بدونهما واما المنفصل فهو جار مجرى المظهر في استقلاله وانه يتلفظ به وحده ويكون

مرفوعا نحو هو فعل كذا او منصوبا نحو اياك اكرمت لا مجرورا لانه
اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب الا
ترى انه يجوز في كل واحد منهما ان ينفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب
الا زيد وما ضربت الا زيدا وان يصدر به الكلام نحو هو فعل كذا
واياك اكرمت بخلاف المجرور اذ لا يصح ما مررت بالا زيد
قوله وعدد الفاظ المتصلة والمنفصلة سبعة واربعون
لفظا انا موضوع ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف تارة
وبالهاء اخرى نحو انه وقد الحق الالف حال الدرج اجراء للوصل
مجرى الوقف نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني واما نحن فهو
جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء والخلفة
والمخاض وكذا قيل لتثنية نحن وانما لم يثن ولم يجمع على لفظه
لان المتكلم لا يقترن اليه متكلم اخر وانما يقترن اليه غائب او مخاطب
الا ترى انك اذا فصلت في قولك نحن فعلنا قلت انا وزيد فعلنا
وانت وانا فعلنا ولم يمكن ان تقول انا وانا فعلنا فلهذا استعير
للتثنية لفظ يدل على الاثنين فما فوقه وبني نحن على الضم لانه

بنى عن المعنيين فقوى ومثله قط وقبل واما انت فهو ضمير الخطاب
والاسم بالاتفاق منهم ان والتاء للخطاب ولا محل لها من الاعراب
بخلافها فى ضربت وانما حركوا التاء لئلا يجتمع ساكنان وقالوا انت
انت لم يقولوا انت بالضم لانهم وضعوا انا للاول ثم انت للحاضر وهو
وحركوا فيه النون لاظهار مخرجها اذ لو سكنت لها غنة فى الخيشوم واذا
خفيت فاتر والفتحة لخفتها ثم زادوا التاء للخطاب فقالوا انت ولو فعلوا
مثل هذا فى ضربت لزمهم حذف التاء من المتكلم وهو بين الفساد
وانما اختص الفتحة بالمذكر والكسرة بالمونث تقديما لجانب المذكر
على جانب المونث والفتح خير من الكسر لخفته ثم قالوا فى التثنية انتما وفى
الجمع انتم وفى الغائب هما وهم وكان القياس انتا وانتو لان علم
التثنية هو الالف وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا
انتا لالتبس بالوقف فيمن يقول انا قال الشاعر حيا الاله فكيف
انا ولانهم لو قالوا انت انتا انتو لزمهم ان يقولوا هو هوا هوو وهى وهيا وهيو
يفضى الى اجتماع المعتلين فى اخر غير المتمكن فلم يفعلوا بل اتوا بما كالذى
من الواو وهو مثلها فقالوا هما وهم لان الميم من مخرج الواو وواجد على الحركة ثم

التزموا الميم في جميع الباب وقالوا في الجمع انتم والاصل انتموا بدليل
مراجعة في الضرورة والاختيار ووجوبه في مثل انلزمكموها وحذفوا
واما حذف الواو تخفيفا احترازا من الالتباس لم يحذف الالف في
التثنية لالتباس التثنية بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل من التثنية
فالتخفيف به اولى واما ضم ما قبل الميم في هما وهموا وانتما وانتموا
من المذكر والمؤنث لان الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبلها من
جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما قبل حرف
من جنسها في المظهر مضطردين فيه نحو زيدان فجعلوا هنا حركة
الميم الشفوية من جنسها واشتركوا بين المذكر والمؤنث في التثنية
ولم يشركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا في جمع المؤنث هن و
انتن ولم يجمعوا ههنا بالالف والتاء ابقاء للمخالفة بين الفرع
والاصل اعني المظهر والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع في ضربنا و
يضربن وشددت لان الاصل هن وانتمن فقلبت الميم نونا وادغم
واما المنفصل المنصوب فهو ايا عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من
الكاف ونحوها الواحق للدلالة على احوال المرجوع اليه لا محل لها

من الاعراب وهي نظير التاء في انت وعند الخليل انها مجرورة المحل بالاضافة
ايا اليها لانه اسم مبهم فلخصص امره بالاضافة واستدل بما حكاه من
العرب حتى اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياا الشواب حيث اضاف
ايا الى الاسم المظهر اي الى الشواب واما الضمائر المتصلة فما كان للمرفوع
منها هو التاء في ضربت وهي مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب المذكر و
مكسورة للمخاطب المونث وقد استوثر المتكلم باقوى الحركات وانما فتحت
في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المونث لما ذكرنا في المنفصل ثم
وقالوا ضربت وضربتما لانهم قالوا في المنفصل انتن ثم جميع ما ذكرنا
في انتما وانتم وانتن جار في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغائب
الواحد لا يكون الا مستكنا نحو زيد ضرب اي هو وهند ضربت
اي هي ولم يبرز لان الفعل يدل عليه واما في التثنية والجمع
فتقول ضربا ضربوا وضربتا وضربن ولم يزيد والميم فرقا بين
المستكن والبارز اذ تقول ضربا بتثنية المستكن في زيد ضرب
وضربتا للبارز في ضربت ولم يسووا بين المذكر والمونث اذا
امكنهم الفرق هنا باقحام التاء نحو ضربتا ولم يمكنهم هنا او

قد دخلت هنا الف التثنية فلو زادته مرة ثانية تفضي الى اجتماع
التاءين وهو ممتنع جدا قالوا في الجمع ضربن بنون واحدة مخفف او
ضربتن لان احدى النونين هنا بدل من الميم لا ميم فيها لان
منها النون فهذا حكم الضمائر اللاحقة بالماضي واما اللاحقة
بالمضارع فضمير الواحد الغائب المستكن في نحو زيد ينصر وكذا
ضمير الغائبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم
الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل وتميز هذه
الافعال بالزوائد التي اعتقبت في صدرها وتقول في الغائبين يضربان
ويضربون كما قالوا ضربا وضربوا الا ان للمضارع لما كان معربا
عوضوا عن حركة الاعراب فيه النون وتقول في الغائبتين تضربان
ولم يلحقوا في اخره التاء لان التاء في اوله تغني عن ذلك في الجمع تقول
يضربن كما قالوا في الماضي ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه
تضربان وتضربون ولا تزيد الميم لما ذكرنا من الفرق بين البارز
والمستكن وتقول في مونث المخاطب تضربين وتلحق الياء باخره علما
لضمير المونث لان التاء في اوله علامة للخطاب تمنع من زيادة تاء اخر فجاؤوا

بالياء لانها علم للمونث ايضا فى هذى وتقول فى التثنية تضربان ولم يفرق بينهما وبين المذكر كما لا يفرق فى الماضى ضرورة وتقول فى الجمع تضربن كما قالوا يضربن فى الغائب وفى المتكلم لا يبرز الضمير لان حرف المضارعة فى اوله تغنى عن ابرازه ويؤمن الالتباس وحكم الامر حكم المخاطب المضارع الا فى اتصال نون الاعراب لانه مبنى او مجزوم وهذه النون تسقط فى الجزم واما المتصل المنصوب فهو الكاف فى اكرمك والياء فى اكرمنى والهاء فى اكرمه ولفظ المجرور كاللفظ المنصوب على ما تقدم فى قوله الا ان الياء المتكلم فى المنصوب له نون عماد اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضميرا منصوبا يعمد بنون قبلها نحو ضربنى ونصرنى صيانة للفعل من اخت الجر اعنى الكسر فلا يكون فى بنائه كسر كما لم يكن فى اعرابه جر ثم حمل على الفعل ان واخواتها فى ذلك فقيل اننى وكذا اخواتها وجاز حذفها للتضعيف مع كثرة الاستعمال عما عدا ليت نحو انى وكانى ولكنى ولعلى ولا يقال ليتى الا فى ضرورة الشعر واما اذا كان ضمير مجرور فلا يعمد نحو غلامى وفى لى لان الاسم والحرف

لم يجب صونها عن الكسرة الا في من وعن وقد وقط لانهما كاسبنية
السكون عند الياء معها ابقاء على سكونها وتفاديا من ان تزيله الكسرة
وما للمتكلم اذا كان معه غيره ويكون ما قبله ساكنا في المرفوع
وانما سكن اخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة
من التحرز من توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربنا
دعلى هذا دعونا ورمينا فلم تقلب الواو والياء الفا لسكونهما ولم
يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان
المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان اتصل
بالفعل لفظا خاتمة الكتاب وكما يضمر للمعمول يضمر العامل اعلم ان
اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما تبين ان الجار
من المجرور بمنزلة الجزء من الكلمة فمنه اضمار رب بعد الواو نحو قوله و
الاعماق خاوي المخترق وقوله ومهمة مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه
سماؤه اي رب مهمة مسود الجانب خالي الطريق والكوفيون على ان
مجرور بالواو لتنزلها منزلة رب والبصريون على ان رب مضمر
لبعد حالكثرة الاستعمال بعد الفاء كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

فالهيتها عن ذي تمائم محول اي رب امرأة مثلك سبا الكلام

ومرضع بمعنى ذات ارضاع ولهذا لم يؤنثه ومعنى الهيتها شغلتها

عن ذي تمائم محول اي عن صبي ذي تمائم وهي جمع تميمة وهي العوذة

ومحول الذي اتى عليه الحول وبعد بل نحو قوله بل بلد ذي صعد واصباب

اي بل رب بلد وههنا بمعنى المفازة والاصباب جمع صبب وهو ضد الصعد

قوله ومن ذلك في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب

هذا المثل اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان يقال ان خيرا فخير بنصب الاول

ورفع الثاني على انها عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمها لدلالة حرف

الشرط عليها وحذف المبتدأ من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه فتقتضيها

الا جملة اسمية والثاني ان ترفعهما معا الاول على انه اسم كان المضمر والخبر محذوف و

الثاني خبر مبتدأ محذوف والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير فهذا الوجه دون

الاول لقلة حذف خبر كان والثالث ان تنصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا فالاول على

ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى

خيرا والرابع ان يرفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني وينصب الثاني على ما ذكرنا

في الوجه الثالث وهذا السماع لا يتميز مع آخر العامل السماعي اذا الضمير فلابد

في اللفظ تدل عليه مثل ما ترى في اضمار ان مع الفاء التي تدل عليه
وفي اضمار الجازم من الاشياء الخمسة وفي اضمار رب من الحروف
وفي اضمار كما من حروف الشرط وقد حكم على قولهم الله لافعلن بالشذوذ
اذ لا شئ في اللفظ يدل عليه قوله والقياسية لا يضمر الا بدليل الحال
اعلم ان الفعل يضمر ويترك معموله بحاله وذلك حيث يكون عليه
دليل من الحال والمقال فالاول نحو قولك وقد رأيت من تهيأ
للسفر مكة اي يريد مكة فاضمرته اذ الحال يدل على ذلك وكذا
اذا سمعت المستهلين قد كبروا فقلت الهلال باضمار ابصروا
وقوله للمتهيئ وللمستهلين معناه لاجل المتهيئ والمستهلين او في
حقه لا ان يكون للمتهيئ والمخاطب ولهذا كان المضمر يريد وابصروا
على الغيبة دون تريد والصرتم واما الثاني فنحو قوله تعالى بل ملة
ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار وقد اضمر لدلالة ما سبق
من الكلام عليه وهو قوله كونوا هودا او نصارى لانك لما اخبرت
عن قولهم كونوا هودا ونصبت الاسم بعده دل ذلك انك تريد
نتبع ومنه قولك لمن يقول بك من فعل زيد باضمار فعل زيد

رفعه بالفاعلية اولى من رفعه مبتداء وذلك لان جواب من فعل
زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب السوال كما ان جواب من
ضربت زيدا بالنصب ضربت زيدا لا زيد بالرفع قوله وقرب من هذا
الاضمار على شريطة التفسير الاضمار مع شريطة التفسير من قبيل القسم
الثاني وهو ما يكون الدليل عليه من الالفاظ الا ان الدليل على اضمار
الفعل في قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا مقدم ما عليه وهو قوله
تعالى كونوا هودا وفيما نحن على شريطة التفسير متأخر عنه فهذا معنى قوله
الا انه يعقبه وفي الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل
مضمر بتفسيره الظاهر وقد يكون منصوبا بذلك ايضا اما المرفوع فنحو قولهم
هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج زيد
خرج الا انه اضمر استغناء بتفسيره عنه وليس ارتفاعه بالابتداء لان
هل يقتضي الفعل فلا يليه الاسم الا نادرا وهكذا
حكم الاسم الواقع بعد لو وان واذا وهلا والا ونحو ذلك لما فيهن من
اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبد الله ضربته فعبد الله منصوب باضمار
فعل يفسره الظاهر المعنى ضربت عبد الله ضربته الا ان انتصابه بالفعل المؤخر عنه لكونه مشتغلا عنه بضميره

اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون عين المظهر هو ما ذكرنا
فعلا ومعناه نحو زيدا مررت به اى جزته ولا يصح اضمار مررت لانه
لا ينصب المفعول او فعلا هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه
اهنت زيدا ضربت غلامه لان الاهانة من لوازم ضرب الغلام وهذا
باب للاطناب وفيه مجال لكنه يفضى الى الملال فاقتصر على هذا
القدر فليس الرى من التشاف

تمت

بر ناظران انصاف گزین روشن باد که چون نخلبند حدیقه کون شگفتن گلها و شیرازه بند اوراق زمانه
این چمن و دور از خزان دامن گل نوشته خطبه این کتاب را از خار و خس اغلاط لفظی
و معنوی محفوظ داشته بنا بر علیه طبع شرح و در تحریر غلط نامه آن شروع آمد لیکن [illegible] طبع این
کتاب را خالی از خار عیبی که علی الرغم رسم مروجه چاپ خانه ها در غلط نامه بعمل آید ناچار [illegible]
می شود که باعلان سبب آن پرداخته تجرای والعذر عند کرام الناس مقبول
زبان به استعذار گشاید و ان اینکه تحریر عبارت کتاب را در غلط نامه که محض [illegible] این را دست
آویزی توضیح مغلقی بدست آمده بر سهو کاتب حمل نشاید کرد مثال ان مثبت کم اگرچه در
نسخ متعدده عند التقابل و التصحیح مساعی موفوره بعمل آمد لیکن بسبب قلت تداول این کتاب نسخه که
مافوق آن صحت متصور نباشد میسر نگشت [illegible] قبل از اتمام بهم نرسید بنا بر نظر باقتضای این
کتاب حسب ای مساعی به تحریر عبارت مذکوره بعمل آمد و اغلاط چند سهو را بعض مواقع بطرز
کاتب منسوب و متهم کرده بعنوان خطا مات چشم مستعد نگرانند و خود به تصحیح آن پردازند فقط

صحت نامہ اغلاط نسخہ ضوء سراج مصباح

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
٤	٣	صباً خاً	صبءً [illegible]	صفحہ ٢	سطر ٨٠	غلط اللفظ	صحیح اللفظ	x	٥	وهو	نحو
x	٩	إنّ	أنّ	x	١٣	فله	قلة	x	١٣	اذا	اذ
٦	١١	غيرُ	غيرَ	١٧	٣	يقترن	ان تقترن	x	١٤	الان	سكون
x	١٤	اضافة	اضافةً	x	٩	كاسماء	كالاسماء	٢٨	٥	اذا	اذ
٧	٤	تعرف	تعرّف	x	١٠	ليكونُ	ليكونَ	x	٧	لموافقتها	لموافقتهما
٨	١	وسرنا	سرنا	١٩	٤	فتل	قتلاً	x	٩	الاستتباع	الاستشباع
٩	١	منصوب	الاسم	x	٧	لسكوت	السكوت	x	١٠	العاطفة	x
١٠	٧	انه	انهما	٢	٨	معناهما	معناها	x	١٣	يكن	يمكن
x	١١	فضل	فصل	x	٩	ابهما	انهما	٢٩	١	بكسر [illegible]	بكسر [illegible]
x	١٢	المتكلم	[illegible]	x	١٢	ايراده	في ايراد	x	١٢	سجهة	بجهة اللفظ
١١	٤	البدلية	البدية	x	x	نوعين عين	نوعين	x	١٣	في نحو	نحو
x	x	ينبغي	ينبغي	x	١٥	ومن علامة	قوله ومن علامته	x	١٤	من حراج	من حرج
x	٨	ضمها	ضمه	٢١	٤	بالشحة	بالشيحه	٣١	٧	لذاا	لذا
x	١٠	كلّ	[illegible]	٢٣	٨	روية	رؤته	٣٢	٧	مبنى	بنى
x	١٢	مشتملا	مشتمل	x	١٥	وضع	وضع لتفر	x	٩	يكون	اينكون
١٢	٥	نحو	ونحو	٢٣	٦	بل خولهما	فدخولهما	٣٣	١٠	الاترى	حتى
x	٨	اللاتي	التي	x	٩	دخولهما	دخولها	٣٤	١	اواقع	واقع و
x	١٢	للتعريف	متعريف	٢٥	٦	يتصل	تتصل	x	١١	والاسناد	فالاسناد
١٣	٦	[illegible]	[illegible]	x	٨	يتصل	تتصل	x	١٥	الجر	الخبر
x	٩	والمضاف	المضاف	x	١١	هات	هات	٣٥	٧	غلام زيد	x
x	١٠	معرّبة	معرُبة	٢٦	٩	اختص	اختصت	٣٧	١	وستى	ومثنى
x	١٣	عبدالله	عبد الله علما	٢٧	٢٠	الفعل	فعل	x	١٥	التقدير	التقدير او تبك
١٤	٦	اذا	اذ	x	٤	غير	كل	٣٨	١	اذا	اذ
١٥	١٣	كلمة اذ	وانما خلت	x	x	[illegible]	بعته	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

صحیح	غلط	سطر	صفحه	صحیح	غلط	سطر	صفحه	صحیح	غلط	سطر	صفحه
لتنزل	تنزل	١١	٧٦	يلزم	يلزم	٥	٥٣	فقولنا	قوالنا	١٥	
قدّم	قدام	٦	x	اختيها	اختيهما	١١	٥٦	نحو	زيد نحو	٩	٣٩
فانه	لانه	١٣	x	الكسرة	الكثرة	١٤	x	اذ	او	١٣	x
ان نزل	انزل	١٠	٧٧	جاءني	ان	٧	٥٧	انّ	ن	١١	٤٠
انزل	انزل	١٢	x	راوا	راو	١١	x	تجمع	يجمع	١٣	x
للجمة	من الجمة	٥	٧٨	x	يستقل	١٠	x	متوسط	يتوسط	١٥	x
اخرج	الخرج	١٣	٨١	هذا	هذه	٥	٥٨	الواو	الواوو	٢	٤١
لخرج	الخرج	١٤	x	ففعلوا	ففعلوا	٧	x	مفيدة	معتبرة	٤	x
بالمتكلم	كالمتكلم	٣	٨٢	من ليست	من	٦	٦٠	لانخراطها	لاخرانها	١٢	٤٢
ايقاع	ايقاع	٨	x	قوله	قول	١٥	x	شبهي	تشبهتي	١٠	٤٣
[illegible]	[illegible]	١٢	x	بنفسها	بانفسها	١	٦١	فيه	في	١٠	x
نحو	يجي	١٥	x	[illegible]	[illegible]	١٥	x	للمصدرة	المصدرة	١٥	٤٤
اد	اجاد	٢	٨٣	المتابعة	المتابعة	٧	٦٢	وراءها	وراءها	٩	٤٥
فانما	فانما	٨	x	اتروا	آتي	١٥	x	اعلمت	اعلمته	١٤	x
اذ	اذا	١٠	x	المجموع	الجمع	٩	٦٩	رجل	رجل	٩	x
هذا	هذا كا	١٤	x	فطرف	فطرفت	١١	٧٠	التعلق	التعين	٧	٤٦
البناء	البنا	٨	٨٤	جاوزته	جاوزته	١٤	٧١	الثانية	لثانية	١٤	x
ينقسم	ينقسم	١٣	x	وبين	ربين	١٥	x	الشبه	التبيه	٤	٤٧
معمولا	معمولة	١٣	x	فانه صفة	فانه	٦	٧٢	في هذا	هذا	٥	x
المتمكنة	للتمكن	١٥	x	[illegible]	[illegible]	١١	x	مستفهم	يستفهم	١٥	x
كل	فيه كل	١٠	٨٥	عن لزومه	لزومه	١٣	x	الكلم وانما	الكلمة	٤	٤٨
اوعلى	وعلى	٥	٨٦	x	فقوله	١	٧٣	ردوا	ردوا	١١	٤٩
غيرهما	غيرها	١١	x	وعن	وعلى	٦	٧٥	ابنم	ايتم		٥
بالاسم	بالاسم	٢	٨٧	x	مقام	٧	x	مضافة	مضافا	٣	٥٢
على	وتقديم على الاسم	١١	x	واعتبارهما	[illegible]	١٥	x	اباه	اياه	١٥	

صفحه	سطر	غلط	صحیح
٨٨	٨	مالیطرا	مالایطرا
٨٩	١٥	بتنا	بنا
٩٠	٣	وهو	واما
×	٧	او	و
×	١٢	بصنعته	بصفته
٩١	٣	بن کرة	بن کرة
×	٥	منه الیه	متصل
×	٦	ان یضم	ویضم
٩٣	١	حتمل	وحتمل
×	×	حصل	حصل
٩٧	٥	المثل	للعمل
×	٩	[illegible]	بصرة
٩٩	٥	[illegible]	صبح مانهم
١٠٠	٢	[illegible]	ما
١٠٢	٩	لتزالیح	[illegible]
١٠٣	٢	[illegible]	کما
١٠٤	١٦	تولدکا	×
×	١٧	کونه	کونها
١٠٦	١٣	تقول	[illegible]
١١٥	٣	الفاعل	الفاعل
×	١٢	[illegible]	[illegible]
١١١	٦	[illegible]	احتوا
×	×	[illegible]	[illegible]
×	[illegible]	[illegible]	[illegible]

صفحه	سطر	غلط	صحیح
١١٠	١٢	لا	لان
١١٢	٩	یراد	ایراد
×	١٥	لا	لان
١١٤	٤	وقوعه	وقوعه
١٢١	٧	اسناد	اسناد
١٢٢	١٠	حیث	×
١٢٣	٢	المتعین	التبعیض
×	١٥	[illegible]	×
١٢٢	١	واما	واما
×	٤	صرف	صرف
١٢٦	١٢	[illegible]	[illegible]
١٢٧	٤	زبه	او به
×	٦	والواو	الواو
×	١١	فی	فی
١٢٨	٥	تعلل	نقلل
×	١٥	النبا	النشأ
١٢٩	١٢	[illegible]	[illegible]
١٣٠	١	راجع	فراجع
×	٣	ذکرها	ذکرها
×	١٢	المتعدی	المتعدی
×	١٣	[illegible]	[illegible]
×	١٥	خلعت	خلت
١٣١	١	الفعل	الفعل
×	٧	بعد	بعد

صفحه	سطر	غلط	صحیح
١٣١	١٣	به	ربه
×	١٤	لبعد	[illegible]
×	١٤	لا نقطه	و نقطه
١٣٢	١١	یضحکن	یضحکن
١٣٤	٨	[illegible]	[illegible]
×	١٣	التاء	ان انتفاء
١٣٥	١	بتکلم	تتکلم
×	٤	[illegible]	[illegible]
×	١٠	[illegible]	[illegible]
×	١١	[illegible]	[illegible]
١٣٦	٢	[illegible]	عدا
١٣٧	١٢	ابانه	ابانة
١٣٨	٢	النیابة	لنیابة
×	٣	حروف	حرف
×	٨	المثنا	المثنا
١٣٩	٥	[illegible]	[illegible]
١٤٠	٣	[illegible]	[illegible]
١٤٢	١٠	بازید	یا زید
١٤٣	١٠	[illegible]	[illegible]
×	١١	المنبه	منبه
×	١٥	المغنی	×
١٤٤	١٠	قطع	×
١٤٥	٦	اتباع	و اتباع
١٤٧	٥	للخطب	الخطب

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۴۷	۹	نکسر	نکسر
x	۱۵	الحرکة	الحرکه الی
۱۴۸	۷	للعصمة	للعصیه
x	۱۰	تحاور	تجاور
۱۴۹	۲	ربما	لیتما
x	۱۴	مبعد	نبعد
۱۵۰	۷	کان	x
۱۵۱	۷	بقل العلة	تقیل
x	۹	والحطاء	x
۱۵۳	۶	للتصو	المنصو
۱۵۴	۵	اذا	اذ
x	۷	اذا	اذ
x	۹	مقصود او خبر	مقصود فی الکلام خبر
۱۵۵	۲	یعاقبه	تعاقبه
x	۱۱	المبنی	المنفی
۱۵۸	۲	فیجوز ونه	فیجوزون
x	۱۴	عمرو زید	عمرا زیدا
۱۵۹	۷	الحرف	الحرف
x	۹	بان	ان
۱۶۰	۵	تقل بهما	قل بهما
x	۶	تقلت	تعلت
۱۶۱	۱	والنصا [illegible]	[illegible]
۱۶۲	۳	اذا	اذ
x	۱۱	اذا	اذ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۶۳	۱۰	اذا	اذ
x	۱۲	مخالفته	مخالفته
۱۶۴	۸	نخوان	نخوان
۱۶۵	۷	احبنی	احبنی
x	۱۵	لایجد	ولایجد
۱۶۶	۱	صلیتها	صلتها
x	۶	عملت	علمت
۱۶۷	۸	إن	ان
x	۱۰	عملت	علمت
۱۶۸	۱۱	منا تها	مثا بهتها
۱۶۹	۱۲	دفع	رفع
۱۷۰	۱۳	علی	علی ان
x	x	الاان	ان
۱۷۱	۲	اذا	اذ
x	۱۵	لکلاولی	لاالاولی
۱۷۲	۱۵	اصل	الاصل
۱۷۳	۵	تقوم	یقول
x	۱۲	الخلیل	الخلیل
۱۷۴	۳	تحلّ	تحلیل
۱۷۵	۱۰	اذا	اذ
۱۷۷	۱	الانفراد	الانفراد
x	۶	[illegible]	[illegible]
x	۱۵	[illegible]	[illegible]
۱۷۹	۱	به	به تجم

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۷۹	۹	الی	الی
۱۸۰	۴	فی لان	فلان
x	۱۴	ولماقوله	قوله
۱۸۴	۱۰	بینهما	بینهما
۱۸۵	۲	کلما	لما
۱۸۶	۳	اعطا	عطا
۱۸۷	۱۳	ولیصر	لیصر
۱۸۸	۷	مالعل	مالعل
۱۸۹	۱	اذا	اذ
۱۹۰	۱	النبی	لاالی
x	۵	اذا	اذ
x	۶	تابینی	تاتی
x	۷	الی	ان الی
x	۱۰	لا	تحا
x	۱۴	فاتوا	قالو
۱۹۱	۲	تابینا	تاتنا
x	۹	[illegible]	[illegible]
x	۱۰	فانعقد	انعقد
x	x	نصب	نصب
x	۱۳	الکوا	الواو
۱۹۲	۱	خو	خو
x	۲	استشا	استشا
x	۷	سهد	استعا
x	۸	منسوا	استعا

صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح
١٩٣	٧	یاتینی	یاتنی	٢٠٢	٣	لکن	لکون	٢٢٣	١٢	ولکونه	لکونه
×	١٢	تلحقها	تلحقهما	×	٤	منها	ومنها	٢٢٤	١٢	العامل	[illegible]
×	١٤	یتجاذب	یجاذب	٢٠٤	٩	افردوها	افردوهما	٢٢٥	١	الماء	[illegible]
١٩٤	٥	للا	الا	٥	٤	الاقتران	اقتران	×	4	حکمهما	[illegible]
×	١٢	یاتینی	یاتنی	×	٨	اوله	اولها	٢٢٧	4	الغالبة	[illegible]
×	١٣	او	و	×	١٥	دام	مادام	٢٣٠	٧	مالے	[illegible]
١٩٥	٣	مقبتص	مقصود	٢٠٧	١٤	والطمع	و	٢٣٣	٦	وشبهها	شبهها
×	٦	فی ابهامها	بتمامها	٢٠٩	٩	وفرق	وفرقی	×	٨	لا الفه	الالف
×	٧	الابهام	لابهام	٢١٠	١٣	المضاع	المضارع	٢٣٥	٦	ما لتصغیر	بالتصغیر
×	٩	امثلة	اقل مثاله	٢١١	١	فیهما	فیها	×	١١	غریب	عریب
١٩٦	٨	اذا	اذ	×	٦	نغلم	تعلم	٢٣٧	١٢	اسلامنا	[illegible]
١٩٧	٦	نغل	نعل	×	١٢	عمرو	عمرو	×	١٥	فانها	فانه
×	١٥	عشر واذ	عشرین اذ	٢١٣	١١	الاسم	اسم	٢٣٩	٣	اعجاز	[illegible]
×	١٦	للبناء	للبناء	٢١٤	١٤	وفیمن	فیمن	٢٤٠	١٢	الحق	بالحق
١٩٨	٩	لانهما	لانها	٢١٧	١٦	لانفیه	لانفسه	٢٤٢	٢	عیر	عین
×	١٢	د	او	٢١٨	١٠	الجملة	الجهة	×	١١	صحیح	صریح
١٩٩	٢	للکثرة	لکثرته	٢١٩	٣	او	و	٢٤٤	٧	ممن	وهومن
×	٨	کنایة عن العدد وکذا	کذا الکنایة عن العدد	×	٥	معربة	معرّبة	٢٤٥	١	کالفهم	کالفهم
٢٠٠	١	افعاء	اسماء	×	٨	التعلیق	التعلیق	٢٤٦	٣	ذا	[illegible]
×	٣	نوع	ونوع	×	٩	خبرا	جزء	٢٤٧	٧	موافقة	توافقه
×	٢٠	الفعل	اهمل	×	١٢	اذا	اذ	×	١٠	اذا	اذ
×	١٣	یبنی	بنی	×	١٥	الشلث	السلث	٢٥٠	١٣	خاصا	خاصة
٢٠١	٢	او	و	٢٢٣	١	فانها	فانهما	×	×	فلله	فلعله
×	١٢	البعد	لبعد	×	٩	وهو	هو	٢٥١	٢	فوالیه	وقوله

	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح
صفحه	۲۵۱	۱۳	یقرل	یقول	۲۶۲	۱۰	ودهو	هو
۴۷	۲۵۲	۶	ترقیه	ترقبه	۲۶۴	۲	موجعته	مرجعه
x	x	۱۱	جمیع	جمع	x	۹	اشترکوا	اترکوا
۴۸	x	۱۲	قالواو	قالوا	۲۶۵	۵	مضموم	مضمومة
x	۲۵۳	۸	فانه	دانه	x	۱۴	اذا	اذ
۴۹	x	۱۰	واوه	واو	۲۶۶	۸	الغاشین	الغاشین واعاشن
۲	x	۱۰	للخیر	للتخییر	x	۹	معرما	معرا
۰	x	x	مرته	امرته	x	۱۰	شان سعا	لغاشین
۱	۲۵۴	۱۵	بینها	سیها				
	۲۵۵	۶	بالتیین	بالتعیین				
	x	۴	الجنس	الخبر				
	۲۵۸	۸	الثلاثة	الثلثة				
	x	۱۴	مثلثة	مثله				
	۲۵۹	۱	والجر	قوله والجر				
	x	۱۴	اذا	اذ				
	۲۶۰	۸	اذا	اذ				
	x	[illegible]	واشرا	فاترا				
	۲۶۱	۱	تفعل	یفعل				
	x	۱۱	رتبة و امامثر	رتبة او رتبة و اما صیر				
	۲۶۲	۱۲	الاستتار	الاستتار				
	x	۱۴	المجیها	المجیئهما				
	۲۶۳	۵	زدل	زیل				
	x	۹	اسق	سبق				
	x	۱۴	اسق	استوقف				

قطعه تاریخ تصنیف کتاب [illegible]

ضوء مصباح راکه اغا جان
سک طبعش زیستون بود
شک در بر کشید قالب طبع
کوه طور است قالب طبعش
نور الوری علی مصبح ان
بر شرح بسعت ابن علام
که بهر کام از دو ذات قلم
از ازل داشت نسبت رخ و نشن
گر به بینا نه نقد جان نکنند
که بهر نحو یابی این نسخه
بیش این قوت روح را بعلم
در حروفش ز راستی دو دست
شب مه بود سواد و بیاض
[illegible] طبع آن آمود [illegible]

طبع کرده لطیر [illegible]
که در دو کوه این شده شمرد
اینچنین شک [illegible]
که ز نشو یافت [illegible]
که ز کمال [illegible]
سر جاهل جبان [illegible]
[illegible]
نام والا ان جناب [illegible]
تو ضریه ار بادل جان [illegible]
صرفه لیست حرف [illegible]
زان و حلوا نمی خرد [illegible]
باده گوئی حاسد بجرد
در شب ماه سپک کند عوعو
وه چه انزیده گر طبع [illegible]

[illegible]